دليل المناضل
تجارب حزبية

١٠

الحزب الشيوعي الهندي
الحزب الشيوعي السوداني

تجربة التحالف مع البورجوازية الوطنية

(مراجعة للأخطاء ونقد ذاتي)

دار ابن خلدون

تجربة التحالف مع البرجوازية الوطنية

بيروت ـ كورنيش المزرعة ـ بناية ريفييرا سنتر
هاتف ٣١٢٢٣٥
ص.ب ١١٩٣٠٨

إهــــــــداء ٢٠٠٦
رصيد عام

دليل المناضل
تجارب حزبية ـ ١٠ ـ

الحزب الشيوعي الهنـــدي
الحزب الشيوعي «السيلاني»

تجربة التحالف مـع البورجوازية الوطنيـة

ـ مراجعة للاخطاء ونقد ذاتي ـ

ترجمة فالح عبد الجبار

دار ابن خلدون

مقدمة

كان ربيع العام ١٩٧٧ نكوص في شبه القارة الهندية (الهند ، سري لانكا ، باكستان) . فحزب المؤتمر الهندي ، حزب المهاتما غاندي ونهرو ، تعرض لسقوط مروع في الانتخابات البرلمانية ، وبذلك واجهت الهند ، لاول مرة ، نهاية احتكار حزب البرجوازية الوطنية للسلطة منذ ٣٠ عاما .

وفي جزيرة الشاي ، سري لانكا (سيلان سابقا) ، تهاوت أعمدة حزب الحرية ، بزعامة السيدة باندرانايكا ، بحدة أكبر .

قبل هذه الانعطافة وبعدها وقع حدثان لا يقلان خطورة وأهمية : مصرع مجيب الرحمن في بنغلادش، وعودة الخوذ العسكرية على مارش انقلاب عسكري في باكستان .

وبذلك تبدلت الخارطة السياسية في شبه القارة الهندية تبدلا عنيفا وسريعا بوسائل دستورية (برلمانية برجوازية طبعا) وغير شرعية . بالبندقية وبصناديق الاقتراع .

ولو ان التغيير اقتصر علــى سقــوط أنظمة برجوازية وطنية وحسب لهان الامر نوعا ما . بيــد ان الهزيمة القاسية شملت اليسار عموما ، والاحزاب الشيوعية بوجــــه خاص ، حيث مني الحـــزبان الشيوعيان ، الهندي والسري لانكي ، بهزيمةانتخابية تكاد تكون مروعة ، وفــي بنغلاديش تعرض الحزب الشيوعي الى حرب ابادة غير مقدسة .

وبالطبع ، فان ريـــاح الازمة دخلت بيــوت الاحزاب البرجوازية الوطنية الحاكمة .

في **الهنــــد** : حزب المؤتمر الممزق بانشقاقات سابقة ، تعرض عشية الهزيمـــة الى انشقاق مدمر بخـــروج جاكجيفان رام (وزيـــر الزراعة السابق والدفاع حاليا) رئيس طائفة المنبوذين * تحت يافطة جديدة : حزب المؤتمر من أجل الديمقراطية ، وانضم سريعـــا الى حزب جاناتا ، الخليط الهجين ، الذي يمسك بزمام الامور اليوم . وبعــد الهزيمة مباشرة اندلع جدل صاخب داخل أروقـــة المؤتمر وانشقت بقايا الحزب الى جنـــاحين ، الاول احتفظ بنفس الاسم ، والثـــاني ، بزعامة غاندي ، اختار الاسم التالي : حزب المؤتمر رقم (١) .

هذه ليست سوى عينة من الازمة التي انفجرت

---

* يؤلفون ٨٠ مليون نسمة ، واغلبهم شغيلة زراعيين .

داخل أحزاب البرجوازية الوطنية في شبه القارة . وفي **سري لانكا** حدث انشقاق مماثل ، الا ان الجناح الجديد من حزب الحرية ذهب باتجاه اليسار . وفي **باكستان** تشير الاستقالات من قيادة حزب الشعب (حزب بوتو) على وجود أزمة مماثلة . أما في صفوف رابطة عوامي وحزب عوامي ، في **بنغلاديش** ، فان الحالة ليست أفضل قطعا .

لا ريب ان هذه الانشقاقات ، الدائمة والمؤقتة ، تضعف صفوف الاحزاب البرجوازية الوطنية التي كانت حاكمة ، وتفرز أجنحة تمثل فئات اجتماعية تتطلع الى اليمين وأخرى الى اليسار .

دعونا نتحاشى التهويل . ان الازمة ، هنا ، تتم عادة بالقاء التبعات على « الزعيم » . وهذا ينسجم مع تركز السلطات في أيدي قلة قائدة ، أو فرد قائد ، كما ينسجم مع النزعة الارادية البرجوازية التي تفهم التاريخ على انه قرارات زعماء .

وبالطبع فان من السابق لاوانه اعتبار هذه الانشقاقات فرزا نهائيا . فبعض الكتل المنشقة عن حزب المؤتمر تبدي ميلا للعودة الى كتلة غاندي على سبيل المثال .

واذا كانت مثل هذه الآثار قد ظهرت على الاحزاب البرجوازية الوطنية ، فان الاحزاب الشيوعية

بالذات ، وكذلك قوى يسارية أخرى ، لم تكن بعيدة عن النار ، ذلك ان الهزيمة لم تقتصر على أحزاب البرجوازية الوطنية بل شملت الاحزاب الشيوعية المتحالفة معها ، سواء بصيغة جبهة وطنية (سري لانكا ، بنغلاديش) أو تحالف سياسي بدون مواثيق (الهند) .

الحزب الشيوعي الهندي ، مثلا ، فقد نسبة لا يستهان بها من الاصوات والمقاعد البرلمانية ، أما الحزب الشيوعي في سري لانكا فقد خسر كل مقاعده البرلمانية (من ناحية الاصوات سجل خسارة أقل) .

وتركت النكسة ، ان جازت تسميتها بذلك ، مرارة قاسية ، كما أثارت أسئلة عديدة :

هل أخطأنا في التحالف مع البرجوازية الوطنية ؟ كيف يمكن الجمع ، سياسيا ، بين تأييد سياستها الخارجية التقدمية أو المعادية للامبريالية ، وسياستها الداخلية الرجعية (اقتصاديا واجتماعيا) أو المعادية للطبقة العاملة ؟

وعدا عن الاسئلة السياسية ، أثار النكوص معضلات نظرية : ما هي الطاقات الثورية للبرجوازية الوطنية ؟ وما أشكال التحالف الممكنة معها في المرحلة الراهنة ؟ وأخيرا السؤال الاخطر والاهم : **بقيادة من يتم انجاز مهمات مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية ؟**

كانت النية تتجه لوضع كتاب مفصل حول هذه المشكلات . بيد ان الوقت الذي يستغرقه هذا الجهد قد يأخذ مدى زمنيا أطول مما ينبغي ، وبذلك يفقد الكتاب وهجـــه الاول . فالفاكهة ، كما يقول مثل دارج ، ينبغي أن تؤكل في أوانها .

لهذا السبب **وحده** جرى اختيار أقصر الطرق، وهو ليس بأفضلها قطعا .

يجد القارىء ، هنا ، عرضا للوثائق الاساسية الهامة ذات الطابع السياسي ـ النظري ـ التحليلي التي ناقشها وأقرها المؤتمر الحادي عشر للحزب الشيوعي الهندي والمؤتمر العاشر للحزب الشيوعي في سري لانكا .

تتناول الوثائق المشكلات الداخلية المشار اليها، كما تنطوي على تحليل عميق لاهم **المعضلات النظرية والتطبيقية لموضوعة التحالف مع البرجوازية الوطنية.**

الجديد في هـذا التحليل انه لا يتسم بطابع نظري **تجريدي عام** بل بطابع عياني ، حسي ، وعملي. فالبرجوازية الوطنيـة (في الهند وسري لانكا على الاقل) توضع ، هنا ، على طاولة تشريح ان جاز التعبير . والنتائج **مثيرة** على الصعيدين النظري والعملي .

ولا يخامر الشك أحـدا في ان بعض جوانب

التجربـــة قابل للتعميم ، وبعضها الآخر غير قـابل للتعميم . وهنـاك احتراس من جانب اليســار في سري لانكا والهند بتجنب التعميمات . هـــذا أمر مفهـوم .

صحيح ان لكل برجوازية وطنية **خصائص محلية** ، الا ان هناك خصائص **عامة مشتركة** بينها جميعا في ظرفنا الراهن .

ما هي أبرز الاستنتاجات والـــدروس التي استخلصها اليسار في شبه القـــارة الهندية والتي يمكن أن يكون لها صدى في العالم العربي ؟

١ ــ ان الطاقات الثوريــة للبرجوازية الوطنية في السبعينات قد **ضعفت** كثيرا عما كـانت عليه في الخمسينات أيام الصراع لنيل الاستقلال السياسي ، وان دائرة تناقضاتها مع الامبريالية قد ضاقت .

٢ ــ ان البرجوازية الوطنيـــة **عاجزة عـن استكمال** مهمات مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية ، ولا بد من تحـــالف ديمقراطي عريض **بقيادة اليسار** لاداء هذه المهمة .

٣ ــ ان البرجوازية الوطنية تدعم **القطاع العام** حيثما تكون ضعيفة، ولكنها تبدأ بتفكيكه بعد استكمال « التراكم الاولي » ، أو تميل لاقصائـه الى المجالات التي تشكل عبئا عليهــا : الهياكل الارتكازية بوجـه خـاص .

٤ ـ ان السياسة الخارجية التقدمية أو المعادية للامبريالية ليست مقرونـة ، بالضرورة ، وبشكل ميكانيكي ، بسياسة **تقدمية داخلية** . وانه لا يمكن صيانة السياسات الخارجية التقدمية **بدون** سياسات داخلية تقدمية بالمثل .

٥ ـ ان الميـول الديكتاتورية التسلطية تشتد لدى البرجوازية الوطنية ، حتى وان كانت ذات تقاليد ديمقراطية برلمانيـة ، وذلك بمجرد احتدام الازمة الرأسمالية . وبالطبع فان هـذه الميول تشتـد ، بالضرورة ، مع بروز « خطر » صعود الطبقة العاملة، هذا « الخطر » الذي يعزز الميول الفاشية للبرجوازية عادة (كما هو حال أوروبا في الثلاثينات) . وبذلك يتضح ان دائـرة **الميول الدكتاتورية الصريحـة للبرجوازية** أوسع مما كان يعتقد سابقا .

٦ ـ ان حزب الطبقة العاملة ينبغي أن يحتفظ بشخصيته المتميزة ، وأن يتقن **تاكتيك « التعـاون والصراع »** ، ويستعد للانتقال من تاكتيك الى آخر ، من النضال الشعبي ، الى البرلماني ، ومـن البرلماني الى الشعبي ، ومن السري الى العلني وشبه العلني ، ومن العلني الى السري . وهـذا الاخير (السري) أمر يركز عليه الحزب الشيوعي في سري لانكا فـي ضوء **امكانات** انتقال البرجوازية الحاكمة مـن شكل

برجوازي برلماني للحكم الى شكـــــل آخر تسلطـي وديكتاتوري مكشوف .

لا ريب ان هذه المعضلات والاستنتاجات تثير اهتمام القوى الثورية في العـــالم العربي من أوجه عديدة ولاسباب مبررة ومعروفة ، أبرزها التحالفات الراهنة ، المحتملة أو القائمة ، التي تتوطد ، أو التي توشك على الانهيار ، بين الطبقـــة العاملة وأحزاب البرجوازية الصغيرة والبرجوازية الوطنية ، والميول التسلطية ، ميـــول فرض نظام الحزب الواحـد ، والازدواجية القائمة بين السياسة الخارجية المعادية للامبريالية بشكل عريض (والتي تستدعي التأييد) والسياسة الداخليـــة الرجعية : قمع الحريـات الديمقراطية ، وشن حرب ابادة عـــلى حركة الطبقة العاملة ، وبخاصة حزبها الشيوعي (والتي تستدعي التصدي الحازم والمجابهة الاكيدة) ..

وأخيرا فان المسألة المركزية في وضعنا العربي هي التالية : من يقود حركة التحرر الوطني العربية ، ومن هي القيادة ـ الطبقة المؤهلة لانجاز مهام الثـورة الوطنية الديمقراطية ؟

وهناك الآن نقـــاشات واستنتاجات ، جرت وتجري ، حول هذه المسألة الخطيرة . وثمة اشارات ترد في أكثر من مكان حول أزمة القيادة فـي حركة التحرر الوطني العربية .

لهذا وغيره تكتسب هـــذه الوثائق أهمية راهنة ، آنية ، وأخرى بعيدة الامد .

واذا كان الكتاب يتوخى شيئا ، فهو تقديم مادة سياسية ـ نظرية حول هذا الموضوع ولو على سبيل الاطلاع !

* * *

وعدا عن المشكلات الداخليـــة : التحالفات القائمة ، الاصطفاف السياسي الجديد ، أو قيـــد الصيرورة ، عدا عن ذلك أثارت هـــذه التطورات مشكلات دولية جديدة . ونقصد بالتحديد التوازنات في شبه القارة الهندية التي لعبت دورا بالغ الاهمية بالنسبة للشرق الاوسط مـن جهة ، وشرق وجنوب شرق آسيا من جهة أخرى .

لقد كان التحالف الهندي ـ البنغالي ، مع بروز سري لانكا كقوة ايجابية من قوى حركة عدم الانحياز، **وابعاد نظام السردار داود في افغانستان** عن الصراع المباشر ، يواجـــه التحالف الصيني ـ الباكستاني المدعوم من السنتو .

أما اليوم فان التقارب البنغالي ـ الباكستاني ـ السري لانكي يشكل جبهة موالية للغرب . في حين ان الهند ، برغم مخلفات وآثار العداء الســـابق مع

باكستان وبنغلاديش ، تميل اليوم في عهد جاناتا ، الى عدم الاصطدام بهذه الجبهة ، ولعلها تشكل جزءا منها في المستقبل . أما افغانستان فقد انتهي حيادها عقب ثورة نيسان التي أثارت هلع مراكز المراقبة في حلف السنتو والاطلسي .

ان شبه القارة الهندية ، بقعة حساسة تقع بين جنوب شرق آسيا (التي سقط فيها حلف السنتو والمغامرة الاميركية في فيتنام وكمبوديا ولاوس) ، والخليج العربي حيث منابع النفط . باختصار تقع في نقطة حساسة بين منطقتين تحاول الستراتيجية الامبريالية (وبالذات الاميركية) ربطهما في سلسلة جديدة من الكتل العسكرية . ولهذا السبب بالذات فان تبدل ميزان القوى السياسي في هذه البقعة يلعب دورا كابحا أو معجلا ، رابطا أو مفككا للسلسلة الاميركية .

ولا يتوهم أحد بالطبع ان هذه الاحداث لن تترك اثرها أيضا على حركة عدم الانحياز . فالهند واحدة من الاقطاب المؤسسة للحركة . وسري لانكا هي البلد الذي تراس الدورة الخامسة التي ستنتهي قريبا . وبنغلاديش عضو مؤثر في الحركة أيضا . ولا بد لتبدل الادارات فيها باتجاه اليمين من أن يترك اثره على محتوى حركة عدم الانحياز وفاعليتها ، وهذا

ما تجلى في مؤتمر وزراء خارجية دول عدم الانحياز في بلغراد (تموز ١٩٧٨) ، فالخلاف بدا أشد مما كان عليه في المؤتمرات السابقة .

فالح عبد الجواد
بغداد
أواخر تموز ١٩٧٨

الفصل الأول

تقرير الحزب الشيوعي الهندي

مأزق التطور الرأسمالي *

ينعقد المــــؤتمر الحادي عشر للحزب الشيوعي الهندي في وضع سياسي يختلف تمـاما عن الوضع الذي رافق المؤتمر العاشر قبل ثلاث سنوات . فحزب المؤتمر الذي حكم الهند طوال العقود الثلاثة الماضية قد فقد السلطة ليحل محـــله حزب برجوازي آخر تهيمن عليه قوى ذات طابع رجعي وطائفي .

ولم يقتصر هذا التحول على الهند وحدها بـل شمل بلدانا أخرى في شبه القارة ، استولت فيهـا الرجعية على السلطـــة ، الا انه لا يمكن اعتبار هذه الانظمة الجديدة مستقرة بأي حال .

* أقر التقرير في المجلس الوطني (المكتب السياسي) للحـزب الشيوعي الهندي في ٢٤ ــ ٢٨ كانون الاول ١٩٧٧ في نيودلهي.

بيد ان هـــذه الاحداث تشكل تراجعا خطيرا للقوى الديمقراطية في شبه القارة ، بالرغم من طابعها المؤقت ، مثلما تشكل تقدما يناسب خطط الامبريالية العالمية بالنظر لكثافـــة سكان المنطقة وغنى مواردها الطبيعية وأهميتها الستراتيجية على الصعيد العالمي.

حين عقد المؤتمر العاشر للحزب ، كـــان طريق التطور الرأسمالي الـــذي سارت عليه حكومة حزب المؤتمر قد بلغ نقطة الازمة الحادة بالرغم مـــن بعض السياسات التقدميـــة ، كالاعتماد الاقتصادي عـــلى النفس والتعاون مع الاتحـــاد السوفياتي والبلدان الاشتراكية الاخرى . فمعضلات البطالة وارتفـــاع الاسعار والفقر ، التي عانت منها الجماهير طوال كل هذه السنوات ، تفاقمت على نحو مريع مفضية الى اشتداد السخط بين مختلف فئات الشعب .

وبرغم وجود جوانب تقدمية معينة فيسياسات حكومة أنديرا غاندي ، فقـــد بلغت ، أخيرا ، هذه النقطـــة جراء سيرها الحثيث على طريق التطـــور الرأسمالي الذي اقترن بانفجار الازمـــة في الاقتصاد الرأسمالي العـــالمي . وتقبلت حكومة غاندي بعض توصيات البنك الدولي بتوجيـــه الاقتصاد الهندي وجهة تصديرية * وقدمت تنازلاتكبيرة للاحتكارات.

---

* انتاج السلع للتصدير وليس لسد الحاجة المحلية ، وهي في الاغلب مواد أولية .

وأعطت تسهيلات ضخمة للشركات متعددة الجنسية، وتراجعت عن قرار سياسة التصنيع لعـام ١٩٥٦ ، وسعت لحل الازمة الرأسمالية على حساب الجماهير من خلال قرارات « التقشف » ، فعملت على تجميد أجور العمال والموظفين ، وقمع نضالاتهم بلا رحمة ، كما حدث ، عـلى سبيل المثال ، للاضراب البطولي الذي خاضه عمال السكك . وفرضت حكومة غاندي أعباء ضريبية هائلة على صغـار الفلاحين ، ورفضت وضع أسعار معوضة لقاء منتجاتهم . مع هذا لم تكن الامبريالية الاميركية راضية بهذا القدر المحدود من الاجراءات الرجعية ، فقد كانت تبغي تراجعا تاما عن السياسات الاقتصادية والسياسية التقدمية ، واقامة نظام ينسجم مع مصالحها كليا . ولهذا السبب عينه مارست واشنطن على الهند ضغوطا داخلية وخارجية : تحديث قاعدة دييغو غارسيا ، اعادة تسليح باكستان والدول المجاورة ، بهدف تهديد الامن الهندي . من ناحية أخرى قامت بمساعدة كـلّ الحركات الرجعية والتخريبية في البلاد .

□ كيف بدأت الرجعية بالتحرك

في ولاية بيهـار اندفعت القوى الرجعيـة الطائفية والفاشية تحت رايـة « الثورة الشاملة » ، الا انها تعرضت لهزيمة كبيرة . لكن ذلك لم يدفعهـا

لمغادرة ميـــدان المعركة ، وسعت لمد نشاطهـــا الى العاصمة دلهي والولايات الاخرى ، بهدف شل نشاط جهاز الدولة واسقاط الحكـــومة . وكانت الخيبة نصيبها من جديد برغم نجاحها في استثمار السخط الـــواسع ازاء سياسات حكـــومة انديرا غاندي ، واجتذابها قطاعـــــات واسعة من الطبقـــة الوسطى والطلاب ، والشرائح العليا من الفلاحين .

وقبعت هذه القوى بانتظار فرصة مناسبـــة . وهبطت الفرصة الذهبية فـــي ١٢ حزيران ١٩٧٥ ، حين أصدرت محكمة الله آباد قرارا باعتبار انتخاب انديرا غاندي الى البرلمان غير شرعـــي . وفي نفس اليوم بالذات حققت القوى الرجعيـــة المنضوية تحت لواء جبهة جاناتا انتصارا انتخابيا فـــي برلمان ولايـــة كوجارت . لقد وقع الحدثان في يوم واحد . وكان لهذا دلالته : رفـــع معنويات ما يسمى ب « الثـــورة الشاملة » التي أخذت تطالب باستقالة انديرا غاندي وسط تحريض واسع . لقد كان رفض انديرا غاندي للاستقالة موقفا خاطئا أفاد هذه القوى . ولو انهـــا تخلت عن المقعد البرلماني لسحب البساط مـــن تحت أقدامهم .

ونظمت قوى « الثورة الشاملة » حركة واسعة لشل العاصمة دلهي بنشر الفوضـــى والاضطرابات . وكان عماد هـــــذه الحركة حزب جاناسانغ الطائفي الرجعي .

وقد وجه نارايان ، أحد زعماء هـذا الحزب ، دعوة مفتوحة الى الجيش والبوليس وموظفي الحكومة لعصيان أوامر الحكومة . بل هدد باجراءات حـادة ضد كل من لا يستجيب لندائه ، في حالة مجيئه الى السلطـة .

باختصار ، كان خطر **استيلاء اليمين المتطرف على السلطة جديا .**

□ غاندي .. نحو اليمين ..

ما الذي فعلتـه رئيسة الوزراء آنذاك ؟ هرعت في ٢٥ حزيران ١٩٧٥ الى اعلان حالة الطوارىء حتى بدون استشارة الـوزارة . وبدأت حمـلة اعتقالات واسعة لقادة الاحزاب اليمينية . الا ان بعض أعضاء الحـزب الشيـوعي والحزب الشيوعي الماركسي * تعرضوا للاعتقـال أيضا . وجـرى حظر المنظمات الفاشية واعتقال بعض من قادتها وكوادرها . وفـي ظرف أيـام من اعلان حالة الطـوارىء (الاحكام العرفية) تقدمت انديرا غاندي ببرنامج العشرين نقطة بغيـة تخفيف أعباء فقراء الريف ، والسيطرة عـلى التضخم ، وتحسين الوضع الاقتصادي .

وقد خلقت هذه الاجراءات وغيرهـا **انطباعات**

---

* الجناح المنشق عن الحزب الشيوعي الهندي .

ايجابية لدى الرأي العام وولدت بعض الثقة باعلان حالة الطوارىء في البداية .

وجاء الاغتيال الوحشي للشيخ مجيب الرحمن ** وغيره من قادة تحرير بنغلاديش ليثير قلق الجماهير ازاء خطر التآمر اليميني ، الامر الذي أعطى ثقة اضافية بالطوارىء .

وفي البداية ، لاح الامر كما لو ان اعلان الطوارىء جاء لمواجهة خطر اليمين المتطرف . الا ان غايات انديرا غاندي الاخرى أخذت بالظهور :

أولا ـ تقليص نشاطات أحزاب اليسار والقوى الديمقراطية ، وحل الازمة الرأسمالية على حساب الجماهير الشعبية ، ولصالح الاحتكارات والامبريالية .

ثانيا ـ تقويض الهيكل البرلماني والديمقراطي ، وتغيير الدستور الى النظام الرئاسي ، واقامة حكم شخصي يكون فيه سانجاي غاندي ، نجل انديرا ، خليفتها المقبل .

وباسم تجميل المدن بوشر بتهديم الأكواخ وازاحة السكان الى الاحياء البعيدة ، وطرد أصحاب الدكاكين الصغيرة باسم توسيع الطرقات . وكانت العاصمة دلهي أكثر المدن تعرضا للضرر بفعل هذه

** الاشارة لانقلاب بنغلاديش ..

الاجراءات التي تمت بتوجيهات مباشرة من سانجاي غاندي ، نجل زعيمة حزب المؤتمر .

وعلى الفور بوشر بتشديد الهجوم على مستويات معيشة الطبقة العـاملة بشكل جدي . فمشاريع تخفيض الاجـور والايداع الاجباري المصاغة قبل الطوارىء ، نفذت بحماس منقطع النظير . بالاضافة الى ذلك جرى تعـديل قانون الاجور الاضافية ، وسلب العمال هذا الحق ارضاء للاحتكارات والشركات متعـددة الجنسية . وتعرضت الحقوق النقـابية للكبت فصار من الصعب تماما على العمال ومستخدمي الدولة اللجوء الى الاضراب دفاعا عن المكتسبات التي نالوها بشق الانفس .

وحجبت الاخبار عن الرأي العام بفعل الرقابة القسريـة . وبمرور الوقت بدا جليا ان الاجتماعات ممنوعة هي الاخرى في بعض الولايات .

وفي الوقت عينـه قدمت حكومة غانـدي للاحتكارات العديد من التنازلات الضريبية وغيرهـا باسم تلطيف المناخ الاستثماري ، وبذلك وضعت الثقة في هذه الاحتكارات لتطوير الاقتصاد القومي . وفـي هذا الجـو حظي رئيس البنك الـدولي ، روبرت مكنمارا ، باستقبال أسطوري حين قدم الى دلهي ، وجرى القبـول بستراتيجيته الداعية الى توجيـه الإقتصاد وجهـة تصديرية ، الامر الـذي يربط

الاقتصاد القومي بالاقتصاد الرأسمالي العالمي ، بـدلا من توسيع السوق المحلي مـن خلال اتخاذ اجراءات اقتصاديـــة ــ اجتماعية جذرية ، وزيـادة القوة الشرائية للجماهير الشعبية .

ورغم ان تقـديم التسهيلات الاروائية للفلاحين كان واحدا من البنـــود الهامة في برنامج العشرين نقطة ، فان حكومة غاندي لم تقم بأي مسعى جدي في هذا الصدد ، بل انها عمدت الى فرض ضرائب باهظة على الفلاحين الاعتياديين .

لقد كان الشغيلة الزراعيون وغيرهم مـن فقراء الريف مفعمين بالامل لصدور برنامج العشرين نقطة . وقد بذلت الحكومة ، في البـــداية ، بعض الجهود لوضعه موضع التنفيـذ . واستطاع هؤلاء الحصول على منافع معينة فـي بعض الولايات ، ولكن حيثمـا كانوا يناضلون منظمين ، وحيثما كانوا بقيادة الحزب الشيوعي والقوى اليسارية الاخرى ، وحيثما كـان الموظفون راغبين في التعاون . بيد أن البرنامج ، في الغالب ، بقي من غير تنفيذ من جراء معارضة مـلاك الارض بالتحالف مع القـوى الرجعية وملاك الارض السابقين من أعضاء حزب المؤتمر والموظفين المفسدين .

لقد ارتعبت انديرا غاندي مـن معارضة مـلاك الارض والكولاك الـــذين يشكلون جزءا من القـاعدة الاجتماعية لحزب المؤتمر . ولهـذا السبب دفعت ،

على نحو واع ، ببرنامج النقاط الخمس الذي وضعه سانجاي غاندي الى المقدمة ، وبالاخص خطة التعقيم الاجباري ، في حين وضعت برنامج العشرين نقطة على الرف . وأخيرا رضخت لتوصيات البنك الدولي من أجل « انهاء الفقر » .

لقد أنزل التعقيم الاجباري الفوضى في الولايات الناطقة بلغة الهندو ، وأصاب العمال الزراعيين ورجال القبائل عدا عن فقراء الريف والمدن . والنتيجة ان برنامج العشرين نقطة أقصي الى المؤخرة ، وأوقف تنفيذه من الناحية العملية .

وكانت أنديرا غاندي تدرك انها لا تستطيع المضي في انتهاج سياسات غير شعبية مع وجود هيكل ديمقراطي برلماني . من هنا شرعت بالعمل على نسفه . وحتى قبل أن تعلن الطوارىء بدأت تتسرب أقوال عن « الديمقراطية الموجهة » و « الديكتاتورية المحدودة » من أناس مقربين اليها . وبعد أشهر من فرض حالة الطوارىء أخذت بالعمل في هذا الاتجاه على نحو جدي . وبعد أشهر من ذلك روج أشخاص مقربون اليها وثيقة تنطوي على مقترحات باقامة نظام رئاسي . وقام الحزب الشيوعي الهندي وعدد من رجال حزب المؤتمر ، والمحامين وغيرهم بانتقاد الوثيقة باعتبارها تخريب ونسف للديمقراطيةالبرلمانية التي تنسجم مع الهند ، هذا البلد المتعدد الطوائف

والقوميات واللغات . وامتعضت أنديرا غاندي ، بل فزعت ، لهذا النقد الواسع في اجتماع البرلمان بداية العام ١٩٧٦ ، فتنصلت من الوثيقة وأعلنت تمسكهـا بالنظام الديمقراطي البرلماني القائم .

ومن جديد ، عادت لاتباع نفس اللعبة من خلال تجمع حزبي خلقته حول ابنها سنجاي لدفعه الـى المقدمة متجاوزة في ذلك مسودة لجنة سواران سنغ حول التعديلات الدستورية ، وساعية لفرض رأيهـا عن النظام الرئاسي ومـن جديد تحت غطـاء اقامة جمعية تأسيسية جديدة .

□ اليسار يتصدى ..

أخذ الحزب الشيوعي المبـادرة لمعارضة هـذا التوجه بحزم . ووقفت قطاعات كبيرة مـن رجال حزب المؤتمر ، بمن فيها عدد غير قليـل من كبار القادة ، ضد هذه المؤامرة . وفـي النهاية اضطرت انديرا الى التراجع ولكن دون أن تتخلى عن ادخـال بعض المواد الرجعيـة والضارة في مرسوم التعديل الدستوري المرقم ٤٢ .

وبهذا الخصوص تنبغي الاشارة الى ان انديرا غاندي خلقت ، بعد اعلان الطوارىء ، شلة من حولها تضم صغار وكلاء الوزارات والموظفين لمساعدتها في

ادارة الحكومة ، متجاوزة في ذلك الوزراء . وشهدت الولايات نفس الوضع أيضا وأخذت انديرا تكثر من الحديث عن تقاليد وتضحيات أسرتها . كما بدأت بدفع ابنها الى القمة ، بأسلوب ممسوخ ، ليكون خليفة لها ، ملقية بكل التقاليد الديمقراطية عرض الحائط . ولقد دخل سانجاي غاندي الى عالم السياسة بأفكار ومواقف شديدة في معاداتها للاشتراكية والقطاع العام وفي تأييدها للاحتكارات . وسرعان ما أصبح مركز تجمع رجعي معاد للشيوعية يحتفظ بعض أعضائه بصلات وثيقة مع الوكالات الاميركية . وصار هذا الرجل ، الذي لم يكن يتمتع بأي مركز رسمي ، يتدخل وبنشاط في شؤون الدولة والحكومة المركزية . وكان العديد من رؤساء الوزارات في الولايات وقادة حزب المؤتمر يبدون له الطاعة والخضوع على نحو مخجل .

والحقيقة ان انديرا غاندي ، أضحت الحاكم الشخصي للبلاد **كأمر واقع** ، الا انها سعت لاسباغ الشرعية على ذلك بتعديل الدستور . وأخذ الخطر الرئيسي ، الذي كان يهدد الدستور من الرجعية الخارجية ، يأتي من جانب انديرا غاندي وشلتها خلال فترة الطوارىء .

وعليه فان حالة الطوارىء التي كان سيفها مشرعا في البداية ضد الرجعية تحول الى وجه

اليسار والقوى والاحزاب الديمقراطية بما فيها القوى الديمقراطية واليسارية داخل حزب المؤتمر . وصارت انديرا تهاجم كل أولئك الذين ساندوها في الكفاح ضد الرجعية سابقا . وسلط سيف القمع دون استثناء على كلّ من تجرأ على معارضة تجاوزات حالة الطوارىء والاساليب اللاديمقراطية . وزج بالعديد من الشيوعيين في السجون في ولايات بيهار وماديا براديش واوتار براديش وهاريانا وآسام وهيماكال براديش .. الخ . وفي النهاية أخذت غاندي تهاجم الحزب الشيوعي لمعارضة أفعالها السيئة وشلة ابنها سانجاي .

في ظل هذا الوضع خفف الامبرياليون تشددهم ازاء انديرا غاندي . وبدأ البنك الدولي يطري سياساتها الاقتصادية التي أدت الى كبح التضخم وانعاش الوضع الاقتصادي .

وفي ظل عزلتها عن قطاعات واسعة من الجماهير والاحزاب والقوى اليسارية والديمقراطية، سعت انديرا الى التصالح مع الاحزاب الرجعية . وقد أجرى بعض كبار القادة * ، الذين يتبخترون الآن كأبطال للديمقراطية ، لقاءات معها معترفين بأنهم قد ارتكبوا أخطاء أيضا . فرئيس أحد أحزاب

---

* من قادة حزب جاناتا الحاكم حاليا ..

جاناتا ، وهو ديوراس ، الذي يدعي ان منظمته كانت الاداة الرئيسية في مكافحة تسلطية انديرا غاندي ، كتب العديد من الرسائل اليهـا مهنئا بنجاحها فـي الدعوى القضائية المتعلقة بشرعية انتخابها للبرلمان . كما كتب اليها رسالة أخرى بأسلوب متخاذل ملتمسا اياها رفع الحظر عن حزبه واطـــلاق سراح أعضائه المعتقلين مقابل مساعدتها في تنفيذ برامجها الوطنية. وقد أطلق سراح العديد من أعضـــاء وكوادر حزب جاناسانغ وغيره من الاحزاب الرجعية بعد التوقيـع على تعهدات مماثلة .

ليس هذا كل شيء ! فلقد انضم عدد من نواب الاحزاب اليمينية الى حزب المؤتمر ، بل ان عددا من نواب حزب جاناسانغ انخرطوا في صفوف المؤتمـــر أيضا . كما سمح لبعض كـــوادر الاحزاب الطائفية بدخول عصبـــة شباب حزب المؤتمر التي يقودهـا سانجاي غاندي .

بيد ان كل ما قيل أعلاه بصدد انتهاكات انـديرا غاندي وتذبذباتها اليمينية في السياسات الداخلية ، لا يعني انه لم تكن هناك جوانب ايجابية على الاطلاق. لقد كان الوضع متناقضا على النحو التالي :

على حين كانت انديرا غاندي تتبع نهجا رجعيا في الميدان الداخلي ، فقد كانت تواصل ، بهذا القدر أو ذاك ، سياسة خارجية تقدمية ، سياسة عـــدم

الانحياز ومعاداة الامبريالية والصداقة الوثيقـة مـع الاتحاد السوفياتي والبلدان الاشتراكية الاخـرى .

ولا بد من الاشارة في هذا المجال الى موقفهـا الصريح في معاداة الامبريالية خلال قمة عدم الانحياز في كولومبو ، هذا الموقف الـــذي أغضب الاوساط الامبريالية . ولكن ينبغي ادراك ان **السمات الرجعية** لسياسات انديرا غاندي ، مأخوذة ككل ، هي التـي كانت **سائدة** في فترة اعلان الطوارىء .

□ نشاط الحزب الشيوعي في فترة الطوارىء

عقب انتهـــاء المؤتمر العاشر (١٩٧٤) خطط الحزب الشيوعي للقيام بحركات واسعـة في الريف لتنفيذ قوانين الحد من ملكية الارض ومعارضة ارتفاع الاسعار ، والتصدي للنشاطات العدوانية من جـانب الامبريالية الاميركية التي تهدد أمن الهند .

وعقدت لهذا الغرض اجتماعات جماهيرية على مستوى الولاية والمناطق للمطالبة بتنفيـذ الاصـلاح الزراعي . واختيرت ملكيات زراعية كثيرة في كـل ولاية كهدف ، وجرت تحضيرات لاحتـلال الاراضي الزائدة عن الحد وأراضي الحكومة التي يشغلها كبار ملاك الارض بصورة غير شرعية .

بيد ان الحركة أرجئت في اللحظة الاخيرة جراء اعلان حالة الطوارىء . مع ذلك فان منظمات الحزب باشرت التنفيذ في بعض الاماكن .

ورغم ان الحزب الشيوعي **أيد اعلان حالة الطوارىء** ، الا انه دأب ، طوال الاشهر التسعة عشر من عمرها ، على مقاومة ومكافحة سوء استخدام الطوارىء وتجاوزاتها .

وهناك مثال رائع عما فعله الشيوعيون في دلهي . لقد كان الشيوعيون هم **أول من بادر** لمقاومة ازالة الاكواخ بذريعة تجميل المدن . وقاد الحزب الكفاح بوجه مشاريع ازالة سوق جاوري ، بل منع شلة سانجاي من تنفيذ المشروع خلال أحلك أيام تجاوزات الطوارىء . ان المثال الذي ضربه الشيوعيون ألهم العديد من رجال حزب المؤتمر للوقوف ، صراحة، ضد تجاوزات الطوارىء .

وفي الولايات الاخرى ، حيث كانت هذه التجاوزات جارية ، وقف الشيوعيون الى جانب الجماهير في الصفوف الاولى لمقاومة التعقيم الاجباري للذكور ، الذي أدى الى مصرع العديد من المواطنين برصاص البوليس .

وفي أوتار براديش وماديا براديش واريانا وبيهار وغيرها من الولايات ، القي القبض على العديد من الشيوعيين .

والحـــق يصعب على المرء سرد كـــل الامثلة والحالات لانها ليست قليلة العدد . ولا بد من القول ان الاحزاب التي أعلنت معارضتهـــا لاعلان حالـة الطوارىء لم يكن لها أثر أو وجـــود في أغلب أماكن المقاومة هذه .

ورغم ان حملة تنظيم الاسرة بقوة القمع أصبحت مسألة خطيرة ، فلم يكن يسمح بنشر شيء عنها في الصحافة ، ناهيك عن نشر احتجاجات على الاساليب القمعية السائدة . واهتمت قيـادة الحزب الشيوعي بهذا الوضع ورفعت أكثر من مـــذكرة الى رئيسة الوزراء آنذاك وغيرها من أعضاء الحكومة . وقـد حذرت رئيسة الوزراء من العواقب الخطيرة للتعقيم الاجباري وازالة أكواخ الفقراء ، وقيل لها ان الحزب الشيوعي الهندي يقف الى جانب الجماهير .

ولم يتوان الحزب قط في مقاومـــة تجاوزات الطوارىء أينما كـــان بوسعه القيـام بذلك . ورفع الشيوعيون صوت الاحتجـــاج في البرلمان المركزي وبرلمانات الولايات . وبالطبع فان هذا كله ، شـأن بقيـــة نشاطات الشيوعيين الاخرى ، كان في **موقع الظل اعلاميا** بفعل الرقابة الشديدة .

ولا ريب ان تصدي الحزب لقطـــع مكافآت العمال والمستخدمين يستحق انتباها خـاصا . ان الحزب لم يبدد الوقت ، وسارع للاحتجاج على أعمال

اندیرا غاندي المناهضة للطبقة العاملة والجماهير .
وفي كلا مجلسي البرلمان عارض الحزب قطع مكافآت العمل بكل ما أوتي من قـــوة . وطرحت مجموعة النواب الشيوعيين مشروعا لنقض اجراءات الحكومة واقترحت بضعة تعديلات طارحـة اياها للتصويت ، وأخيرا قاطعت جلســة مجلس البرلمان في حركـة احتجـاج . وتحدت صحف الحزب حظر الرقابة ، فنشرت موقف الحزب المعارض لقطع مكافآت العمال وأعمال الاحتجاج بصدد ذلك . ولهذا السبب تلقت صحيفة الحزب اليومية في ولاية كالانتار تحذيـــرا رسميا بدفع الغرامة أو المصادرة . بيد ان الامر لـم ينفذ جراء احتجاجنا الشديد على المستـوى المركزي (الحكومة المركزية) . وفـي كانون الثاني (يناير) ١٩٧٦ صدر ضد ١٦ ألف قائد وعامـــل نقابي أمر بالاعتقال جراء قيامهم باضراب جماعي عـــن الطعام استجابة لنداء اتحاد نقابات عمال عموم الهند تحديـا لاوامر الحكومة .

لقد اندلع العديد من الاضرابات العمالية خلال فترة الطوارىء في تاميل نادو والبنغـــال الغربية واندرا والولايات الاخرى ، رغم ان الصحافة لم تورد أخبارها . وقد كان الشيوعيون ، في جبهة النقابات العمالية ، في الخطوط الامامية للصراع .

وواجهت نقابات اتحاد نقابات عمال عموم الهند (ALTUC) قمعا وحشيا بسبب دورهـــا في تعبئة

العمال ، كما هو الحال ، مثلا ، فـي جندوارا حيث اعتقل ١٠٠٠ من عمال المنـاجم ، وفي اندور حيث أرغم عمال النسيج داخل المصنع ، بقوة السـلاح ، لاداء أعمـال شاقة أو مواجهة الاعتقال . وقـاد الشيوعيون في البنغال الغربية ، سوية مـع نقابيين آخرين ، الاضراب البطولي لعمـال باتا الـذي حقق الانتصار .

وفي الريف دافع الشيوعيون عن صغار الفلاحين الحاصصين وغيرهم من فقراء الريف ، بوجـه الطرد القسري من الارض. وبسبب ذلك تعرض الشيوعيون، في ريف البنغال الغربية وبيهار وولايات أخرى ، الى الاضطهاد والسجن ، وظل الكثير منهم في سجـون البنغال الغربية حتى بعد رفع الطوارىء .

وفـي ٢ كانون الثـاني ١٩٧٦ نظمت مسيرات واضرابات جماعية عن الطعام تلبية لنداء مـن التنظيم الفلاحي للحزب الشيوعي اعتقل نتيجته قرابة ٥٠٠٠ شخص في تاميل نادو و ٧٠٠٠ في بيهار . وقد أقام البوليس ١٣٦ معسكرا خاصا في بيهار خلال موسـم حصاد ١٩٧٥ ـ ١٩٧٦ ، لارهاب الفلاحين ، ولكنهم واجهوه بشجاعة .

ولعل اكبر الحملات التي نظمهـا الحزب تلك الحملة التي استغرقت شهرين ، ابتداء من ١٤ نيسان ١٩٧٦ ، للمطالبة بتنفيذ برنامج العشرين نقطة . وقد

حققت الحملة نجاحا هائــــلا . فالحزب بأكمله ، من القمة الى القاعدة ، ومنظماته الجماهيرية ســـاهمت فيها بكل حماس . ومن السمات الخاصة لهذه الحملة مشاركة القاعدة النقابية والكوادر دعما لفقراء الريف. وقد ساندت الطبقة العاملة هذا التحرك في الكثيـــر من الاماكن .

وقد شارك فيها ٢٣ الف رفيق مشاركة فعليـــة عدا عن مئـــات الآلاف مـــن المواطنين الـــذين حضروا الاجتماعات الجماهيرية التي غطت ٥٠ ألف قريــــة و ٢٧٠ منطقة .

لقـــــد كانت الاستجابة الجماهيريـــــة هائلة ، واستطاع الحزب توسيع نفوذه فـــي صفوف فقـــراء الريف . وانتشرت حركة العمال الزراعيين لتشمـــل مناطق جديدة . واتضح نتيجـــــــة لهذه الحملة ان ادعاءات الحكومة بتنفيذ برنامج العشرين نقطة كانت محض مبالغة . وهكذا لم يقتصر النجاح عـــلى وضع هذه الحالة المؤسية أمام انظـــــار الحكومـــة المركزية وحكومات الولايات فحسب ، بل وأمام انظـــار الراي العـــــام .

ويمكن القول ان الحزب لم يتوان لحظة واحدة ، خلال فترة الطوارىء ، في نشاطاته السياسية بيـــن الجماهير بصدد القضايا المعادية للامبريالية . وقـــد نظم الحزب حملاتمتواصلة ضد الامبريالية الاميركية

وسباق التسلح . ولا بد من الاشارة ، في هذا الصدد ، الى حملة التضامن مع ضحايا نظام بينوشيت فيالتشيلي ، وحملة المطالبة بتنفيذ اتفاقية باريس الخاصة بفيتنام ، وحملة دعم نضال الشعب العربي بما فيه الشعب العربي الفلسطيني . كما بادر الحزب الى تنظيم حملات تأيد للنضال التحرري في انغولا وجنوب افريقيا .

وسارع الحزب الى فضح الانقلاب الدموي واغتيال الشيخ مجيب الرحمن وأسرته فيبنغلاديش، وتنظيم المعونة والدعم للوطنيين البنغاليين الذين لجأوا الى الهند . وقد كان هذا الدعم ذا عون كبير للوطنيين البنغاليين وقضيتهم . ويمكن الاشارة هنا الى ان الحزب الشيوعي ـ الماركسي (المنشق) رفض أن يشجب حمامات الدم في بنغلاديش التي أودت بحياة مجيب الرحمن . وفي هذه الفترة بالذات قدم الحزب الشيوعي مساهمة قيمة في الحملة المضادة القاعدة الاميركية ـ دييغو غارسيا ، وحملة تحويل المحيط الهندي الى منطقة سلام .

وجرت خلال فترة الطوارىء حملتان كبيرتان شملتا عموم الهند ولعب الحزب الشيوعي فيهما دورا كبيرا للغاية . لقد أضحى الاحتفال العالمي بالذكرى الثلاثين للقضاء على الفاشية مناسبة لعقد مؤتمرات مناهضة للفاشية في انحاء مختلفة من البلاد .

وتكللت هذه المؤتمرات في عقد كونفرنس لعموم الهند في باتنا أواخر عام ١٩٧٥ . وجرى خلال ذلك تعبئة واسعة ومفيـــدة للجماهير ضد الامبريالية واليمين الرجعي .

وشهدت السنة التالية عقـد كونفرنسات حول تطوير وتنفيذ برنامج العشرين نقطة في أنحاء مختلفة من الهند لتنتهي بمؤتمر لعموم الهنـد . وقد أضحت القضايا السياسية والقضايا الاقتصادية ـ الاجتماعية والمعضلات الملموسة للتنمية في الهند المحور المركزي لهذه المؤتمرات .

□ الديمقراطية في خطر ..

لقد برزت خلال فترة الطوارىء تحركات خبيثة وقوية لتشويه الديمقراطية البرلمانية وتقويضها ، كما أشرنا من قبل . وكان الوضع جديا وخطيرا للغاية . الا ان الحزب الشيوعي تولى قضية انقاذ الديمقراطية البرلمانية والحيلولة دون نسفها مـن داخل الاوساط الحاكمة . وقد فضح الحزب هذه التحركات وأبدى مقاومة شديدة بالحـــدود الممكنة في ظروف حـالة الطوارىء . وقد منـح ذلك الشجاعة للآخرين بمـن فيهم العديد من النواب وبعض الوزراء الذين كـانوا متشائمين وبمعنويات ضعيفة . كان العديد منهم قد توصل الى استنتاج يفيد ان الانتقـال الى النظـــام

الرئاسي ، أو شيء مشابه ، أمر لا يمكن تحاشيه . الا ان القليل جدا من هذه التحركات الخبيثة كان معروفا للرأي العام الواسع بسبب الرقابة الكثيفة على الصحافة وحظر الاجتماعات في ولايات معينة .

وخرج المجلس الوطني للحزب في اجتماع شباط (١٩٧٦) بمقترحات شاملة حول اجراء تعديلات دستورية ، وذلك قبل أي حزب آخر بما في ذلك الحزب الحاكم .

وقامت شلة انديرا غاندي بمسعى لاعاقة مقترحات لجنة سواران سنغ الهادفة الى تعديل الدستور وانشاء جمعية تشريعية جديدة . وشن الحزب الشيوعي ، داخل البرلمان وخارجه ، حملة مضادة لاحباط هذا المسعى . وفي نفس الوقت وضعت شلة غاندي فقرات عديدة في التعديل الدستوري الرابع والاربعين ، وهي فقرات مناهضة للديمقراطية استدعت معارضتنا لها . وخلال هذه الفترة ضغط الحزب بحزم في اتجاه اجراء انتخابات برلمانية عامة . وكان لهذه التدخلات من جانب الحزب تأثير ايجابي وطيب على نواب البرلمان وغيرهم ممن كانوا يعرفون شيئا عما يفعله الشيوعيون بالضبط . وقد ظل الحزب الشيوعي ـ الماركسي ومجموعات يسارية أخرى ، بعيدين عن هذه القضايا .

وعمل الحزب الشيوعي خلال فترة الطوارىء

كلها على فضح الاجراءات القمعية ضد الشغيلة ومنظماتهم الديمقراطية سواء في البرلمان المركزي أو برلمان الولايات . وعمل الحزب ذات الشيء في الصحافة الحزبية ولكن في الحدود الممكنة . وشن الحزب حملة شفهية ، ان جاز التعبير ، لاطلاع الجماهير على تجاوزات الطوارىء وغيرها من الامور.

وقد نجح الحزب ، وبجرأة ، في أن يطرح على الشعب خطر الشلة التي جمعتها انديرا غاندي على النظام الديمقراطي . وفضح الحزب دور الشلة في نسف الديمقراطية البرلمانية ، وهيمنتها على الادارة المركزية ، ومؤامراتها لنسف استقرار حكومات الولايات التي ترفض الخضوع لها .

وفضح قادة الحزب بجرأة ، من على منابر برلمانات بيهار واندرابراديش وماديابراديش وكيرالا وماهراشترا ودلهي ، الطريقة التي دفع بها سانجاي غاندي الى القمة خلافا لكل التقاليد والمثل الديمقراطية واساءته استخدام الاموال العامة والادارات الحكومية .

وبسبب ذلك كله تعرض الحزب لسخط انديرا غاندي وشلتها ، كما تعرض لحملة تجريح وافتراء من جانبها . ووصفت غاندي الحزب الشيوعي ، علانية ، على انه مجموعة من الخونة ساعدوا البريطانيين عام ١٩٤٢ . وقامت صحافة الاحتكارات وعموم الصحافة

البرجوازية بحرب شعواء ضد الحزب . ونظمت الشلة تظاهرات ضد الحزب ، أعقبتها اعتقالات جديدة لعدد من الاعضاء ، واتخذت تدابير واسعة لشن هجوم عام على الحزب .

وتنبغي الاشارة الى أمر آخر في مجرى استعراض نشاطات الحزب خلال فترة الطوارىء ، وهو ان الحزب **رفع صوت الاحتجاج ضد كل التجاوزات** . ورغم تأييده لاعلان الطوارىء ، فقد اتبع الحزب **نهجا واضحا على النطاقين الوطني (عموم الهند) والمحلي (الولايات) في الفضح المنظم لكل التجاوزات والخروقات للمثل الديمقراطية ، واستخدم كل اتصالاته وصلاته بأعضاء وزعماء الحزب الحاكم ، بكل ما في قدرته لكبح اساءة استخدام صلاحيات الطوارىء ضد الجماهير .**

☐ الاخطاء الرئيسية

رغم كون الحزب الشيوعي هو الحزب الوحيد الذي جابه تجاوزات حالة الطوارىء الى أقصى حد ، فان **الصورة المستقلة للحزب ، بالرغم من ذلك ، تشوشت وصار يخلط بحزب المؤتمر الحاكم ، وهذا ما دفع الحزب ثمنه باهظا** في الانتخابات البرلمانية عقب انتهاء الطوارىء . في حين ان الاحزاب التي لم

تفعل سوى القليل واكتفت **باعلان** معارضتها للطوارىء، كسبت الكثير في الانتخابات . ومن الواضح ان الجماهير شعرت ، بشكل عام ، ان الطوارىء هي مصدر معاناتها ، ولذا ينبغي وضع حد لهذه الحالة . **ان موقفنا بتأييد حالة الطوارىء ومكافحة تجاوزاتها لم يكن له أي معنى في نظر الجماهير وبالاخص حين أصبح الوضع لا يطاق .**

ولم يقدر الحزب على نحو صحيح ذلك الشعور بالكبت والخوف الذي كانت الطوارىء تخلقه لدى قطاعات واسعة من الجماهير .

لقد حذر الحزب ، في القرارات التي اتخذها المجلس الوطني خلال اجتماعات ما بعد اعلان الطوارىء، حذر من استخدام صلاحيات الطوارىء ضد الجماهير والاحزاب والقوى اليسارية . وعندما بدأ سوء استخدام هذه الصلاحيات يظهر عبر تهديم الاكواخ وأكشاك الارصفة وهجوم أرباب العمل على حركة الطبقة العاملة ، وقيام ضباط البوليس بأخذ الرشاوى .. الخ ، لم يكتف المجلس الوطني بالاشارة الى هذه الامور في آب ١٩٧٥ ، بل وجه نداء الى منظمات الحزب لمقاومتها .

ولكن الحزب أدرك ، بعد فوات الاوان ، انه من الضروري تماما المطالبة بالغاء حالة الطوارىء كأفضل سبيل لمكافحة تجاوزاتها على نحو فعال . **لقد كان**

خطانا الاساسي يكمن في تاييد اعلان الطوارىء نفسها.
ان غايات انديرا غاندي من وراء اعلان الطوارىء لـم تكـن واضحة بالكامـل في ذلك الوضع الشائك والمضطرب للغاية . ولكن ما أن بدأت العوامل السلبية للطوارىء بالبروز الى المقـدمة حتى ظهرت للعيان الغايات الاخرى ، الا وهي انتهاج سياسات لا شعبية لحل الازمة الرأسمالية على حساب الجماهير وبسط النفوذ الشخصي لانديرا غاندي . وكان ينبغي علينا ، في مثل هـذا الوضع ، أن ندرك ان تأييدنا لحـالة الطوارىء كان خاطئا بحد ذاته .

وازاء هذا الوضع المعقد بشكل استثنائي كـان ينبغي مـن جانبنا ابداء الحصافة والانتظار لالتقاط كامل تعقيدات حالة الطوارىء بدلا من التعجـل فـي تأييدها . من جهة أخرى كانت قيادة الحزب قـد توصلت الى **فهم خاطىء مفاده ان انقساما قد وقع في صفوف البرجوازية بين جناحها المعـادي للامبريالية وجناحها الموالي للامبريالية ، الرجعي ، الاحتكاري ، المؤيـد لسـادة الارض والمعـادي للشيوعيـة ،** وان صلاحيـات الطوارىء يمكـن أن تستخـدم لاحداث **انعطافات تقدمية في ميزان القوى وسلطـة الدولة باتجاه وطني ـ ديمقراطي . ولذلك فقد بالغنا في تقدير الامكانيات التقدمية للبرجوازية الوطنيـة وحكومة انديرا غاندي ، وبالغنا في تقدير قدرة حزبنا**

والقوى الديمقراطية الاخرى على احداث هذه الانعطافات الايجابية في الوضع . وجرى فهم الامكانيات المؤاتية للوضع الدولي والعلاقة بين السياسة الخارجية التقدمية والوضع الداخلي وتأثيرها عليه ، جرى فهم ذلك بشكل ميكانيكي تماما . ولم ندرك بما فيه الكفاية ان مكافحة السياسات الداخلية المناهضة للجماهير التي تتبعها انديرا غاندي يجب أن تحظى بالاولوية من جانب الحزب حتى أثناء دعم سياستها الخارجية المناهضة للامبريالية أو اجراءاتها التقدمية داخليا . ولم ندرك بشكل مناسب ان السياسة الخارجية التقدمية لا يمكن أن تصان ، في نهاية المطاف ، بدون سياسات داخلية تقدمية . وبسبب هذا الفهم الخاطيء تكبدت منظماتنا الجماهيرية الخسارة ، كما هو حال النضال دفاعا عن مصالح الجماهير ضد تجاوزات الطوارىء . **لقد حصرنا نشاطاتنا الجماهيرية في اطار عدم المجابهة مع حكومة انديرا غاندي بدافع الخشية من اسداء العون للقوى الرجعية المتطرفة .**

ثمة أمر آخر لا بد من ايراده بهذا الخصوص . لقد قال المعلم لينين انه حتى لو ارتكب الخطأ فانه ينبغي العمل على تصحيحه بسرعة قبل حصول المزيد من الضرر . وهذا يتطلب يقظة قصوى من جانب القيادة كي تنظر الى الامور نظرة موضوعية في كل

مرة وتصحح أخطاءها في الوقت المناسب . ورغم أن الخطأ الاول في دعم الطوارىء كان قد ارتكب ، فلم يكن ثمة سبب للاستمرار فيه حتى النهاية الصعبة . **فلو كان تأييدنا للطوارىء قد أوقف حالما بدأت مظاهرها السلبية بالبروز ، ولو اتسع واشتد نضالنا ضد تجاوزاتها ، لما عانى الحزب هذه الخسارة الفادحة .**

وبالرغم من تأييد الحزب للطوارىء منذ البداية، بدأ رفاق من مستويات مختلفة يعبرون عن الشكوك ازاء تطور الاوضاع . وبدلا من أخذ هذه الشكوك بجدية والقاء نظرة موضوعية على التطورات المتغيرة ، واصلت القيادة المركزية النهج الخاطىء بطريقة دوغماتية .

ان الاخطاء الاخرى التي ارتكبت خلال فترة الطوارىء نشأت ، بالاصل ، عن هذا الخطأ الرئيسي. لقد كانت سياستنا ، حسبما تنص عليه وثائق مؤتمر الحزب ، تتوخى تحقيق وحدة الاحزاب اليسارية والديمقراطية والشرائح التقدمية من حزب المؤتمر . هذا في النظرية ، أما في الممارسة فقد اختزل ذلك الى وحدة المؤتمر ـ الشيوعي . ان انضمام الحزب الشيوعي ـ الماركسي الى جبهة الاحزاب اليمينية ، باسم مكافحة تسلطية حكومة انديرا غاندي ، لم يكن سببا كافيا لعدم قيام حزبنا بايلاء اهتمام جدي لمسألة بناء الوحدة اليسارية ـ الديمقراطية .

وبالمثل لم يرفع الحزب صوته ضد الاعتقالات بالشدة المطلوبة .

أما بالنسبة للدستور ، فقد سعت شلة غاندي الى نسف لائحة التعديل الدستوري رقم ٤٤ (قانون التعديل رقم ٤٢) من خلال الجمعية التأسيسية ، في حين ان التدخل الشيوعي لاحباط اللعبة كان صحيحا. وحين أفلحت الشلة في ادخال بعض الفقرات المتشددة في لائحة التعديل أبدينا مقاومة شديدة في البرلمان . ولكن كان ينبغي على النواب الشيوعيين الاستنكاف بدلا من التصويت لصالح اللائحة .

لا شك ان عقد كونفرنسات مناهضة الفاشية وكونفرنسات التنمية أسهم في شحذ الوعي المعادي للامبريالية لدى رجال حزب المؤتمر وجماهير هذا الحزب على نطاق واسع جدا . الا ان تأييد حالة الطوارىء من على منابر هذه الكونفرنسات بدلا من نقد تجاوزاتها صراحة ، أبعد عنا قطاعات الجماهير الساخطة من مساوىء حكومة انديرا غاندي . وكان استخدام كلمة « الفاشيين » غير دقيق ، مما ولد نتائج سيئة . لقد كانت هناك منظمات فاشية في حزب جاناتا ، ولكن كانت هناك أيضا قوى سياسية يمينية لا يمكن اعتبارها فاشية بأي حال . ولا ريب ان استخدام كلمة « الفاشية » لم يعرقل توسيع نداء هذه الكونفرنسات وحسب ، بل وأثار الاستياء لدى

بعض القطاعات التي انخدعت مؤقتا بتحريض جاناتا وباتت تتعاطف معه .

ان تأييدنا لاول تأجيل للانتخابات البرلمانية ، بدافع الفكرة الخاطئة التي تقول بضرورة اعطاء الوقت لتنفيذ برنامج العشرين نقطة ، أثبت خطأه ، لان البرنامج نسف بالكامل عقب التأجيل وحل محله برنامج من نقطة واحدة : التعقيم الاجباري للذكور . واتخذ الحزب فيما بعد موقفا كفاحيا راسخا ضد أي تأجيل آخر للانتخابات .

□ مراجعة الخط السياسي

استثمرت قيادة الحزب الشيوعي ـ الماركسي (المنشق) خسارتنا في الانتخابات البرلمانية لتبدأ دعاية مكثفة تقول بأن برنامج وسياسات الحزب الشيوعي ـ الماركسي اثبتت صوابها ، وان برنامج وسياسات الحزب الشيوعي أثبتت خطأها .

ليس ثمة أدنى شك في ان الخطأ الذي ارتكبه الحزب في تقييم حالة الطوارىء ، والاحداث التي تلتها ، كان خطأ جديا . ولكن ينبغي التشديد ، وباصرار ، على ان هذه الاخطاء لا تدحض إلتحليل الاساسي والاستنتاجات الرئيسية التي صاغها برنامج الحزب الشيوعي . وقد ظل هذا البرنامج طوال

السنوات الثلاثعشرة الاخيرة ، مرشدا صحيحا لعمل الحزب . ان تشخيص الطابع الطبقي للدولة الهندية، وتناقضات طريق التطور الرأسمالي ، والطابع غير المتجانس للطبقة الرأسمالية في الهند، والطابع المزدوج للبرجوازية الهندية ، ان هذا التحليل ما يزال يحتفظ بصحته الكاملة .

وينطبق ذلك أيضا على الخط الذي صاغه البرنامج ، خط ضرورة بناء جبهة وطنية - ديمقراطية وسبل بنائها ودور الطبقة العاملة وتحالف العمال والفلاحين، وآفاق الثورة الوطنية الديمقراطية.

لقد أخذ البرنامج المرحلة الراهنة من التطور ووضع أمامنا مهمة بناء « جبهة وطنية - ديمقراطية تجمع كل القوى الوطنية والتقدمية في البلاد ، أي الطبقة العاملة وعموم الفلاحين بمن فيهم الفلاحين الاغنياء والشغيلة الزراعيين ، والانتلجنسيا والبرجوازية اللااحتكارية . ويكون تحالف العمال والفلاحين قاعدة ومحور الجبهة » .

ويضيف البرنامج : « تنبثق الجبهة الوطنية - الديمقراطية في مجرى النضال ، تحت قيادة الطبقة العاملة المتحالفة مع الفلاحين والطبقات الوسطى الثورية الذين تلعب معهم الشرائح الوطنية من البرجوازية الوطنية دورا ايجابيا وتشكل جزءا من هذه الجبهة » .

يتضح مما جاء أعلاه ان الاولوية في بناء الجبهة الوطنية ـ الديمقراطية **ليست** للبرجوازية الوطنية . بالعكس ، فالبرنامج يشدد على ان مدى اسهام البرجوازية الوطنية في الجبهة يعتمد على قوة واستقرار **تحالف العمال والفلاحين** . وعليه لن يكون هناك موقف صحيح تجاه البرجوازية الوطنية أو أحزابها اذا كان ثمة اغفال أو تقليل لهذا المبدأ الرئيسي ، او اذا كانت هناك مغالاة ومبالغة في تقدير الدور الذي يمكن أن تلعبه هذه البرجوازية . **ان الخط الذي سرنا عليه تجاه حزب المؤتمر والبرجوازية خلال فترة الطوارىء قد سجل ، في حقيقة الامر ، انحرافا خطيرا عن مسار برنامج الحزب .**

والواقع ان الاخطاء التي ارتكبها الحزب في هذه الفترة ترجع الى ابتعاده عن البرنامج في بعض المجالات ، وبالاخص ما يتصل بالعلاقة مع الطبقة الرأسمالية الهندية .

واذا ما تناولنا سياسة الحزب في الفترة السابقة لاعلان حالة الطوارىء ، توجب القول انها كانت فترة مجيدة بالنسبة للحزب . فقد لعب الحزب دورا بارزا في حياة البلاد ، مكافحا الجوانب اللاشعبية والرجعية من سياسة حزب المؤتمر ، ومؤيدا الجوانب التقدمية ، بتطبيق تكتيك الوحدة والصراع حيال البرجوازية الوطنية . واذا لم تكن

ثمة امكانية لتحقيق المزيد فان الخطأ لا يقع على سياسة حزبنا ، بل يرجع الى الضعف الطويل والاساسي لحزبنا ، هذا الضعف الذي جرى تبيانه في التقارير التنظيمية لمؤتمر الحزب . لقد اتبعنا سياسة صحيحة بوجه عام حتى آب ١٩٧٤ ، أي حتى هزيمة حزب الثورة الشاملة (جان بات) في بيهار .

ومن الضروري أن نذكر بايجاز ان الفترة المبتدئة بعام ١٩٦٩ فما بعد ، كانت فترة انجازات عظيمة للحزب ونمو نفوذه بين الجماهير الكادحة ، وازدياد عضويته ، وترسخ وحدته الايديولوجية والسياسية والتنظيمية . وقدم الحزب خدمة كبيرة للطبقة العاملة والجماهير الكادحة وعموم البلاد بفضل الدور الريادي والثابت الذي لعبه في المعارك ضد قوى اليمين الرجعي والثورة المضادة . ووقف الحزب بثبات الى جانب الطبقة العاملة والجماهير الكادحة ساعيا لخدمة مصالحها وتنظيمها وتوحيد صفوفها ، مساهما في نضالاتها ومنظماتها . ووقف الحزب الى جانب خط الحركة الشيوعية العالمية مدافعا عنه ضد هجمات الماوية والانتهازية « اليسارية » .

ان النشاطات والحركات والنضالات السياسية الجماهيرية التي خاضها الحزب خلال هذه الفترة لم يكن لها مثيل من قبل في السعة والاستمرارية .

واذا وضعنا النضال لاحتلال الارض عام ١٩٧٠

جانبا ، يتوجب ذكر حملة « تنفيذ التفويض » من ١ ـ ٨ مايس (مايو) ١٩٧٢ ضد التراجع في سياسات حكومة المؤتمر ، هذه الحملة التي اشتملت على مسيرات ضخمة في جانديغار وكلكتا وحيدر آباد، وأخيرا الحشد الضخم في باتنا (ضم ٥٠٠ ألف) الذي لم يسبق له مثيل .

وفي الاسبوع الاول من تشرين الاول (اكتوبر) حشدنا ٣٥٠ ألف شخص في حملة عامة ضد ارتفاع الاسعار واجراء اصلاحات راديكالية .

أعقب ذلك المسيرة التاريخية الكبرى الى البرلمان في آذار (مارس) ١٩٧٣ .

بعد ذلك تأتي الحملة الوطنية ضد المكتنزين من ١ الى ٧ آب (اغسطس) ١٩٧٣ .

ولعب الحزب دورا بارزا في الاضرابات الضخمة للطبقة العاملة كاضراب عمال النسيج وعمال الجوت في بومباي ، والبنغال الغربية وتاميل نادو أوائل ١٩٧٤ ، وغيرها من الاضرابات .

وفي ٤ ـ ٥ نيسان (ابريل) ١٩٧٤ التقت الاحزاب اليسارية في دلهي : الحزب الشيوعي ، الحزب الشيوعي ـ الماركسي ، الحزب الاشتراكي ، وغيرها .

وقدم ممثلو الحزب الشيوعي مشروع بيان وشرحوا الموقف السياسي للحزب، كما طرحوا مسودة

قرار حول النشاط الجماهيري في عموم الهند ، وأصبح ذلك قاعدة للنقاش .

وفي النهاية قبل اقتراح الحزب الداعي الى عدم خلط اضراب عمال السكك في بهارات باند (باقتراح من الاشتراكيين) وترك أشكال العمل الى الولايات . كما قبلت مسودة القرار التي قدمها الحزب حول النشاط الجماهيري في عموم الهند بما فيها لائحة المطالب بعد أن أجريت عليها تعديلات طفيفة .

ان نداء الاحزاب اليسارية ليوم التحرك في عموم الهند بتاريخ ٣ مايس (مايو) لقي استجابة واسعة وأثار الاهتمام في أرجاء البلاد .

بعد هذا التحرك جاء الاضراب البطولي لعمال السكك في عموم الهند . وقد لعب الحزب الشيوعي دورا بارزا فيه ، وبذل خير ما بوسعه ، الى جانب قادة التنظيمات النقابية الاخرى ، لضمان حل معقول ومفيد لعمال السكك من خلال المفاوضات ، مكافحا الحكومة في ذات الوقت ، بالظفر والناب ، ما أن بدأت بوادر قمع الاضراب بالقوة .

وسعى الحزب لتعزيز وحدة العمل الابتدائية بين أحزاب اليسار ، ودفعها الى أمام خطوة فخطوة . ولهذا اقترح عقد لقاء آخر للنظر في أكثر المطالب الشعبية الحاحا وتحديد صيغة عمل جماهيري

مشترك لعموم الهنـــد . بيد ان اللقاء لم يجر بسبب المـــوقف الاعتراضي من جانب قيادتي الحـــزب الاشتراكي والحزب الشيـــوعي ـ الماركسي اللتيـن رفضتا عرضنا بذريعة انه ينبغي أن تكـون هناك أولا **وحدة في القضايا الاساسية** ، في حين ان هـــذين الحزبين لم يطرحا مثل هذا الشرط المسبق عندمـــا أخذا يتعاونان مع أحزاب اليمين الرجعي . ان السبب الرئيسي الكامن وراء نسف هذا اللقاء يرجع الى ان قيادتي الحـــزبين الاشتراكي والشيوعي ـ الماركسي كانتا تبغيان اسقاط حكومة الجبهة المتحدة في ولاية كيرالا بارغـــام حزبنا على قطـــع صلاته بالاعضاء التقدميين من حزب المؤتمر وابتزاز الحزب للقبـول بخطهما السياسي « اليساري » ـ الانتهازي . كانت هاتان القيادتان تريدان جر عموم حركة اليسار الـى جانب التجمع اليميني ـ الرجعي لحزب جاناتا .

وانه لمن دواعـــي فخر الحزب ، ومنجزاتـه المجيدة ، انه تصدى لهجوم اليمين الرجعي لا بالكلمات وحدها ، بل بالفعل والتعبئة الجماهيرية الكفاحيـــة الجريئة . فابتداء من أواخر عام ١٩٧٢ وحتى نيسان (ابريل) ١٩٧٣ ، خاضت منظمة الحزب فـي أندرا الكفاح ضد الحركة الانفصالية . وابتداء من أواسط ١٩٧٤ حتى تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٤ ، تصدت منظمة الحزب في بيهار الى الثـورة الشاملة بقيادة

جاناتا وأحبطتها . وواجه الحزب في عموم البلاد التحرك اليميني - الرجعي لتقويض التطور المستقل والنظام الديمقراطي التعددي ووحدة البلاد . ونجح في احباط هذا التحرك ، وبرز في الطليعة كبطل مدافع عن الديمقراطية البرلمانية التي كانت الحركة التي يقودها جاناتا تسعى لتقويضها .

ومن دواعي الفخر أيضا ، انه خلال هذه الفترة كلها ، لعب الحزب دورا أساسيا وبارزا في ولاية كيرالا محققا اصلاحات ديمقراطية هامة تخفف العبء عن الجماهير وتعطي الولاية استقرارا سياسيا . ان السجل الحسن لحكومة الجبهة المتحدة في كيرالا ، برئاسة اجوتا مينون ، قدم مثالا رائعا لعموم البلاد . وأثبتت هذه الحكومة شعبيتها في الانتخابات العامة الاخيرة (آذار ١٩٧٧) ، في حين أن الحزب الشيوعي - الماركسي واجه نكوصا انتخابيا هناك ، بسبب افلاس خطه السياسي : العداء الاعمى لحكومة الجبهة المتحدة .

ان من فاحش الخطأ اهمال كل هذه المنجزات العظيمة ، أو توهم انها تحققت على أساس خط سياسي وتاكتيكي خاطىء .

ان احراز هذه المنجزات ، حتى الربع الثالث من عام ١٩٧٤ ، قد تم بفضل اتباع الحزب خطا سياسيا صحيحا بوجه عام .

وبسبب ذلك ، وسع الحزب قاعدته على نحو ملحوظ وامتد الى مناطق جديدة . وفي ولايات كيرالا واندرا وتاميل نادو وغيرها ، انضمت قطاعات من الحزب الشيوعي ـ الماركسي الى حزبنا .

اذا انتقلنا الآن الى الفترة التالية لتحرك « الثورة الشاملة » * في بيهار ، لوجدنا ان تغيرات هامة قد طرأت على اللوحة السياسية في الهند . فابتداء من عام ١٩٧٤ ، وما بعد ، أخذت الحكومة المركزية التي تقودها انديرا غاندي بتقبل الستراتيجية الاقتصادية للامبريالية الاميركية أكثر فأكثر ، أو كما تسمى بالمفردات الشعبية : اللعبة الاقتصادية للبنك الدولي بتوجيه الاقتصاد الهندي « وجهة ـ تصديرية » ، وتقديم تنازلات كبيرة للاحتكارات والشركات متعددة الجنسية ، والتماس المزيد من « المعونة » الامبريالية، وتحجيم وتقليص القطاع العام ، وشن الهجوم على الجماهير الكادحة ومستويات معيشتها ، وفي المقام الاول الطبقة العاملة واتحاداتها النقابية * . لقد لوحظت هذه الجوانب ولكن على نحو منفصل ، ولم

* التي قادها حزب جاناتا اليميني الرجعي .

* في الهند ، ثمة ٥ اتحادات نقابية أساسية : شيوعية ، شيوعية ـ ماركسية ، اشتراكية ، واتحادان آخران يقودهما المؤتمر ، واليميين .

ينظر اليها ككل ينطوي على تعقيدات كثيرة من زاوية الاسلوب الذي كانت تسعى به رئيسة الوزراء آنذاك لانقاذ النظام البرجوازي وسلطة حزب المؤتمر ومركزها الشخصي أيضا . ان ازدياد تمركز السلطة بين يدي غاندي ، وتعيين « أشخاص موثوقين » في المراكز الحساسة على مستوى الحكومة المركزية أو حكومات الولايات على أساس الولاء الشخصي لها ، وضرب التقدميين في حزب المؤتمر ، وبالاخص الغاء المنبر الاشتراكي في المؤتمر ، والنمو المريع للفساد في الاوساط المقربة لها، وبالاخص فضيحة ابنها سانجاي في شركة ماروتي ، والمخاطر التي تمثلها هذه الميول على القوى اليسارية والديمقراطية ، ان ذلك كله لم يقدر تماما تقديرا صحيحا .

في ذلك الوقت ، على وجه التحديد ، تعرضت الحركة الرجعية بقيادة حزب جاناتا الى نكسة بهزيمتها في ولاية بيهار ، ولم تحقق جهودها في الانتشار في ولايات أخرى نجاحا كبيرا . ولو كنا قد أخذنا الوضع المتغير بصورة موضوعية ، وركزنا الكفاح ضد التحول اليميني في السياسات الاقتصادية لحكومة غاندي (هذا التحول الذي أشار اليه اجتماع المجلس الوطني (اللجنة المركزية) في اجتماع آب ١٩٧٤) وضد التحركات السياسية الرجعية المشار اليها آنفا ، لاصبح حزبنا في وضع افضل بكثير ،

ولاضحى بالوسع جعل موقف الحزب مفهوما ومقبولا لدى الطبقات الوسطى ، والطلاب ، وشرائح الفلاحين الذين ضللتهم ديماغوجية حزب جاناتا حول « الثورة الشاملة » . ولكان بالامكان جعل الحزب في وضع أكثر مواءمة لبناء وحدة الاحزاب والقوى اليسارية والديمقراطية كبديل عن حكم المؤتمر وفقا لتصور برنامج الحزب وقراره السياسي * .

ورغم ان برنامج المؤتمر العاشر وقرارهالسياسي كانا ينطويان على الكثير من الافكار الصحيحة ، الا انهما كانا يفتقران الى هذا الفهم . ان اقتران ذلك بالتقييم الخاطىء للوضع في حالة الطوارىء ، قاد الحزب الى طريق خاطىء أنزل به الضرر ، كما أشرنا من قبل .

□ انتخابات البرلمان والانتخابات المحلية في الولايات : هزيمة ساحقة للمؤتمر وتضرر كبير لليسار !

في الثامن عشر من كانون الثاني (يناير) ١٩٧٧ أعلنت انديرا غاندي ، رئيسة الوزراء حينذاك ، عن اجراء انتخابات عامة وحلت المجلس في حركة مفاجئة ، ولكن ليست غير متوقعة بالمرة . ولم يسجل

* يقصد القرار السياسي الحالي للمؤتمر الحادي عشر .

ذلك هزيمة مناورات تأجيل الانتخابات وحسب ، بل هزيمة كل مناورات النظام . وبالطبع فقد كان ذلك انتصارا لكل الــــذين سعوا لاستعادة الديمقراطية . ويبدو ان الامر الذي أقنع انديرا غاندي باتخاذ القرار لم يكن يرجع الى **اهتمامها بالديمقراطية قدر ما يرجع الى « تقارير المخابرات » التي أكدت افق انتصار حزب المؤتمر** . الا ان حساباتها الرئيسة كـــانت خاطئـــة بالمـــرة .

في هذا الوضع وحدت أحزاب المعارضة اليمينية صفوفها لطرح نفسهـــا كجبهة مشتركة باسم حزب جاناتا . أما انديرا غاندي فـلم تقدر المزاج الشعبي حق قدره في غمرة تنعمها بسلطتها الشخصية الواسعة وانخداعها بالتقارير الكاذبة .

جاء الاعـــلان عن الانتخابات في وقت انغماس الحزب في استعدادات للقيـــام بحركة ريفية ضـــد ارتفاع الاسعار وسط هجمات شلة غاندي عليه .

وكان علينا خوض الانتخابات في ظروف عسيرة للغاية ، وقد خضناها وحيدين في كل أرجاء الهنـــد عدا ولايات : كيرالا ، تاميل نادو ، والبنغال الغربية .

لقد درس المجلس الوطني للحزب نتائج الانتخابات البرلمانية ، ونتائج الانتخابات المحلية في الولايات التي جرت بعد ذلك بثلاثـــة أشهر . وبالطبع ليس مـــن

الضروري ، هنا ، الخوض في كل التفاصيل ، لـذا نكتفي ببعض الجوانب الاساسية .

□ **أولا** ـ انتهى احتكار حزب المؤتمر للسلطة في المركز بعد ثلاثين عاما ، وانتقل هـــذا الحزب الـى المعارضة ليس في البرلمان فحسب بل وفي البرلمانات المحلية (عدا خمس ولايات) . وهذا بحد ذاته تطور كبير ستكون له عواقب عميقة وبعيدة المدى على الحياة السياسية في البلاد . ان احتدام التناقضات الـذي يفتح امكانيات جديدة للحركة اليسارية والديمقراطية كامن في هذا التطور . ويتجلى ذلك كلـه بواقع ان **احتكـار البرجوازية للسلطة ما يزال مستمرا** في حين **انانعطافا اكيدا نحو اليمين قد طرأ علىهيكل السلطة.** ان الانتخابات **لم تضع حدا لهذا الاحتكار للسلطـــة ولم تحل أزمة الديمقراطيــة البرجوازية** . على العكس من ذلك دخلت الازمة مرحـــلة جديدة **أعمق** وملأى بالتعرجات والانعطافات وربما الانتفاضات .

□ **ثانيا** ـ بينت الانتخابات ان انتصـــار حزب جاناتا يستند الى ما وصفه بعض قادة جاناتا عـلى نحو مصيب بأنه « تصويت الاحتجاج » و « تصويت الكراهية » الخ . لقد اكتسح جاناتا صناديق الاقتراع في كل الولايات التي عانت فيها الجماهير الكثير من تجاوزات حالة الطوارىء كالتعقيم الاجباري القسري. بيد ان هذا ، لوحده ، لا يفسر انتصار جاناتا . فقد

تجح ، غالبا ، في الولايات التي كانت أحزاب اليمين الرجعي (جانا سانغ وغيره) فيها قوية ونشطة . وعليه فان القاعدة الانتخابية لحزب جاناتا حيثما تنبع من السخط والاحتجاج الشعبي ضد حكم المؤتمر لا تطرح أي تأييد شعبي لجاناتا من زاوية سياساته . والواقع ان عمر جاناتا لم يكن يتجاوز الشهر قبل ذهابه الى صناديق الاقتراع .

ان الاصوات التي حصل عليها جاناتا تمثل ما رفضه الناس أكثر مما قبلوه وذلك في الحدود التي يكون فيها جاناتا مقبولا . ولم يكن ي.ب. جافان (أحد قادة جاناتا) مخطئا تماما حين قال في البرلمان (٣١ آذار ــ مارس ١٩٧٧) ان « التصويت جرى ضد الطوارىء » . وأضاف قائلا : « ان مغزى الانتخابات يكمن في انها رفضت الطوارىء » . وبالطبع فان جوانب أخرى من السياسات اللاشعبية واللاديمقراطية لنظام حزب المؤتمر قد أسهمت في رسم مصير انتخابات آذار (مارس) البرلمانية وحزيران (يونيو) المحلية .

□ **ثالثا** ــ لقد كان رفض الطوارىء انجاز تاريخي للشعب الهندي دون شك ، ولم يكن مدفوعا بأي تأييد لسياسات يمينية بل بفعل السياسات المقبولة على النطاق الوطني . لقد كانت مدفوعة بتمسك الجماهير « بالمثل الديمقراطية » كما وصفها المجلس

الوطني للحزب بشكل صحيح . وهذا الواقع **يسجل التناقض بين أساس وطبيعة الاحتجاج الشعبي** من جهة ، **والتركيب السياسي للحكومة التي رفعها هذا السخط الجماهيري الى سدة الحكم** من جهة أخرى . ان هذا العامل سيبرز على نحو أكثر حدة ويلعب دورا كبيرا في رسم مجرى الاحداث في الفترة القادمة . وثمة دلائل واضحة على ذلك بارزة للعيان منذ الآن .

□ **رابعا** ـ اذا كانت قوى اليمين قد حققت فوزا انتخابيا غير متوقع عبر **توحيد** وتعزيز قواها الى درجة معينة ، فان القوى اليسارية والديمقراطية عانت **نكسة خطيرة جدا للسبب المعاكس بالضبط : غياب وحدة الصف** . في الماضي كانت القوى اليسارية والديمقراطية المعارضة تكسب من خسائر الحزب الحاكم : المؤتمر . أما هذه المرة فقد انقلب الوضع **وصارت المعارضة اليسارية والديمقراطية الخاسر الرئيسي** من بين **احزاب المعارضة** في وقت تسنمت فيه المعارضة اليمينية مقاليد السلطة في المركز وفي الولايات .

□ **خامسا** ـ لا يغير من هذا الواقع شيئا حقيقة ان الحزب الشيوعي ـ الماركسي وبعض الاحزاب اليسارية الاخرى قد تدبرت أمر الحصول على بعض المقاعد في البرلمان . ان ذلك يكشف عن وضع

مأساوي في حركة اليسار : انها فازت بهذه المقاعد عبر مساعدة اليمين على نحو مباشر ــ حزب جاناتا ــ في الوصول الى السلطة بوصفه حليفها الانتخابي السياسي . ويتوجب على المرء ، بهذا الخصوص ، أن يتذكر ان حزب جانا سانغ الرجعي اليميني والقوى الطائفية تشكل أكثر القوى تنظيما داخل الحزب الهجين جاناتا ، وانها تحتل ٢٠٠ من المقاعد الثلاثمائة التي حصل عليها الحزب الحاكم في البرلمان . وهذا برهان كاف لتبيان طبيعة الاطراف التي عزز الحزب الشيوعي ــ الماركسي قواها مع حلفائه اليساريين الآخرين تحت مظلة الخليط الهجين المدعو : حزب جاناتا .

□ **سادسا** ــ تعرض الحزب الشيوعي لتراجع انتخابي خطير حيث لم ينل سوى ٧ مقاعد من ولايتين هما : كيرالا وتاميل نادو . ولم يحصل الحزب على أي تمثيل برلماني من بقية البلاد . وحتى في أول انتخابات برلمانية دخلناها بعد انشقاق الحزب (١٩٦٧) فزنا ب ٢٣ مقعدا وحصلنا على ٤،٨٥ بالمائة من الاصوات . أما هذه المرة فلم نخسر في المقاعد وحسب بل وفي الاصوات أيضا ، حيث هبطت النسبة الى ٢،٨٢ بالمائة . ولم نحصل على ٤ بالمائة من الاصوات الا في خمس ولايات ، ولولا ذلك لفقدنا اعتراف اللجنة الانتخابية كحزب لعموم الهند ،

أو ما يدعى بحزب « وطني » * . وبالرغم من تحالف الحزب الشيوعي ـ الماركسي مع حزب جاناتا تحالفا انتخابيا ، فانه لم يستطع المحافظة على قواه في البرلمان الخامس ، وقد هبط تمثيله من ٢٥ مقعدا + مقعد واحد (فاز به في انتخابات فرعية) الى ٢٢ مقعدا ، في حين ان نسبة أصواته لم ترتفع الا بكسور قليلة لا تصل الى ١ ٪ ، أي انها ارتفعت من ٤،٣٣ ٪ الى ٥،١٢ ٪ .

□ **سابعا** ـ ان الارقام المتعلقة بالحزبين لا يمكن الا أن تثير أسى أصدقاء الحركة الشيوعية في الهند التي تلعب دورا عظيما لا في بناء حركة الطبقة العاملة والحركة الديمقراطية وحدها بل وفي حلبة البرلمان أيضا . ففي البرلمان السابق كان الحزبان الشيوعي والشيوعي ـ الماركسي يشكلان حزبي المعارضة الرئيسيين ، حيث كانا يمتلكان ٥٠ مقعدا مقابل ١٦ مقعدا لحزب المؤتمر المنشق بقيادة موراجي ديساي و ٢٢ مقعدا لحزب جانا سانغ اليميني الرجعي . والواقع ان التمثيل الشيوعي كان أكبر من تمثيل كل الاحزاب الخمسة التي تمثل الآن حزب جاناتا . وينبغي على كل شيوعي ان يمعن التفكير جيدا في هذا النكوص .

---

* أي ليس محليا ، ليس مقصورا على ولاية كما هو حال بعض الاحزاب القومية والدينية الصغيرة في الهند .

□ **ثامنا** ـ بهذا الصدد يستدعي مثـــال كيرالا اهتماما خاصا ، لان خطنـا السياسي خط الوحـدة اليسـاريـة والديمقراطية ـ الـــذي هاجمه الحزب الشيوعي الماركسي ـ وقف شامخـا معززا بالنتـائج الرائعة للانتخابات البرلمانية والمحلية التي جرت في آن واحد . لقد فازت الجبهة المتحدة في كيرالا بكل المقاعد التي تنافست عليها ، وارتفع تمثيلنا فيالولاية من ٣ الى ٤ مقاعد في البرلمان المركزي . أما فيبرلمان الولاية فقد فازت الجبهة المتحدة بـ ١١١ مقعدا مـن مجموع ١٤٠ مقعدا ، وارتفع تمثيل حزبنا مـــن ١٦ الى ٢٣ مقعدا . أما قوة الحزب الشيوعي ـ الماركسي فقد هبطت من ٣٢ الى ١٧ مقعدا .

□ **تاسعا** ـ لقد بينت انتخـابات كيرالا **صحـة وتفوق خط توحيد القـوى اليسارية والديمقراطية** ، تفوقه على خط العزلة اليسـارية للحزب الشيوعي ـ الماركسي ، وتفوقه على خط قيادة حزب المؤتمـر ، وبشكل خاص خط انديرا غاندي القائل بأن حصول المؤتمر على الاغلبية الساحقة هو وحده الكفيل بحفظ الاستقرار وجلب الخير . ان هذا الموقف المتعجرف الناشيء عن احتكار السلطة قد تمزق اربا الآن كاشفا افلاس القيـــادة البرجوازية ، في حين ان الجبهـة المتحدة في كيرالا اكتسبت المزيد من القوة . ولا يمكن أن يكون لهذا الوضع سوى تأثير صحي تماما عـلى

وحدة أوسع القوى اليسارية والديمقراطية .

□ **عاشرا** ـ لقد أظهرت كيرالا أمورا عديدة أولها ان مثل هذه الوحدة ممكنة وتستطيع الحفاظ على أرضها ، وأن **تشق طريقها قدما بصد اليمين الرجعي والانتهازية اليسارية معا** . ولسوء الحظ فان قيادة الحزب الشيوعي ـ الماركسي لم تتعلم هذا الدرس وما تزال ترى ان تفكيك الجبهة المتحدة في كيرالا وسقوط حكومتها ، دون أي اعتبار للتفويض الواسع الذي حصلت عليه في الانتخابات ، شرط مسبق للتقارب بين الحزبين الشيوعي والشيوعي ـ الماركسي ليس في حدود كيرالا وحدها بل وفي الولايات الاخرى لبناء وحدة اليسار والقوى الديمقراطية . ومن المفارقات الملفتة للنظر انه بينما يطرح الحزب الشيوعي ـ الماركسي هذا الشرط المسبق على الحزب الشيوعي ، فانه لا يرى ضيرا في علاقاته الحميمة مع حزب جاناتا بل والتحالف مع هذا الحزب .

وفي ولاية تريبورا انضم الحزب الشيوعي ـ الماركسي الى حكومة ائتلافية مع حزب جاناتا . ويفترض بهذا أن يكون عملا من أجل قضية الوحدة اليسارية والديمقراطية ! وقد طرد الحزب الشيوعي ـ الماركسي ، في ظرف أشهر ، من حكومة الائتلاف .

□ انتخاب برلمانات الولايات ..

في ظرف ٣ أشهر من الانتخابات البرلمانية جرت انتخابات البرلمانات المحلية في عشر ولايات ومنطقتين اتحاديتين ومدينة دلهي .

بقدر ما يتعلق الامر بالكسب السياسي المباشر لحزب جاناتا ، نجح هذا الحزب في الهيمنة على حكومات ٨ ولايات اضافة الى ولاية البنجاب ، حيث يحكم بالائتلاف مع حزب ديني محلي . ولكن حزب جاناتا تعرض ، في نفس الوقت ، الى هزائم ملحوظة في : البنغال الغربية ، تاميل نادو ، جامو وكشمير .. وغيرها . ليس هذا وحسب ، ففي ولاية بيهار واوتار براديش وهاريانا ، حيث اكتسح جاناتا صناديق الاقتراع قبل ٣ أشهر ، خسر جاناتا بين ١٠ ــ ٢٠ بالمائة من الاصوات قياسا للانتخابات البرلمانية .

وفي ولايات أخرى خسر حزب جاناتا قدرا مماثلا من الاصوات .

لقد كشفت هذه الانتخابات عن زوال وهم قطاعات واسعة من الجماهير وابتعادها عن حزب جاناتا في ظرف أسابيع بعد الانتخابات البرلمانية من جهة، وكشفت مدى عدم استقرار التأييد الجماهيري لهذا الحزب حتى في انتخابات آذار . ليس ثمة شك

في ان حزب جـــاناتا وسع وعزز سلطته ، ولكن الانتخابات المحلية أعطت نتـــائج عكسية بالضبط ، ولكن على المستوى الجماهيري . ان المغزى السياسي الايجابي لهـــذه التجارب ينبغي ألا يفوت اليسار والحركة الديمقراطية .

ان الاحزاب الرئيسة المعارضة لحزب جاناتا قد حسّنت وضعها في الانتخابات المحلية قياسا لوضعها في الانتخابات البرلمانية . واظهر حزبنا تحسنا فــي ولايات اوتار براديش وبيهار والبنجاب عما كان عليه الحال في آذار (مارس) . ولكـــن ، في البنغـال الغربية ، لم يفز حزبنا الا بمقعدين مقابل ٣٦ مقعدا في البرلمان المحلي السابق ؛ بيـد ان هذا التراجـع الكبير قد جاء بفعل التحول الشعبي لصالح الجبهـة اليسارية بقيادة الحزب الشيوعي ــ الماركسي .

لقد استرجع الحزب ـ في هـــذه الانتخابات المحلية ، جزءا من الارض التي خسرها في الانتخابات البرلمانية . ففي ولاية بيهار وأوتار براديش والبنجاب ومنطقة دلهي : حسّن الحزب وضعــه قياسا لاقتراع آذار (مارس) . وعليه لا يمكن التقليل من أهمية هذه النجاحات الانتخابية التـــي تحققت رغم الظـروف الصعبة في هذه الولايات اضافة الـى تاميل نادو . لقد عمل رفاقنا بحماس كبير وشجاعة وبراعة بوجه صعوبات جدية للغاية .

ولكن كما هو الحال في الانتخابات البرلمانية ، هبط تمثيلنا في البرلمانات المحليـــة ، عدا كيرالا . فمن ١٤٠ مقعـــدا في البرلمانات المحلية السابقـــة (بضمنها كيرالا) انخفض نصيبنا الـــى ٧١ مقعـدا فاقدين بذلك قرابة ٧٠ مقعدا .

غير ان ما ينبغي أن يثير فينا القلق ليس فقدان المقاعد بل تآكلَ قواعدنا الجماهيرية التقليدية وهبوط قدرة الحزب على جذب الجماهير الواسعة في مثل هذه المعارك الهامة كالانتخابات .

وعلى أية حال سيكون مـــن باب التشاؤم التام الظن بأنه لا يمكن التغلب على ضيق قواعدنا ، أو ان الجماهير تبتعد عنا لمجرد انها لم تصوت لصالحنا في الانتخابات . وان الانتخابات ليست المقياس الوحيـد لنفوذ الحزب بين الجماهير .

لقد خسر حزبنا لانه كـــان ، مؤقتا ، عـــلى **الجانب الآخر من المزاج الجماهيري** والاندفاع الشعبي العارم للتخلص من حكومة حزب المؤتمر . ان هـــذا العامل السياسي الحاسم في انتخابات البرلمان ظـل أيضا العامل الحاسم في الانتخابات المحلية .

لقد أبرزت هـــذه الانتخابات حقيقة ان هـــذا النظام الانتخابي غير ديمقراطي. فلقد ظل حزب المؤتمر يحكم طـوال هـــذه السنين بأقلية مـــن الاصـــوات تتراوح بين ٤٢ و ٤٥ بالمائة . وفي الانتخابات الحالية

حصل حزب جاناتا على أغلبية كبيرة من المقاعد بـ ٤٣ بالمائة فقط من الاصوات . ان اليسار والاحزاب الديمقراطية هي المتضرر الاكبر في ظل هذا النظام الانتخابي .

ان نظام التمثيل النسبي * هو نظام أكثر ديمقراطية . ففي ظله يحصل كل حزب على عدد من المقاعد تتناسب وقوته الفعلية . كما يقف عقبة أمام التحالفات الانتخابية الانتهازية . ان النضال من أجل التمثيل النسبي ضرورة ملحة لكل الاحزاب والقوى اليسارية والديمقراطية .

ان التلاعب بالانتخابات ومنع الفقراء منممارسة الحقوق الديمقراطية كان وما يزال مرضا مستديما يهدد نظامنا الديمقراطي . لقد جرى هذا من قبل في ظل حكم المؤتمر ، ويستمر اليوم بدرجة أكبر في ظل حكم جاناتا . وينبغي تعبئة الرأي الديمقراطي لمكافحة هذا الخطر .

ان قضية الفوز بالمقاعد لا يمكن أن يقلل من شأنها في أوضاع كأوضاعنا . لان التمثيل القوي للحزب في الهيئات التشريعية أمر ضروري لدعم التحركات الجماهيرية واسناد قضية الشغيلة ، اضافة الى تعزيز قوة تدخل الحزب في شؤونالبلاد.

---

* بعكس نظام الدوائر الانتخابية .

لقد أبرزت الانتخابات الحاجة الى أن تكون لنا قاعدة جماهيرية سياسية مستقلة في كل ولاية يجري الحفاظ عليها بالنشاط السياسي للحزب ومن خلال المنظمات الجماهيرية والعمل الجماهيري ـ قواعد يمكن الاعتماد عليها في أصعب الاوقات .

□ مرحلة جديدة : المخاطر والاحتمالات

انتقلت السلطة المركزية ، كما أشرنا في البداية، الى أيدي خليط من القوى يهيمن عليها اليمين الرجعي والقوى الطائفية . وهذا تطور سلبي يشكل خطرا على نظامنا الديمقراطي وتطورنا المستقل والوحدة القومية .

ان تشكيل حكومة حزب جاناتا في المركز والعديد من الولايات **لن يقلل من أزمة وفشل طريق التطور الراسمالي** . بالعكس فقد تفاقمت الازمة وستستمر كذلك .

ان سياسات واجراءات حزب جاناتا تشير بوضوح انها تميل الى التراجع عن السياسات التقدمية المقبولة وطنيا واستبدالها بسياسات رجعية .

تتلخص النقطة المركزية في السياسة الاقتصادية لحكومة جاناتا في **اطلاق العنان للراسمال الاحتكاري والشركات متعددة الجنسية** ، والاعتماد على قوى

« السوق ــ الحر » ونسف وقلب كل السمات التقدمية مثل الاعتماد على النفس والتنمية الصناعية المخططة ، والاصلاح الزراعي ، وانماء القطاع العام ، والبحث العلمي والتطور التكنيكي الذاتي .

ان المجرى الرئيسي لهذه السياسات الاقتصادية ينسجم بالكامل مع النهج الذي يدعو اليه البنك الدولي وصندوق النقد الدولي فيما يخص بلدان العالم الثالث لخدمة مصالح الكولونيالية الجديدة .

ان الاشهر القليلة من حكم حزب جاناتا قد أطلقت اشارة الخطر لاشتداد التدخل الامبريالي ، الاقتصادي والسياسي ، في الشؤون الداخلية للهند . وتتبنى الامبريالية تاكتيكات وطرائق معينة على الجبهتين الاقتصادية والسياسية لتعزيز خططها ومصالحها الكولونيالية الجديدة .

ويتلخص هدفها السياسي باضعاف وتقويض السياسة الخارجية التقليدية للهند : سياسة السلام وعدم الانحياز ، وبالاخص محتواها المعادي للامبريالية ، والصداقة والتعاون مع الاتحاد السوفياتي والبلدان الاشتراكية الاخرى . وهذا يشكل خطرا كبيرا على مستقبل استقلال وسيادة الهند .

ورغم ان السمات الرئيسية للسياسة الخارجية للهند لم تتغير كثيرا بفضل جذورها

الوطنية العميقة وتقاليدنا الوطنية ، فان ميولا جديدة معاكسة قد برزت ولا يمكن التغاضي عنها . وهذا يتطلب وحدة وتعبئة كل القوى المعادية للامبريالية والداعية للسلام والصداقة مع البلدان الاشتراكية في بلادنا .

ولعل أبشع جانب في حكم حزب جاناتا ذلك الاستخدام السريع ، الماهر ، والمنتظم لسلاح الطائفية المسموم من قبل حزب جانا سنغ (حزب رجعي طائفي يهيمن على جاناتا) ؛ فهو يدفع باتجاه اثارة الصدامات بين الهندو والمسلمين ، وممارسة ارهاب لا مثيل له ضد المنبوذين (Harijans) * وغيرهم من فقراء الريف . ويتهيأ لشن حملة خبيثة ضد العلمانية . ويقوم بتنظيم قوات ميليشيا خاصة به على عجل ، وتنصيب رجالاته في المواقع الستراتيجية من جهاز الدولة على مستوى المركز والولايات . ويعمل بهدف اقامة نظام ديكتاتوري يميني رجعي على المكشوف في الهند مرتبط بالكولونياليين الجدد .

لقد بدأ حزب جاناتا بالكشف عن مواقعه التسلطية اللاديمقراطية . وتتزايد مظاهر اطلاق النار ، وعصابات أرباب العمل ، وانتهاكات ملاك الارض للمنبوذين وفقراء الريف . وتجري ملاحقة

---

* طائفة دينية قوامها (٨٠) مليون ، أغلبها من فقراء الفلاحين.

منتظمة للمثقفين التقدميين ، وانتهاك فظ للحقوق الدينية للاقلية المسلمة ، وكبت لغة الاوردو (اللغة التي يتكلم بها غالبية المسلمين) .

على هذه الخلفية تتضاءل الاوهام المعلقة على جاناتا على نطاق شعبي واسع ، ويتغير مزاج الجماهير بشكل سريع . وأخذت أعداد متزايدة من الناس تتطلع الى بديل يلبي حاجاتها ومطامحها .

وفي فترة وجيزة للغاية فقدت حكومات جاناتا، في المركز والولايات ، ثقة الجماهير ، كما أصبح استقرارها وموثوقيتها موضع شك حتى عند مؤيديها . وتشدد البيروقراطية ، في هذه الظروف، قبضتها .

ان حالة اللااستقرار والفوضى في الوضع السياسي العام قد تنامت هي الاخرى .

ويدخل نظامنا الديمقراطي ومؤسساتنا السياسية برمتها مرحلة أزمة عميقة . وينبغي للهدوء النسبي على السطح ألا يخدع أحداً . فالتيارات التي تفعل فعلها في الاسفل تجعل الوضع معقداً وخطيراً مما يهدد وحدة الامة والنظام الديمقراطي .

ان تعمق الازمة الاقتصادية وتفاقمها بسبب سياسات حكومة جاناتا ، وتنامي السخط الجماهيري ، يزيدان من حدة التناقضات والصراعات داخل الحزب الحاكم على كل المستويات .

وتوجد داخل مجمع جاناتا قـــوى لا يمكن أن تنسجم مع بعضهـا : **قوى علمانية وقوى طائفية ، قوى معادية للامبريالية وأخرى موالية لها ، قـــوى ساهمت في النضال التحرري وتشبعت بتقاليـده ، وأخرى لا تمتلك مثل هذه الخلفية** . ان عدم الانسجام هذا يتزايد بفعل الاندفاع القوي والمخطط من جانب قوى اليمين الرجعي الطائفي (منها حزب جانا سانغ) لتعزيز وتوسيع نفوذها داخل الحزب الحاكـم وجهاز الدولـة .

أما الازمة في صفوف حزب المؤتمر فقد تعمقت هي الاخرى وبلغت حد الانشقاق . وتقـــوم بعض الاوساط بمساع محسوسة لاحياء البريق الشخصي لانديرا غاندي التي تواصل عدم الاعتراف بمساوىء حكومتها وشلتها خلال الطوارىء . وقد عاد الكثيـر من أفراد الشلة الى التداول . ويـــلاقي ذلك نقد ومقاومة العديد من قادة ونواب حزب المؤتمر . ومن الوقائع الملحوظة ان انديرا غاندي وشلتها لم يستطيعوا توجيه حزب المؤتمر والسيطرة عليه كما كانوا يأملون.

ان الازمـــة التي تعصف بمعسكر البرجوازية تفتح امكانيات عظيمة لقـــوى اليسار والديمقراطية لتوحيد صفوفها وصياغة بديل حقيقي على المستوى الوطني . **وهذا الافق يستبعد كلا من تعزيز سلطـة جاناتا وعودة حكم حزب المؤتمر** .

ان اعتبـــار حزب المؤتمر « العدو الرئيسي » وتصوير محاربة « تسلطية المؤتمر » على انها المهمـة الرئيسية موقف ذاتـــي وخاطىء . ان حزب المؤتمر الآن جزء من المعارضة ، ولكن لا يمكن اعتبار كل حزب المؤتمر قـــوة ديمقراطية يسارية ، رغم ان الفئـات اليسارية والديمقراطية داخل هذا الحزب تظل حليفا مهما لحركتنا . وعليه لا بد من اتخاذ موقف ايجابي ازاء هؤلاء ولكن من وجهة نظر طبقية وفي مصلحـة التطور الديمقراطي للامة .

ولعل أكثر سمات الـــوضع الراهن ايجابية اندفاع قطاعات واسعة مـــن الشغيلة الى الكفـاح الجماهيري النشط ، وبالاخص الطبقـــة العامـلة المنظمة . وتندلع الآن العديد من الاضرابات في كـل أرجاء البلاد بمساهمة نشطة مـن حزبنا والاتحادات النقابية . وهنـــاك أيضا التظاهرات الجماهيريـة الحاشدة والتجمعات والمؤتمرات التي نظمها حزبنـا وشارك فيها مئات الآلاف ، وبالاخص ضد ارتفـاع الاسعار ودفاعا عن حقوق المنبوذين وفقراء الريف . وتبدي الجماهير الواسعة المنخرطـــة في هـــذه النشاطات توقا الى وحـــدة كل القوى اليساريـة والديمقراطية . وينبغي عدم اغفال خيبـة الجماهير بحزب جاناتا واستمرار غضبها حيال مساوىء حزب المـــؤتمر وسياساته اللاشعبية . والحق ان الذين

يبتعدون عن جاناتا لا ينتقلــون جميعا الى حــزب المؤتمر . انهم يتوقون الى بديل حقيقي عن كلا شكلي حكم الطبقــــة الرأسمالية . ويتطلعون ، في هذا الاطار ، بأمل متزايد الى حكــومتي كيرالا والبنغال الغربية * .

ان مهمة بناء البـــديل اليساري الديمقراطي تستدعي أن يمحضهــا الحزب الاولوية الكبرى وأن تكون موضع مبادرات مستمرة .

وفي هذا الاطار ، وكجزء من هــذه العملية ، ينبغي اعطاء الاهميـــة القصوى للجهود الرامية الى جذب الحزب الشيوعي الماركسي الـى هذا الموقع ، وتطوير العمل المشترك والعلاقات الوثيقة بينه وبيـن حزبنا . فهذا ما تصبو اليه الطبقة العاملة والشغيـلة وكل القـــوى الديمقراطية في البلاد . وطـالما ان الجماهير لا ترى ان الحــزبين اليساريين الرئيسين ـ الحزب الشيــوعي والحزب الشيوعي الماركسي ـ يبذلان مساع جدية للتقارب ، فانهــا لا تستطيع أن تحتفظ بالثقة الكافيـــة في امكانيات قيام وحــدة يسارية ـ ديمقراطية فعالة .

ويتطلب هذا ، الصبر والجهـــود المتواصلة ، ليتحقق عبر النضال بوصفه جزءا اساسيا من العمل

---

* تحكمها جبهات يسارية ديمقراطية .

لبناء أوسع وحدة للقوى اليسارية والديمقراطية .

ان أكبر العقبات التي تقف في الطريق تتمثل في خط قيادة الحزب الشيوعي الماركسي التي تتخذ من حزب جاناتا حليفا ، وتصور المؤتمر على انه العدو الرئيسي ، وتعمل على اسقاط حكومة الجبهة المتحدة في كيرالا ، وتتمسك بوهم « تحطيم » الحزب الشيوعي . ان هذا النهج يتناقض بالاساس مع مقتضيات الصراع الطبقي والواقع الموضوعي ، ولا بد أن يؤول الى الفشل عاجلا أكثر منه آجلا .

ويتوجب علينا ونحن نقوم بمحاربة الجوانب السلبية والانتهازية في سياسة الحزب الشيوعي ــ الماركسي ايديولوجيا وسياسيا ، أن نؤكد ونبحث عن **نقاط الاتفاق** بيننا وبينهم لتسهيل العمل الموحد حيال القضايا المشتركة .

وينبغي لهذا الموقف أن يتسع ليشمل الحزب الشيوعي الماركسي ــ اللينيني وغيره من التجمعات .

ويتوجب بذل كل الجهود الممكنة **لتوطيد الوحدة من الاحزاب اليسارية الاخرى** . ولا بد أن ندرك ، في ذات الوقت ، انه لا وحدة الشيوعي والشيوعي ــ الماركسي ، ولا وحدة الاحزاب اليسارية وحدها بكافية لمواجهة تحديات الوضع . ويستدعي هذا التغلب على الانقسام الحاصل في صفوف الجماهير

الملاصقة لليسار خارج المؤتمر ، وجماهير الاحزاب الديمقراطية ، وجماهير حزب المؤتمر . ولا بد أيضا ، في ظل الوضع الراهن ، من العمل على كسب العناصر الديمقراطية داخل حزب جانا والجماهير التي تسير وراءه .

ويقتضي أن ندرك ان بناء الوحدة اليسارية الديمقراطية عملية متداخلة تتطور على نحو متفاوت بين مختلف الولايات وفي مختلف الفترات . وعليه ينبغي أن لا يوضع جانب معين من هذه الصيرورة بمواجهة جوانب أخرى – أي عدم وضع **الوحدة اليسارية ضد الوحدة الديمقراطية ، ولا الوحدة الديمقراطية ضد الوحدة اليسارية .**

ويتطلب ذلك كله أقصى تطوير لمبادراتنا المستقلة وتعبئتنا الجماهيرية ونشاطنا الجماهيري المستقل بوصفه قاعدة لتدخلنا في الحياة السياسية للامة . أي لا بد من ابداء أقصى الاهتمام لمسألة بناء قاعدتنا الجماهيرية ودورنا السياسي المستقل .

ان وضع ونفوذ حزبنا السياسي داخل الطبقة العاملة والفلاحين الكادحين وشغيلة الريف ، وفقراء الريف والمدن ، ينبغي أن يتعزز ويتسع . وعلى حزبنا أن يمد ، بسرعة ، نشاطه وصلاته في صفوف الطبقة العاملة والجماهير الكادحة ، للتغلب على ضعفنا الطويل في هذا المجال .. يجب اعطاء الاولوية للعمل القاعدي ..

ويكتسب دور المنظمات الجماهيرية ، في هـذا الشأن ، أهميـــة كبيرة . فمبادراتها وصياغتهـــا للشعارات الصحيحـــة واختيارها لاشكال العمـل الجماهيري المـــوحد سوف تعزز امكانيات تحقيق الوحدة اليسارية والديمقراطية . ولكي يكون الحزب قادرا على تنفيذ الالتزامات المناطة به تاريخيا ، ينبغي أن يكون متجددا ومنظما وأكثر فاعلية وديناميكيا على كل المستويات .

وعند ذلك فقط يمكن لحزبنا أن يتخذ المبادرات الضرورية لاقامة أوسع وحـدة مطلوبة في النضـال الجماهيري .

الازمة الراهنة
والبديل اليساري ـ الديمقراطي

ينعقد المؤتمر الحادي عشر في وضـــع يختلف كثيرا عن الوضع الذي رافق انعقـــــاد آخر مؤتمر للحزب . فقد تعمقت أزمة طريق التطور الرأسمالي الذي سارت عليه الطبقة الحاكمة منذ استقلال الهند، وتفاقمت لتتحـــــول الى أزمة سياسات الطبقـــة البرجوازية ، أزمة حكم الطبقة البرجوازية . وتدخل الازمة الاقتصادية طور انعدام الاستقرار السياسي ، طور الازمـــة السياسية . ان كلا من حزب المؤتمر وحزب جاناتا الآن فـــي قبضة مثـــل هذه الازمة . **ولا يمكن انقاذ البلاد باستمرار حكم جاناتا ولا بعـودة حكم المؤتمر** . لا يمكن انقاذها الا باحداث تحويـــل بنيوي أساسي في الوضـــــع الاقتصادي وانعطاف وطنـــي ديمقراطي في سلطة الدولة عـــلى مستوى

المركز ، أي باحلال **بديل يساري ديمقراطي في هيكل السلطة على مستوى المركز** ، وعلى حزبنا ومنظماته الجماهيرية أن تلعب دور القيادة والمبادرة البارزة لاجل تحقيقه .

وبالرغم من السمات الايجابية التي تميزت بها فترة ما بعد الاستقلال كالتنمية الاقتصادية المستقلة، ونمو القطاع العام ، والتخطيط الاقتصادي ، وعدم الانحياز ، والصداقة مع الاتحاد السوفياتي والعالم الاشتراكي والتعددية الحزبية والديمقراطيةالبرلمانية، بالرغم من كلّ ذلك فان طريق التطور الرأسمالي الذي سارت عليه حكومة حزب المؤتمر على مدى العقود الثلاثة الماضية تميز بالازمات المتكررة والرضوخ للابتزاز الامبريالي في بعض القضايا مما أنزل ضررا فادحا بالاقتصاد الوطني وأحاق طريق التطور الوطني المستقل نفسه بالخطر . لقد بدأ التراجع في السياسات الاقتصادية على يد حكومة انديرا غاندي منذ عام ١٩٧٤ عقب تقبل توصيات البنك الدولي وانتهاء بفترة الطوارىء .

ان حلول حكومة جاناتا محل حكومة المؤتمر ، في المركز وفي العديد من الولايات ، البعيد كل البعد عن تخفيف أزمة التطور الرأسمالي ، لم يؤد الى شيء سوى تعميقها وتشديدها خلال السنة الماضية. ان مظاهر التراجع في السياسة الاقتصادية المطابقة

لنهج البنك الدولي وصندوق النقد الدولي فيما يتعلق ببلدان العالم الثالث ، ان هذه المظاهر تكتسب طابعا منتظما ومندفعا على يد حكومة جاناتا . يترتب على ذلك ان حزب جاناتا قد بدأ بكشف سماته التسلطية اللاديمقراطية بطرق أشنع مما فعلت حكومة المؤتمر.

□ الاوضاع الاقتصادية :

خلال عام من حكم جاناتا واصلت مظاهر الازمة في الاقتصاد الهندي الاشتداد والتفاقم . فقد هبط معدل النمو الصناعي بنسبة تصل الى ٥٠ بالمائة خلال ١٩٧٧ — ١٩٧٨ قياسا الى ١٩٧٦ — ١٩٧٧ ، وأضرب العديد من الشركات الضخمة عن الاستثمار بعد أن ابتلعت التنازلات العديدة التي أعطيت لها ، لتطالب بالمزيد والمزيد من التنازلات من رؤساء حزب جاناتا . وهناك البعض فقط من وحدات القطاع العام يعمل على نحو مرض . أما البطالة ففي ازدياد مستمر ، وقد ارتفع عدد المسجلين في قوائم الاعانة من ٩،٦ مليون في تشرين الاول ١٩٧٦ الى ١٠،٨ مليون في تشرين الاول ١٩٧٧ .

ورغم ان الصورة أفضل بقليل في الزراعة ، وذلك بالاساس جراء الظروف المناخية المؤاتية ، فان هناك هبوطا في حصة الفرد من الحبوب . وخلال

سنة واحدة من حكم جاناتا اتسعت الفوارق واشتد التوتر الاجتماعي في الارياف . وشن سادة الارض هجوما عنيفا على شغيلة الريف وفقراء الريف ، وتضاعفت الاساءات ضد المنبوذين مرات ومرات . ويعاني الفلاح من هبوط الاسعار لقاء منتوجه ، اذ لا يحصل على السعر الحكومي المثبت للغلة الزراعية بفعل سياسة اقتصاد السوق الحر التي تتبعها حكومة جاناتا . لقد بلغ السعر المثبت للحنطة في آذار (مارس) ١٩٧٧ قرابة ١١٠ روبية للقنطار . الا ان الفلاح مضطر للبيع بسعر متدن جدا يتراوح بين ٨٠ - ٩٠ روبية ، في حين يدفع المستهلك ١٤٠ - ١٧٠ روبية في دكاكين المفرد وفي السوق . وقد تدهورت أسعار القطن وجوز الهند والتبغ والمطاط والجوت وقصب السكر منزلة الخراب بالفلاحين . وواصلت أسعار السلع الاستهلاكية الارتفاع خلال عام ١٩٧٧ بفضل سياسات جاناتا جالبة النفع لتجار الجملة .

ان الميزانية التي وضعتها حكومة جاناتا في شباط (فبراير) ١٩٧٨ تعد أسوأ ميزانية خلال فترة ما بعد الاستقلال ، ويتوقع أن تشعل نيران التضخم في كل المجالات . وينتظر أن يكون عام ١٩٧٨ عام ارتفاعات عالية في الاسعار . وبالرغم من المخزون الهائل للحبوب في وقت مجيء جاناتا للسلطة ، فان

الحكومة الجديدة ترفض، وباصرار ، اتخاذ الاجراءات الكفيلة بخفض أسعار الاغذية من خلال شبكة دكاكين لتوزيع الحبوب بأسعار معقولة وبمعدلات مثبتة تحت اشراف الدولة لتلبية حاجات قطاعات واسعة من الجماهير .

وبفضل سياسات جاناتا المعادية للطبقة العاملة ، تجمدت مداخيل الطبقة العاملة في العديد من الصناعات ، في حين حصل هبوط حقيقي في دخل عمال صناعات الجوت والصناعات الهندسية والنسيج والالمنيوم والكيماويات والسمنت ، الخ . وانتشرت حالات الاعتصام في المصانع واتسعت خلال عام ١٩٧٧ مفضية الى خسارة في أيام العمل أكبر من تلك الناشئة عن الاضرابات .

وواصل السوق الداخلي تقلصه في كل المجالات مؤديا الى تشديد الازمة الاقتصادية وأزمة التطور الرأسمالي .

□ الازمة العالمية

لا يمكن استيعاب الازمة الاقتصادية والسياسية في الهند ، بكل ما تنطوي عليه من تعقيدات وتشابكات ، ما لم يتم النظر اليها في اطار استمرار **أزمة الاقتصاد الرأسمالي العالمي و تاكتيكات الهجوم**

الكولونيالي الجديد التي صاغهـــا الامبرياليون تحت تأثير هذه الازمة ، وتغير ميزان القـــوى العالمي اثر الانتصارات المعـــادية للامبريالية خـــلال السنوات الاخيرة .

لقد تفاقمت أزمة الاقتصاد الرأسمالي العـــالمي وازدادت سوءا منذ المؤتمر العاشر للحزب وحتى الآن.

وذكرت منظمـــة التعاون والتطوير الاقتصادي (OECD) التي تضم ٢٤ بلدا رأسماليـــا متطورا ، ذكرت في تقريرها السنوي المنشور نهاية ١٩٧٧ ان الاقتصاد الرأسمالي الغربي يعاني مـــن عدم استقرار متزايد ، وان الناس ، وهـــذا هو الاهم ، يفقدون ايمانهم ، على نحو متزايـــد ، بقدرة الحكومات على تنظيم الاقتصاد .

وحسب تقديرات هـــذه المنظمـــة (OECD) ارتفعت البطالة في البلدان الرأسمالية الصناعية من ١٥،٢ مليونا في تشرين الاول ١٩٧٥ الى أكثر مـــن ١٧ مليـــونا في تشرين الثاني ١٩٧٧ . ليس هـــذا وحسب ، فالبطالة الآن حـــالة مزمنة ومستديمة ، وتحرم الملايين حتى من حق استلام المعونات .

أما التضخم فقد أصبح سمة دائمة من سمات الاقتصـــاد الرأسمالي . ان مختلف التنبؤات التـــي تضعهـــا المؤسسات الاحصائية فـــي البلدان الغربية تستبعد أي تحسن في المستقبل القريب على جبهتي

التضخم والبطالة . ان الانتفاع الجزئي بالطاقات الانتاجية وانخفاض انتاجية العمل والاستثمار هي الآن من السمات الشاملة للازمة .

وسجلت بلدان السوق المشتركة هبوطا في الانتاج عام ١٩٧٧ بالمقارنة مع العام السابق . أما الانتاج الصناعي في اليابان فهو في حالة من الركود الآن . حتى الولايات المتحدة لم تستطع تجنب ابطاء الانتاج الصناعي ، وتبذل خير ما بوسعها ، بسبب موقعها العسكري والاقتصادي والسياسي في المنظمة (O E C D) ، للتغلب على الازمة عبر **التوسيع الاقتصادي لاحتكاراتها متعددة الجنسية** ، وهذا جانب من سياسة الولايات المتحدة يتسم بأهمية خاصة لفهم التكتيكات الكولونيالية الجديدة .

□ تاكتيكات جديدة :

ان احتدام التناقضات بين القوى الامبريالية وتنامي ميول الحماية الجمركية ، والمنافسة التجارية الحادة ، والتنافس على الاسواق ، ومضاربات العملة ، والازمات النقدية ، وتنامي عدم الاستقرار السياسي للانظمة البرجوازية ،وارتفاع مد الاضرابات والنضالات العمالية ــ ان هذه جميعا من سمات الطور الجديد من أزمة الرأسمالية العالمية .

وبمـواجهة هذه الازمـــة والنجاحات المتنامية للقـــوى المعـــادية للامبريالية ، **صاغ الامبرياليون تاكتيكات كولونيالية جديدة تتكيف مع حقائق الوضع الراهن** . وتركز الامبريالية تركيزا خاصا على المجال الاقتصادي حيث ما تـزال تحتل مـــــواقع قوية ، والبلدان المستقلة حديثا تعاني ضعفا واضحا . وقد جرى وضـع منظومة من التـــدابير ترمي الى تعزيز التطور « المستقل » للرأسمالية في البلدان المتحررة حديثا من خلال **الربط الاوسع والاشد احكاما لهـذه البلدان بشبكـة التقسيم الرأسمالي العالمي للعمل** . ويقدم الامبرياليون ، لدى وضع هذه السياسة موضع التنفيـــذ ، **تنازلات معينة** للمجموعات البرجوازيـة الحاكمة في هذه البلدان .

ان تطـوير **« اقتصاد التصدير » و « الاقتصاد الزراعي »** في البلدان المستقلة حـــديثا ، وربطهـا **ربطا وثيقا بالاقتصاد الرأسمالي العالمي** ، وتحويلها الى **ملاحق صناعيـــة وزراعية ومـواد خام** للرأسمـال الاجنبي والاحتكارات متعددة الجنسية في مجـرى عمليـــة **تصنيع هذه البلدان** (تزويدها بتكنولوجيـا قديمة ، الخ) لضمان تبعيتها ، وتعزيز **تعاون مـالي** من نمط جـــديد وبأساليب مختلفة (باسم نقـل التكنولوجيا ، والقيـــام بمشاريع مشتركة كشريك ثانوي في بلدان العـالم الثالث الخ) بين البرجوازية

الجـــديدة الصاعدة في هـــذه البلدان والرأسمال الاحتكاري الخاص والاحتكارات المتعددة الجنسية في البلدان الامبريالية .. هـــذه هي **عناصر التكتيكات الكولونيالية الجـديدة التي صاغتها وطورتها وكيفتها الامبريالية لنقل أعباء الازمة الى البلدان النامية .**

لقد صيغت هـــذه التكتيكات ويجري تنفيذها بدأب في البلدان الناميـــة البارزة . بشكل خاص ، مثل الهند ، بمساعـدة البيوتات الاحتكارية الضخمة التي تتعـــاون مع الشركات متعددة الجنسية في مشاريع مشتركة داخل الهند ؛ بـل وبدأت تستثمر رؤوس أمـــوالها بصورة مشتركة مـــع الاحتكارات الاجنبية في بلدان نامية أخرى .

وتلجأ الامبريالية ، على نحو متكرر أيضا : الى تكتيك استخدام الـــدول في بعض المناطق كوكيـل لاقامة معاقل أمبريالية موثوقة هنا وهناك في أرجاء العـــالم الثالث . وتلعب **ايران والعربية السعودية** هذا الدور في منطقتنا .

وبعد اضعاف وتخريب التعـــاون بين البلدان النامية والمنظومةالاشتراكية بقيادة الاتحاد السوفياتي واحدا من التكتيكات الكولونيالية الجديدة . **ويتعاون حكام الصين الماويون تعاونا تاما في هذا المجال .**

ولقد حقق الاتحـــاد السوفياتي وبلدان المنظومة

الاشتراكية الاخرى ، تقدما هائلا متعدد الجوانب في الفترة الاخيرة .

وقد أظهرت المعونة السياسية والمادية من لدن الاتحاد السوفياتي وكوبا الى القوى المعادية للامبريالية والمناهضة للكولونيالية في افريقيا وغيرها من الاماكن ، أظهرت قيمة التحالف بين النظام الاشتراكي العالمي ونضالات التحرر الوطني . وتوثقت العلاقات السياسية والاقتصادية بين البلدان الاشتراكية وبلدان العالم الثالث المعادية للامبريالية ، مما عزز قوة جاذبية الاشتراكية على النطاق العالمي . ولهذا الامر مغزاه الكبير بالنسبة للنضال من أجل انتهاج سبيل جديد للتطور بأفق اشتراكي الذي تعزز في الهند والعديد من بلدان العالم الثالث .

وقد حقق العديد من الدول الديمقراطية الثورية ذات التوجه الاشتراكي في العالم الثالث تقدما هاما . وتقدم هذه الدول اسهامة مهمة في تطوير امكانات القوى التقدمية والمعادية للامبريالية في رقعة حركة التحرر الوطني ، بما في ذلك الهند .

وتعمل الاحتكارات الرأسمالية الاجنبية على زيادة الاعباء على شعوبها ونقل أعباء الازمة الاقتصادية الى البلدان النامية بطرق عديدة ، مفاقمة بذلك الازمة المحتدمة أصلا في بلدان مثل الهند . وتقوم هذه الاحتكارات ، من خلال التلاعب بسلسلة كاملة

من العلاقات الاقتصادية غير المتكافئة ، بارغام تلك البلدان النامية التي ما تزال تحتفظ ، بوجه عام ، بصلاتها مع الاقتصاد الرأسمالي العالمي ، على زيادة تبعيتها للبلدان الامبريالية . وتواصل هذه الاخيرة ، وبوجه خاص الولايات المتحدة ، استغلال مديونية البلدان النامية لممارسة الضغوط السياسية والاقتصادية عليها . وتبلغ ديون الهند ، وأغلبها لصالح الولايات المتحدة والبلدان الغربية ، قرابة ٨٠٠٠ بليون روبية تتضمن مدفوعات على شكل فائدة تتجاوز ٨٠٠ بليون روبية سنويا .

وتنقل البلدان الامبريالية أعباء الازمة الى بلدان العالم الثالث بزيادة أسعار سلعها الصناعية والعمل على خفض الاسعار المدفوعة لقاء المواد الخام . ويجري استغلال العالم الثالث أيضا عبر تطبيق اجراءات حماية داخلية ازاء السلع الصناعية المستوردة من البلدان النامية ، الى جانب فرض علاقات تجارية غير متكافئة بالنسبة لصادرات البلدان الامبريالية الى النامية . وبسبب ذلك فان التناقض بين الامبريالية والشعب الهندي ككل سوف يزداد حدة .

لقد عانت الهند من الاستغلال الكولونيالي الجديد ، الامر الذي فاقم ازمة طريق التطور الرأسمالي .

□ اهتمام أميركي بالهند

بعد مجيء جاناتا الى السلطة أبدت الامبريالية الاميركية اهتماما متزايدا **بالهند وآسيا ككل ، في ضوء التغيرات السياسية المفيدة للامبريالية في سري لانكا ، بنغلاديش ، باكستان .**

وقد أعلن وزير الدفاع الاميركي هارولد براون مؤخرا * :

« الوضع في آسيا مؤات أكثر لمصالحنا مما كان عليه الحال في الماضي . ونريد ضمان استمرار هذا المناخ المؤاتي .

لذا سنقوم ، خلال السنوات الخمس القادمة ، بتعزيز قواتنا في المنطقة بادخال عدة منظومات متقدمة من الاسلحة ، وتزويد أسطول الغواصات بصواريخ ترايدنت النووية ، وأسرابنا الجوية ف ـ ١٥ ، واستخدام منظومة سيطرة وانذار ، وغير ذلك من التحسينات .

وسنحافظ على حجم أسطول المحيط الهادي ، وسنقوم بتحديثه وزيادته بحدود ما تسمح به طاقاتنا في صنع السفن » .

وأوضح ز. بريزجنسكي ، مستشار الرئيس

---

* أوائل عام ١٩٧٨ .

كارتر لشؤون الامن القومي ، في احدى المقابلات التي أجريت معه مؤخرا ، ان احدى المهمات البارزة أمام الولايات المتحدة أن تعزز علاقتها مع حلفائها وتطور « علاقات وثيقة مع العديد من **القوى الجديدة** التي تتمتع بأهمية اقليميـــة ودولية » . لقد كـانت **الهند والصين** في ذهن بريزجنسكي حين تفوه بلفظة « القوى الجديدة » .

ان ادارة كارتر تتبع نهجا هجوميا مفتوحا في آسيا بتأييـــد ودعم اليابان - كـوريا ، اسرائيل ، أوستراليا ، ايران . وتسعى لتحويل رابطة آسيا الى تجمع عسكري — سياسي . وتطـــور اعتمادها على « ستراتيجية الجزر » بتحـــديث وتوسيع القواعـد العسكرية في ديبغوغارسيا ومصيره وجزر ميكرونيزيا .

وشهدت الاشهر القليلة الماضية تركيزا متزايدا على الهند من جـــانب الاوساط الامبريالية ، بهدف احداث تبدل في الاتجاه المعادي للامبريالية لسياسة عدم الانحياز التي تتبعها الهند ، وذلك من خلال اقامة علاقات اقتصادية أوثق في الاطارات التي جرى ذكرها آنفا ، باعتبار ان الهند واحدة من البلدان البارزة في العالم الثالث .

ابتداء قام الرئيس الاميركي كارتر بزيارة للهند استهلها بتصريح لا لبس فيه يقـــول انه أتى لتعديل « الموقف الهندي الموالي للسوفيات » . بعد ذلك جاء

كالاهـان أورفيل فريمان ممثـل الشركات متعددة الجنسية ؛ ورجال أعمال مـن ألمانيا الغربية ، ثم شاه ايران ، بذلك تعرضنا لمجموعة هائلة من الضغوط التي تحاول استثمار « القرابة الايديولوجية » مـع حزب جاناتا . لقد عبّر جميع هؤلاء عن الرغبة فـي التعاون الاقتصادي ، مـن النمط المشار اليه أعلاه ، وقد أعلن كليجان ان المعونات الى الهند سوف تستمر وتزداد . وطرح أورفيـل فريمان . باسم الشركات متعددة الجنسية ، ضرورة أن تتخـذ الهند اجراءات تقشفية وتغير هيكل الضرائب لصالح أربـاح أعلى للشركات . وأن تتعهد علنا بالامتناع عـن اجراء أي تأميم ، واتخاذ سلسلة تـدابير تتيح سرعـة وضع القرارات عـلى مستوى المركز اذا ما أريد للشركات الاميركية أن تقـوم باستثمارات كبيرة في المشاريع الصناعية الجديدة للهند .

ومما له مغزاه ان فريمان شهـد بأن الحكومة الهندية الجديدة كـانت « بناءة ومتعاونة » ، وأغدق مديحا خاصا عـلى رئيس الوزراء ديساي ، ووزير الصناعة جورج فرناندس .

وقد برزت وقائع أخرى لتشهـد ان الشركات المتعـددة الجنسية قد أوجـدت طرقا عديدة لجعل الحكومة « تتبنى بالتـدريج سياسة أكثر مرونة ... وأكثر كرما » .

ان تجربة سنة واحدة من حكم جاناتا تبين ان سياساتها الاقتصادية بعيدة كل البعد عن حل الازمة أو الدفاع عن مصالح الاقتصاد القومي بوجه الهجوم الكولونيالي الجديد ، بل تعمل في الواقع على مفاقمة الازمة واضعاف استقلالنا الاقتصادي .

□ المحتوى الاقتصادي

ان جوهر السياسة الاقتصادية لحكومة جاناتا ، التي جرى التعبير عنها بتصريحات مرتبكة ومتناقضة من قبل مختلف الوزراء ، ان هذا الجوهر يتمثل في اطلاق يد الرأسمال الاحتكاري والشركات متعددة الجنسية ، والغاء كل القيود والضوابط المفروضة على نشاط الشركات الكبيرة والمضاربين . **ان هذه السياسة ضوء أخضر لاقتصاد السوق الحر، وتخريب صريح للاصلاح الزراعي ، وتعزيز لمواقع سادة الارض والفلاحين الاثرياء في الريف** على حساب جماهير الفلاحين الكادحين وفقراء الريف. هذه بعض السمات الكالحة لسياسة حزب جاناتا . والواقع ان هناك اندفاعا محسوبا لتشويه كل السياسات الوطنية التقدمية والنكوص عنها مثل التنمية الاقتصادية المخططة ، وتطوير وتوسيع القطاع العام ، وبناء اقتصاد صناعي حديث ، وتطوير البحث العلمي والتكنولوجي .

ان بيان حزب جاناتا حول السياسة الاقتصادية للحكومة المركزية ، الصادر بعد سبعة أشهر من استيلائه على السلطة ، يكرر ، بشكل حرفي تقريبا ، الوصفات الايديولوجية لشاران سنغ التي لخصها في كتابه الموسوم « السياسة الاقتصادية للهند » . ان هذه الوصفات تنسجم كليا مع خط البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ازاء بلدان العالم الثالث .

يدعي الكتاب ، بشكل ديماغوجي ، ان كل العلل الحالية في الاقتصاد الهندي وكل عذابات الشعب الهندي ترجع الى « الماكنة الضخمة » وستراتيجية نهرو في اعطاء الاولوية لتطوير الصناعات الثقيلة والواسعة في القطاع العام . ويتحدث البرنامج الاقتصادي لجاناتا عن « اشتراكية غاندية تقوم على اللامركزية السياسية والاقتصادية » . وما هذا القول سوى مهزلة ، حيث يأتي من حزب يرفض « لامركزية » ثروة وسلطة الاحتكارات الاجنبية العاملة في الهند ، حزب يرفض ضبط الاحتكارات المحلية ، ويرفض « لامركزة » السلطات الهائلة المتمركزة في يد الحكومة المركزية ازاء الولايات والهيئات الادنى .

ان « اللامركزية » الوحيدة التي يلوح ان جاناتا يبتغي ممارستها في الواقع هي « لامركزة » قطاع الدولة بتسليمه ، بهدوء وسكينة ، الى الاحتكارات الخاصة .

ان الخطوات الملموسة التي اتخـــذتها حكومة جاناتا خلال السنة الاولى من حكمهـــا تبين ان كل حديثها الديماغوجي عـــن « اللامركزية » و « اعطاء الاولوية للزراعة والصناعات ضيقة النطـــاق » ليس سوى غطاء لستراتيجية تقويض القطـاع العام خطوة خطوة ، وفتح الابواب عـلى مصاريعها للاحتكارات ، الهندية والاجنبية ، كي تدخل كامل حقل الصناعات الكبيرة ، بما فيها الصناعة الثقيلة . وفي ظل غيـاب اصلاح زراعي جذري ، وغياب سياسة حازمة لتغيير علاقات الملكية في الريف ، وغياب برنامج يضمن أجرا معقولا للعمال الزراعيين ويضع حدا لعبودية ومديونية فقراء الريف ، فان أي زيادة في النفقات العامة عـلى الزراعة لا يمكن الا أن تسمن أغنيـــاء الريف وتشدد قبضة قمة أسياد الارض (١٥ ٪) التي تمتلك ٦٦ ٪ من اجمالي الارض ، وتزيد من حدة التفاوت والتوتر الاجتماعي في الريف . لقد تخلت حكومة جاناتا عن تنفيذ الاصلاح الزراعي ، وتعمل على رفع الحد الاعلى للملكية بهدف « تعـزيز الاستثمارة الريفية » عـلى حد زعمها .

ويخطط قادة جاناتا ، باسم اعطـــاء الاولوية للتنمية الريفيـــة ، لوضع ملوك الصناعة في موقـع المسؤولية عن تطـــوير القطـاع الريفي ، وتقديـــم التنازلات الواسعة لهم تحت هذا الغطاء . وفي ظل

هيمنة جاناتا سيتمكن مجمع تجار الجملة والصناعيين الاحتكاريين وأثرياء الريف من السيطرة على الفلاحين الكادحين وشغيلة الريف واعتصارهم أكثر من أي وقت مضى .

ان سياسة « اقتصاد السوق الحر » والغاء كل انواع السيطرة على القطاع الصناعي سوف تؤدي الى تحليق الاسعار عاليا ، وتحويل كل حديث عن نظام التوزيع العام الى مهزلة ومسخرة .

وعلى حين تطلق حكومة جاناتا تصريحات ديماغوجية في العلن عن الدور الهام للقطاع العام ، فانها في واقع الامر تتخذ الخطوة تلو الاخرى لتقويضه في المجالات الستراتيجية (الفحم ، الفولاذ ، الطاقة ، الانتاج العسكري ، مزارع الدولة ، الخ) لاضعاف طاقته التنافسية مع القطاع الخاص ، وتقليص دوره الى معين للمشاريع الخاصة .

وعلى حين يقدم جاناتا خدمات لفظية لقطاع الصناعات الصغيرة فانه لم يفعل شيئا في الواقع لمساعدة الوحدات الصغيرة حتى في مجال التسويق والقروض حسب الوعود المكرورة . من جهة أخرى تم تقديم تنازلات واسعة للاحتكارات وسمح لها بدخول مناطق كانت محظورة في السابق .

وباسم « المرونة والانتقاء » في ميدان التعاون

المالي والتكنيكي الخارجي فتحت الابواب للشركات متعددة الجنسية لاحتلال مواقع مهيمنة في الحقول الحيوية مثل انتاج الكومبيوترات . ويلقي تقرير أصدرته الشركات متعددة الجنسية مؤخرا ؛ يلقي الضوء على واقع ان الشركات الاجنبية « تحافظ على نمط الملكية » الخاص بها في الوضع الحالي .

والحقيقة ان الشركات الاميركية متعددة الجنسية تستعد للدخول الى الهند على نطاق واسع. ويبدو ان تلكؤها الحالي يرجع بالاساس الى الشكوك التي تساورها حيال استقرار نظام جاناتا الحالي .

واذا ما أخذنا السياسات الاقتصادية لحكومة جاناتا من منظور شامل فانها تنفذ أسوأ الجوانب السلبية من سياسة حزب المؤتمر وتتبع وصفات البنك الدولي .

ان الهدف السياسي الرئيسي للستراتيجية الامبريالية في شبه القارة الهندية وعموم آسيا ، في الوقت الحاضر ، يتركز في اضعاف وتقويض السياسة الخارجية التقليدية للهند ، سياسة عدم الانحياز ، والمحتوى المعادي للامبريالية الذي تتميز به الصداقة والتعاون مع الاتحاد السوفياتي والمعسكر الاشتراكي. وهذا خطر جدي يهدد مستقبل استقلال وسيادة البلاد وتقدمها الاجتماعي .

□ السياسة الخارجية

ان السمات الرئيسية للسياسة الخارجية الهندية لم تتغير أساسيا ؛ لان هذه السياسة تنسجم مع مصالح البرجوازية الوطنية نفسها ، كما تنسجم مع التقاليد الوطنية المعادية للامبريالية التي يتميز بها الشعب الهندي وحبه للاتحاد السوفياتي .

والواقع ان العديد من الانظمة البرجوازية الوطنية في بلدان العالم الثالث يتبع سياسة مماثلة بسبب تصادمه وتناقضه مع الامبريالية . وبسبب مصالحه القومية .

مع ذلك هناك ميول مثيرة للقلق أخذت تبرز مؤخرا في السياسة الخارجية الهندية لا يمكن اغفالها .

فباسم تصحيح « الانحراف » السابق في سياسة عدم الانحياز وجعلها سياسة « عدم انحياز حقيقي » . جرى الانحراف بمهارة وبراعة نحو القوى الامبريالية . وتشهد بيانات وتصريحات حكومة جاناتا ، اغفالا متزايدا لمظاهر معاداة الامبريالية في القضايا الدولية ، وابرازا ملحوظا « للقرابة الايديولوجية » مع القوى الغربية .

ان التأكيدات المتكررة من جانب الرئيس الاميركي كارتر حول التعهدات التي قطعها قادة الهند

بالابتعاد عن « الموقف الموالي للسوفيات » الذي اتخذته الحكومة السابقة ، واعلان كارتر في ١٢ كانون الثاني (يناير) في واشنطن ان الهند « تتفق مع المخاوف الاميركية حول التدخل السوفياتي في افريقيا » والمساعي المستمرة من جانب الحكومة للتغاضي عن التحركات العدوانية الاميركية في المحيط الهندي ، وميلها للمساواة ما بين دور الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة بالنسبة للقواعد العسكرية في المحيط الهندي ، والقمع الوحشي للطلاب الايرانيين والفلسطينيين في الهند ابان زيارة شاه ايران للبلاد، والتأكيد الرسمي من جانب الحكومة الهندية لمشروع الشاه الرامي الى اقامة « سوق آسيوية مشتركة » تكون المجموعة الاقتصادية لدول المحيط الهندي واحدة من عناصرها الاساسية . هذه جميعا مؤشرات على « الانحراف » الجديد التدريجي الذي أحدثته حكومة جاناتا في مسار السياسة الخارجية.

والملفت للانتباه ان هذا الانحراف يجري في وقت تميل فيه السياسة الامبريالية الاميركية لاعتصار وابتزاز الهند في قضايا هامة مثل قضية المفاعل الذري لتوليد الطاقة في تارابور ، الامر الذي ينزل ضررا فادحا بمصالحنا القومية .

وليس من قبيل الصدفة أن يدلي وزير الخارجية الهندي عشية زيارة الشاه للهند ، في

مؤتمر صحفي في حيدر آباد ، بتصريح كبير يقول فيه ان السياسة الخارجية لحزب جانا « قد تغيرت حيثما كان التغير ضروريا ، وظلت على حالها حيثما كان الاستمرار فيها ضروريا » .

خلاصة ذلك **ان السياسة الخارجية لحزب جاناتا ، مأخوذة ككل ، تمثل حاجات ومطامح البرجوازية الهندية الكبيرة التي تشعر الآن ، بعد أن جمعت قدرا هائلا من الثروة والموارد خلال الثلاثين سنة الاخيرة ، بالثقة في جني المزيد من الارباح بالتعاون مع الاحتكارات الاجنبية حتى كشريك صغير ، وتسخير قطاع الدولة لمقتضيات توسعها وتقدمها . أما في قطاع الريف فان سياسات حكومة جاناتا تسعى لتعزيز مصالح كبار ملاك الارض وأثرياء الفلاحين** . وتعكس سياسات جاناتا المناورات التاكتيكية الجديدة للبرجوازية الكبيرة وملاك الارض الهنود لحل أزمة التطور الرأسمالي بالقاء أعبائها على كاهل الجماهير وقمع المقاومة الشعبية بالقوة والتسلط .

ولا يتوهمن أحد ان انديرا غاندي كانت آخر ممثلي البرجوازية ممن لجأوا الى فرض التسلطية في البلاد ، أو انه يمكن لليسار الاعتماد على حزب جاناتا في صيانة الديمقراطية من التسلطية .

□ الديمقراطية في خطر :

والحق ان حزب جاناتا قد كشف عن سماتــه التسلطية ، اللاديمقراطية ، ازاء الجماهير الكادحة .

وقد عانت الطبقة العامــلة وعانى فقراء الريف تجربة مرة خلال عام واحد من حكم هذا الحزب .

وتواجهِ الطبقـــة العاملة ، فلي العديد مــــن القطاعات ، تجميدا فعليا للاجور وهجوما خطيرا على حقوقها النقابية الاساسية والحيوية بمـا فيهـا حق الاضراب: سحق اضراب عمال الكهرباء في ماديا براديش، تحريم الاضرابات في دلهي ، والتهديد بحظرها فــي أوتار براديش وبيهار ، واستخدام وسائــل وحشية في قمع أضراب المعلمين في اوتار براديش ، والقمع الشرس في بيهار وغيرها لاضرابات الطبقــة العاملة ، واطلاق النار على عمال مصانع القطــن في كانبور ، ورفض الحكومة اجراء تحقيق قضائي في القضية ، واطلاق النار على عمال بوكارو ، هذه كلها مجرد أمثلة صغيرة على سياسات جاناتا المعادية للطبقة العاملة .

وفي الريف يواجه فقراء الفلاحين والعمــــال الزراعيين من طائفة المنبوذين ، بوجه خاص ، ليس فقط أجورا متدنيــــة وحرمانا مــــن أبسط حقوق الماضي ، بل وتهديدا يطال حياتهم نفسهـا . ونجد ان كل الولايات التي يحكمها جاناتا تشهد اندفاع ملاك

الارض ضد فقراء الريف ، في حين ان قمع المنبوذين وغيرهم من شغيلة الريف يزداد اتساعا . وفي ولاية اوتار براديش وحدها وقعت ١٤٠٠ حادثة اعتداء على المنبوذين من قبل ملاك الارض في ظرف ٣ أشهر . وهذا الرقم يخص الحوادث المسجلة رسميا في المحاكم والمحالة الى البرلمان .

ان أولئك الذين كانوا يتوهمون ان صعود حزب جاناتا يعني عودة الحقوق الديمقراطية وصيانتها يفقدون هذا الوهم بسرعة . فبعد بضع خطوات لاستعادة حقوق ديمقراطية معينة جرد منها الشعب خلال حالة الطوارىء أيام غاندي ، بدأ قادة حزب جاناتا باستخدام اللغة التسلطية التي كانت سائدة أيام نظام حزب المؤتمر . انهم يرفضون الغاء المواد الدستورية المتعلقة باعلان حالة الطوارىء وحق الحكومة المركزية بتجاوز الولايات بصورة كيفية . وقد أعلن قادة جاناتا ، بمن فيهم رئيس الحكومة ديساي ، ان حق الاضراب ليس حقا أساسيا .

ويواصل البوليس رقابته وملاحقاته وتسجيله للمكالمات الهاتفية . كما بدأت حملة ملاحقات ضد المثقفين التقدميين ، وتعرضت حقوق الاقلية المسلمة للانتهاك بما في ذلك حق التكلم بلغة الاوردو .

وخلال العام الاول من حكم جاناتا حظيت القوى الطائفية الرجعية بالتشجيع ، وبذلك اتسع الخطر

المحيق بالتآلف والانسجام والوحدة الوطنيةالهندية . ويثير هؤلاء النزاعات والتوترات الطـــائفية لشق وتشويش الحركة الجماهيرية المتصاعدة .

ولعل أسوأ جانب فـي سياسة جاناتا هو ذلك الاستخدام المنظم والمنهجي والماهر من قبل جنـــاح جانا سانغ (الجناح الكبير في حزب جاناتا) لســلاح الطائفية : اثـــارة الاضطرابات بيـــن الهندوسيين والمسلمين ، وشن حمـــلة مخاتلة ضد العلمانية ، وتنظيم قـــوات للميليشيات خاصة بهم . وتنصيب رجالات موثوقين فيالمراكز الحساسة من جهاز الدولة على كل المستويات . ويمد هذا الجناح نفوذه الـــى مناطقجديدة في اطار دعاية معادية للشيوعية ومعادية للسوفيات ، **بهدف اقامة نظام رجعي بالكامل .**

ان النتيجة المنطقية لهذه السياسات تتمثل في زوال الاوهام المتعلقة بنظـــام جاناتا وتنامي السخط ازاءه ، وتغير مزاج الجماهير على نحو سريع .

ونجد ، حتى فـــي صفوف الطلبة والشباب ، قطاعات واسعة ممن عملت مع حزب جاناتا وساعدت في وصوله الى السلطة تبدي الآن سخطا حادا حيال سياسات الحزب الحاكم ، ومقاومة فعالة لاجراءاته .

صراع داخل السلطة :

ان تعمق وتفاقم الازمـــة الاقتصاديـة بسبب سياسات جاناتا ، وتنـامي السخط الجماهيري ، يميلان الى تشديد **التناقضات والصراعات القائمـة داخل هذا الحزب على كل المستويات** . وقـد أفضت النتائج الاخيرة للانتخابات المحلية فـي الولايات الى زيادة الفوضى والصراع في صفوف جاناتا . واضطرت القيادة الرجعية الى التراجع في بعض القضايا لسحب لائحة الاعتقال الاحترازي من قانون العقوبات .

ان مجمع حزب جاناتا يضم **قوى متنافرة منذ البداية ـ قوى علمانية من جهة وقوى طائفية مـن جهة أخرى ، قوى معادية للامبريالية من جهة وقوى موالية للامبريالية والكولونيالية الجديدة من جهـة أخرى ، قوى تضم أولئك الذين ساهموا في النضال التحرري وتعمدوا بتقاليده من جهة ، وأولئك الذين يفتقرون الى مثل هذه الخلفية من جهة أخرى .**

وبالاضافة الى ذلك ثمة عـامل آخر يضيف تعقيدا جديدا لهذا التنافر : ألا وهو الاندفاع الحازم من جانب جانا سانغ والقوى الرجعية الاخرى لبسط وتوسيع سلطتها ونفوذها على حساب القوى الاخرى داخـل حزب جاناتا ، في الحكـومة وفي أجهزة الولايات .

ونتيجة لهذه التطورات تفقد حكـومة جاناتا ، في المركز والولايات ، ثقة الجماهير في فترة قصيرة جدا مما يضع استقرارها واستمرارها موضع الشك حتى في نظر مؤيديها .

وعلى حين ان من الخطأ الفاحش عدم أخذ هذه الوقائع بعين الاعتبار ، فان مـــن فاحش الخطأ أيضا اغفال قدرة جاناتا على المناورة وتقديم بعض التنازلات واللعب على وتر الخوف من عودة قـــوى الطوارىء للحفاظ على تأييد قطاعات واسعة من الانصار .

ان ضعف الاستقرار في الوضع السياسي العام قد تنامى جنبا الى جنب مع تدهور الوضع الاقتصادي، ويشكل ذلك وضعـــا نموذجيا للقـــوى الامبريالية والرجعية كي تناور .

ان قطاعات متزايدة من الشعب الهندي أخذت تبحث عن بديل سياسي يلبي حاجاتها ومطامحها بعد تجربة ثلاثين سنة من حكم المؤتمر وسنة من حكـم جاناتا .

☐ أزمة داخل المؤتمر

لقد أصيب حزب المؤتمر في أعقـــاب الهزيمة الكاسحة التي مني بها فــي انتخابات ١٩٧٧ ، أصيب بأزمة عميقة أفضت الى انشقاقه وانشـــاق حزبين :

المؤتمر ، والمؤتمر رقم (١) . وفي الانتخاباتالجزئية الاخيرة (شباط ــ فبراير ١٩٧٨) التي جرت في خمس ولايات ، أحرز حزب انديرا غاندي نجاحات كبيرة في كارناتكا واندرا براديش ، ونجاحات أقل في ماهاراشترا . واستثمرت انديرا غاندي ، الى أقصى حد ، السخط الجماهيري الناجم عن مساوىء حكم جاناتا . وقد صوت المنبوذون والشغيلة الزراعيون وفقراء الريف ، بوجه عام ، لصالحها على نطاق واسع .

واذا كانت تجاوزات الطوارىء قد رفعت جاناتا الى سدة الحكم ، فان سوء حكم جاناتا في ظرف عام واحد يسهل صعود أنديرا غاندي من جديد في ظل غياب بديل يساري ديمقراطي .

ان نتائج الانتخابات والنجاحات التي حققتها انديرا غاندي حتى الآن في ظل التطورات السياسية والاقتصادية التي جرت خلال عام حكم جاناتا قد حركت تيارات معينة في اعادة الاصطفاف السياسي يقدر لها أن تؤثر على الاحزاب الثلاثة : جاناتا ، المؤتمر ، المؤتمر الذي تقوده انديرا . ولا يمكن للمرء أن يتكهن في الوقت الحاضر بالكيفية التي ستسير بها عملية الاصطفاف الجديد أو الكيفية التي ستتجسد بها ، طالما ان هناك ميول ودوافع متناقضة داخل كل حزب في الوقت الحاضر .

وفي هذه الاثنـــاء تسعى البرجوازية الهندية الكبيرة والقوى الرجعية والاوساط الامبريالية الـى خلق **نظام الحزبين** ؛ بوصفه **السبيل الوحيـد لانقاذ نظام البرجوازية ـ مـــلاك الارض ، ولحماية احتكار البرجوازية للسلطة .**

وعليه فان مؤتمر حزبنا ينعقد في ظرف تتميز فيه الشؤون السياسية في الهنـد **بأنها في حالــة التقلب المتواصل ، وسيكون من الخطأ وضع تنبؤات قاطعة دوغماتية حول الشكل المحدد والموقف المحـدد الذي ستتخذه أحـزاب وتجمعات البرجوازية فـي المستقبـل .**

الا ان هناك نقطة واحدة واضحـة تماما . ان أزمة التطور الرأسمالي وأزمـــــة سياسات الطبقة البرجوازية قد تفاقمت الى حد بات معـه أي حزب برجوازي عاجز عن انتشال البلاد من قبضة الازمـة أو انقاذ الشعب من خطر التسلطية وتدمير الحقوق الديمقراطية .

□ الخروج مـن المأزق :

ان طريق الخروج يكمن في الانفصال عن طريق التطـــور الرأسمالي والابتعـــــاد عن الستراتيجية الكولونيالية الجديدة للتنمية الاقتصادية ودفع البلاد

على طريق التطـــور المعادي للامبريالية والمعادي للاحتكار والمعادي للاقطاع . وتصبح هذه الحقيقـة بالتدريج جزءا من وعي الجماهير الديمقراطية .

بيد ان ذلك لن يتحقق الا **بوحدة كل القوى اليسارية والديمقراطية التي تؤمن ايمانا راسخا بهذا الطريق** عبر بناء بديل وطني حقيقي . ان **البديـل اليساري الديمقراطي** هو الخيار الوطني الوحيد الذي يمكن أن ينتشل البلد والشعب من قبضة الازمة التي تتعمق كل يوم ملوحة بخطر ايصالنا الى الكارثـة . ان هذا الخيار هو السبيل الوحيد للحفاظ عـلى استقلال وسيادة البـلاد من الهجمات التي تشنها القوى الامبريالية .

ولا شك ان تحويل هذا الافق الى واقع يستبعد كلا من **استمرار جاناتا في السلطـة وعودة حكم المؤتمـر** .

ويعتبر الحزب الشيوعي الهندي هـذا الامر **مهمته السياسية المركزية** فيالفترة القادمة منالعمل.

ويتوجب علىالحزب أنيعبىء الفئاتالجماهيرية الضرورية لتحقيق هذا الافق عبر بناء **أوسع وحـدة** للقوى اليسارية والديمقراطية ورفعهـا الى مستوى سياسي يتيح **تغيير ميزان القوى الطبقي في البـلاد لصالح الطبقة العاملة وتحالف العمـال والفلاحين** . ان هذا التبدل في ميزان القوى الطبقي ، والهجـوم

المتصاعد من جانب القوى الوطنية ــ الديمقراطية ضد القوى الرجعية ، هو وحده الكفيل بتمكين الطبقة العاملة من وضع حد لاحتكار البرجوازية للسلطة ، والاستعاضة عنها بسلطة يسارية ديمقراطية موحدة في المركز . ان هذه السلطة التي تعكس ميزانالقوى الطبقي الجديد سوف تضم الاحزاب والقوى التي تمثل الطبقة العاملة والفلاحين والطبقة الوسطى الراديكالية ، والفئات اللااحتكارية من البرجوازية الوطنية . وستكون مثل هذه السلطة أداة كافية للمضي في النضال ضد الامبريالية والرأسمال الاحتكاري والاقطاع لتوصله الى مرحلة جديدة حاسمة .

ان النضال من أجل اقامة بديل يساري ديمقراطي يتطلب في خطوطه العامة ما يلي :

أ) نضال لا هوادة فيه ضد السياسات المعادية للديمقراطية . المعادية للشعب ، المعادية للمصالح الوطنية سواء جاءت من حزب المؤتمر أو حكومات برجوازية أخرى .

ب) النضال لفضح واحباط السياسات البرجوازية مهما كان الشكل الذي تتزيا به ، وكسب الجماهير لصالح البديل اليساري والديمقراطي بوجه جاناتا أو المؤتمر .

ج) النضال لتوحيد القوى اليسارية وبناء أوسع وحدة للقوى اليسارية والديمقراطية .

د ـ التضامن مع النظام الاشتراكي العالمي وعلى رأسه الاتحاد السوفياتي ، والتضامن مع الطبقة العاملة الثورية العالمية . والحركات الديمقراطية المناضلة من أجل الحرية والسلام وضد الامبريالية والكولونيالية الجديدة .

ان مهمة بناء البديل اليساري الديمقراطي تقتضي أن تعطى لها الاولوية وأن تحظى بمبادرات عملية دون توقف من جانب الحزب ومنظماته الجماهيرية .

☐ توحيد اليسار ..

ان مهمة توحيد القوى اليسارية في الوضع السياسي الراهن ، وبالاخص تطوير العمل المشترك والصلات الوثيقة بين **الحزب الشيوعي والحزب الشيوعي ـ الماركسي** ، تكتسي أهمية خاصة . وتبدي الطبقة العاملة والشغيلة رغبة متزايدة في هذا الاتجاه ، شأنها في ذلك شأن الطبقة الوسطى الراديكالية ، والشبيبة والطلبة ، وكل القوى الديمقراطية في البلاد . وطالما لا ترى الجماهير والفئات التقدمية في الاحزاب الاخرى ان الحزبين

اليساريين الرئيسيين : الشيوعي والشيوعي ـ الماركسي ، يسعيان جديا للتقارب ، فانها لن تكتسب الثقة الكافية في قدرات البديل اليساري الديمقراطي.

ويتطلب ذلك بذل جهود صبورة - دؤوبة ، ومتواصلة ، ولن ينبثق الى الوجود الا من خلال النضال الايديولوجي والسياسي المتواصل ، باعتباره جزءا أساسيا من عملية بناء أوسع وحدة يسارية ديمقراطية .

ان أكبر **عقبة تعترض ، اليوم ، تحقيق وحدة اليسار ، تتمثل في الخط السلبي الانتهازي الذي تسير عليه قيادة الحزب الشيوعي ـ الماركسي حيث تتخذ من حزب جاناتا حليفا وتصور حزبي المؤتمر على انهما العدو الرئيسي ، وتعمل على اسقاط حكومة الجبهة المتحدة في كيرالا** ، ولا تتورع عن التحالف حتى مع المؤتمر رقم (١) لهذا الغرض ، حالمة بوهم « تقويض » الحزب الشيوعي . وقد تعهدت قيادة الحزب الشيوعي ـ الماركسي بدعم مجيء جاناتا الى السلطة في ولايات آسام واندرا براديش وكارناتكا ، ورفضت كل دعواتنا لوحدة اليسار في انتخابات برلمانات هذه الولايات . وتذهب فئات من قيادة هذا الحزب الى أبعد من ذلك ، الى النهاية المنطقية القصوى ، فتطالب بتقليص وتضييق المعارضة لسياسات جاناتا الرجعية بذريعة تجنب المواجهة مع

حزب جاناتا . بل ان هـؤلاء يؤيدون مـواصلة دعم حكومة جاناتا باسم محاربة الخطر الرئيسي المتمثل بحزب المؤتمر رقم (١) ؛ ويسعون لكبح عملية تنامي التعاون ووحدة العمل مع حزبنا الشيوعي بتوجيه تهم ملفقة ضده تزعم انه يعمـل لصالح عودة انديرا غاندي الى السلطة .

ان المـوقف الانتهازي التخريبي الذي تتخـذه قيادة الحزب الشيوعي ـ الماركسي تجـاه حكومة الجبهة المتحدة في ولاية كيرالا مثـال ساطع على الذاتية والتحيز .

ان وزارة الجبهة المتحدة في ولاية كيرالا قـد حققت انجازات اجتماعية ـ اقتصادية هامة تشكـل نموذجا لما يمكـن أن يحققه البـديل اليساري الديمقراطي حتى عـلى مستوى ولاية حيث السلطات المحلية محدودة بفعل قيود الدستور الهندي .

ان تشكيل حكومات يسارية في ولاية البنغـال الغربية وتريبورا بعد ولاية كيرالا ؛ يعد تطورا طيبا . ونأمل أن تلعب هاتان الحكومتان اليساريتان الجديدتان دورهما المطلوب لتعزيز الوحدة اليسارية الديمقراطية وتنفيذ برنامجيهما التقدميين .

وعلى المستوى الدولي ، تواصل قيادة الحزب الشيوعي ـ الماركسي نهجها القديم المفلس في مهاجمة الحزب الشيوعي السوفياتي وغيره مـن الاحزاب

الشقيقة في الحركة الشيوعية العالميـــة واصفة اياها بـ « التحريفية » .

وبينما يؤدي الحزب الشيـــــوعي السوفياتي واجبه الاممي بتصميم نموذجي ، عبر تقديم كل أنواع العون للشعوب المكافحة من أجل الحرية ، فانالحزب الشيوعيالصيني يتعاون ، بلا خجل ، مع الامبرياليين ويدعو الجميع للوحدة ضد الاتحاد السوفياتي . ان موقف الحزب الشيوعي ـ الماركسي بالحفاظ عـلى مسافة واحدة من الاثنين ليس الا مـــوقفا انتهازيا ينزل أفدح الضرر بالحركة الشيوعية والديمقراطية .

ان الخط الحالي لقيادة الحزب الشيـوعي ـ الماركسي يتناقض ، بشكل أساسي ، مـــع حاجات الـــــوافع الموضوعي ومقتضيات الصراع الطبقي في الهند وعلى الصعيد العالمي ، كما يتناقض مع الحاجة الملحة الى بناء بديل يساري ديمقراطي : هذا البديل الذي تعمل قيادة الحزب الشيوعي ـ الماركسي مـن أجله لفظيا لا أكثر .

ان وقائع الحياة ، وقائع السياسة اللاديمقراطية اللاشعبية ، لحزب جاناتا تفضح ، علىعجل ، نظريات قيادة الحزب الشيوعي الماركسي ، وتقود الى توحيد العمـــــل المشترك للحزبين الشيوعي والشيوعي ـ الماركسي فـي بعض القضايا الجماهيرية وعلى بعض

الجبهات وبالاخص الجبهة النقابية . ولا ريب ان هذا الميل سيشتد أكثر فأكثر في الفترة القادمة .

ان سعي قيادة الحزب الشيوعي ـ الماركسي لتبرير التحالف مع جاناتا على انه « موقف تاكتيكي » لمكافحة « تسلطية حزب المؤتمر » حجة لا تستند الى أساس البتة . فقد برهنت الحياة ان الديمقراطية لا يمكن الدفاع عنها ، والتسلطية لا يمكن مكافحتها بالاعتماد على حزب برجوازي ضد حزب برجوازي آخر . فالميل نحو **التسلطية** ينشأ أصلا من طريق التطور الرأسمالي وأزمة هذا التطور وما يعقبه من اندفاع للحفاظ على احتكار الطبقة البرجوازية للسلطة. ان خطر التسلطية لا يمكن أن يقضى عليه قضاء مبرما الا على يد القوى اليسارية التي توحد وتقيم البديل اليساري الديمقراطي .

واذ يقوم حزبنا بمحاربة السياسات السلبية والانتهازية لقيادة الحزب الشيوعي ـ الماركسي على المستويين السياسي والايديولوجي - فانه يؤكد في نفس الوقت الاهمية القصوى **لاستكشاف كل مجالات الاتفاق الممكنة بين الحزبين والانخراط في عمل موحد حيال القضايا المشتركة .**

وينبغي ألا تطرح أية شروط مسبقة من قبل اي حزب بوجه الآخر ازاء الاعمال المشتركة التي يمكن أن تنشأ ؛ بل لا بد أن تنشأ ، في القضايا الجماهيرية

والطبقية ، والقضايا السياسية الداخلية والدولية ، وعلى مختلف الجبهات الجماهيرية ، وبالاخص النقابات ، وجبهات الطبقة العاملة ، وداخل البرلمان ، وفي البرلمانات المحلية للولايات .

ان الحزب الشيوعي يدعو الحزب الشيوعي — الماركسي الى أن يطوي صفحة الهجمات العدائية ويفتح صفحة وحدة العمل على أوسع نطاق دون وضع **شروط مسبقة** لهذه الوحدة * .

ان ميزان القوى الطبقي في الهند لا يمكن أن يتغير جوهريا لصالح الطبقة العاملة ضد البرجوازية **بدون** هذه الوحدة .

ان وحدة العمل هذه يمكن أن تمهد الطريق لتوحيد الحركة الشيوعية في الهند ، في نهاية المطاف ، على أسس مبدئية . والحزب الشيوعي الهندي يقف الى جانب اعادة التوحيد . فليعمل الحزبان على مناقشة كل نقاط الاختلاف ، السياسية والايديولوجية والتاكتيكية ، بأسلوب رفاقي جدير بحزبين شقيقين من معسكر اليسار . لتلتقالقيادتان

* حين وجه الحزب الشيوعي هذا النداء من على منبر مؤتمره الحادي عشر ، اعلن الحزب الشيوعي ـ الماركسي ، الذي كان يعقد مؤتمره العاشر في نفس الوقت ، أعلن عن سحبه كل الشروط السابقة التي وضعها كأساس للتعاون معالشيوعيين.

ولتبحثا النشاطات المشتركـــة الممكنة ، ولتتبادلا الآراء والتجارب الثنائية . هذا ما تطالب به كل القوى التقدمية في البلاد .

وينبغي بذل كل الجهود الممكنـة لاقامة الوحدة مع الاحزاب اليسارية المحلية * الاخرى ، لما لهـذه الاحزاب من دور هام في تطوير الحركات الجماهيرية.

□ الوحدة مع الديمقراطيين

من الواضح تماما ان تحديات الوضع الراهـن كبيرة جدا ، لذلك فانه لا وحدة الشيوعي والشيوعي ـ الماركسي ، ولا الوحدة مع كل الاحزاب اليساريـة وحدها بكافية لتلبية متطلبات الوضع .

فذلك يتطلب الجهد الموحد **لكل القوى اليسارية والديمقراطية** . ولبلوغ هـــذه الغاية يتوجب كسب الجمـــاهير التي تسير وراء مختلف الاحـــزاب البرجوازية ، وجرها الى جانب الجماهير التي تسير وراء الاحزاب اليسارية والديمقراطية ، في العمـل المشترك ازاء القضايا الاقتصادية والسياسية .

ومن الضروري التشديد هنا على ضرورة **اتخاذ موقف ايجابي تجاه القوى الديمقراطية داخل كل من**

---

* على مستوى الولايات (المترجم) .

حزب المـــؤتمر وحزب المـؤتمر رقم (١) ، وكذلك بالنسبة لجماهير هذين الحزبين اذا أردنا حقا توحيد القوى اليسارية والديمقراطية برمتهـــا في البلاد . ولكن ينبغي للاقتراب من هذه القوى والجماهير أن ننطلق **من وجهة نظر طبقيـــة وفي صالح التقـــدم الديمقراطي للامة ، لكي نتلافى أخطاء الماضي .**

ان القطـــاعات أليسارية والديمقراطية داخل حزب المؤتمر تناقش طريق المستقبل بكل جدية . وفي بعض الولايات تطرح قطاعات معينة منها قضية تحقيق بديل يساري وديمقراطي بشكل أوضح من السابق .

ان قيادة المؤتمر رقم (١) ما تزال تحت الهيمنة والنفـــوذ الشخصيين لانديرا غاندي . وينشط في قمة هذا الحزب أفراد من الشلة القديمة بدعم مباشر منها . وما تزال انديرا غاندي تتمتـــع بتعاطف ودعم أقسام متنفذة من البرجوازية الكبيرة .

ورغم ان حزبي المؤتمر ليسا قـــوة يسارية كليا ولا قوة ديمقراطية كليا ، فان هناك قطاعات يسارية وديمقراطية ، في كل منهما ، ما تزال حليفة لحركتنا يمكن كسبها ، في مجرى الحملات المشتركة ، لصالح الافق الذي نعمل لاجله : البديل اليساري الديمقراطي عن جاناتا والمؤتمر .

وهناك أحزاب محلية في بضعں الولايات تتمتع

بنفوذ جماهيري كبير . ورغم أن العديد من قيادات هذه الاحزاب رجعية وشوفينية فانه لا يمكن صبغها بنفس الصبغة . فالجماهير التي تتبع هذه الاحزاب، وكذلك قطاعات معينة من داخلها ، ينبغي أن تكسب الى صف الجبهة اليسارية الديمقراطية الموحدة .

ان تعمق الازمة الراهنــة سيفضي الى اشتداد واحتدام الصراعات داخل حزب جاناتا . وفي مثـل هذه الظروف ، تكتسي أهمية خاصــة مهمة السعي لكسب العناصر الديمقراطية داخل هذا الحزب وكسب الجماهير التي تسير وراءه ، لما لذلك من دور كبيــر بالنسبة للتطورات المقبلة التي ستأخذ بالبروز فــي مجرى **عملية الاصطفاف السياسي الجديد** .

ومن الضروري توجيه أقسى الضربات للتحالف الرجعي الثلاثي الذي يحتل مركز الثقل داخل جاناتا .

واذا أخذنا كل هـــذه العوامل مجتمعة بعين الاعتبار توجب أن نشدد على ان بناء الوحدة اليسارية الديمقراطية ، بوصفها صيرورة متكاملة ومعقــدة . تتطور بدرجات متباينة ، حسب المكان والزمان . من ولاية لاخرى . وعليه ينبغي **عدم وضع جانب معيــن من هذه الصيرورة** ضد **جانب آخر** ــ لا الوحـــدة اليسارية ضد الوحدة الديمقراطية ، ولا الوحـــدة الديمقراطية ضد الوحدة اليسارية . والمعيار في كل عمل جماهيري أو سياسي ينبغي أن يكون ما يلي :

كيف نقيم اوسع وحدة عمل جماهيري ، وكيف نوطد افق البـــــديل اليساري الديمقراطي على الصعيــد الوطني ؟ ان هذا المعيار يتطلب تصرفا مرنا وواقعيــا في كل ولاية وفي كل قضية آخذين بالاعتبار كـــل العوامل الملموسة القائمة .

وفي ضوء تعقد وتقلب الوضع الراهن ، ستكون مهمة بناء البديل اليساري الديمقراطي مهمة شاقــة وصيرورة متصلة من النضال الجماهيري ، والتحرك الجماهيري ، والنضال السياسي الموحد . وعـــلى حزبنا ومنظماته أن يقدموا أقصى المبادرات ويلعبــوا الدور القيادي المبادر في هذه النضالات الجماهيريــة والسياسية .

□ دور حزب الطبقة العاملة :

ان طريق النضـــالات الجماهيريــة والسياسية هو **الطريق الوحيد لتحقيق الوحدة** والبديل اليساري الديمقراطي . فلا التحالفات البرلمانية ولا المشاورات القيادية بين مختلف الاحزاب يمكن لها ، بذاتها ، أن تخلق مثل هذا البديل .

ان الدور السياسي المستقل والمبادر لحزبنـــا ومنظماتنا الجماهيرية لم يكتسب مـــن قبل الاهميــة التي يكتسبها اليوم .

ان تجربـــة السنة الماضية * تبين ان الطبقة العاملة وفقراء الريف والطـلاب والشباب ، يقومون بنشاط كفاحي متزايد دفاعا عن مصالحهم . ومهمتنا التاريخية أن تقود هذا الاندفاع بغية توفير منـــاخ أفضل لتطوره .

وعلى حزبنا أن يكون مستعدا المشاركة مع كل القوى الراغبة في المساهمة بالنضالات الموحدة حيال القضايا المشتركـــة بصرف النظر عـــن منظورهـــا السياسي أو مواقفها السابقة . الاستعداد للانخراط في النضالات حـــول القضايا الجماهيرية والطبقية والسياسية ينبغي أن يكون المعيار الوحيد الذي يحكم تطوير العمل المشترك . ولا يمكـــن أن تكون هناك صيغة ميكانيكية جاهزة تصلح لعموم الهند ، فالهدف في كل حالة يتلخص بتعبئة أوسع وحدة جماهيريـــة في العمل . أما الشعارات وأشكال التحرك ولجـان قيادة التحرك فينبغي بالطبع أن تتواءم وحاجات هذا النشاط الجماهيري الموحد نفسه .

وبالطبع لا ينبغي أن تكون النشاطات الجماهيرية دفاعية محضـــة أو في القضايا الاقتصادية وحدها . فمن الضروري تعبئة وتوحيد كل الطبقات والفئـــات

---

* حيثما يرد هذا التعبير في النص فان المقصود به هو الفتـــرة الواقعة بين آذار ١٩٧٧ وآذار ١٩٧٨ (المترجم) .

الاجتماعية التقدمية في النضـــال من أجل مصالحها اليومية . وتحقيق مطالبها السياسيـــة والاقتصادية، وفي سبيل التقدم الاجتماعي .

ان توسيع الحقـــوق المدنيـــة والديمقراطية والدفاع عنها سيكتسب في الفتـــرة القادمة أهميـــة كبيرة . وينبغي أن نخوض الصراع كأبطال مدافعين عن الحقوق والحريات الديمقراطية .

وينبغي اعطاء الاهتمام الاول للطبقـة العاملة ، أكثر الطبقات أهليـــــة لتوحيد وقيادة كل القـــوى الديمقراطية والمعادية للامبريالية .

لقد ولد الهجوم على الطبقة العاملة ، في ظـــل حكم جاناتا ، وحدة عمل نقابي واسع في العديد من الاماكن دفاعا عن مصالح العمـــال . وعلى نقاباتنا أن تكون في الطليعة موسعة الوحدة النضالية النقابيـــة في المجـــالين الاقتصادي والسياسي وعـــلى كـــل المستويات الوطنية والمحليـــة ، ومستويات المنـــاطق والاحياء والمصانع ، بهدف جمع كل المراكز النقابيـــة لعموم الوطن عـــلى أساس مشترك مـــن المطالب الاقتصاديـــة والسياسية ، والشروع في حمـــلات ونضالات مشتركة لتحقيق هذه المطالب .

ان ترسيخ العمل الديمقراطي داخل النقابات ، وتقوية الصلات الحية بينها وبين العمال ، واحاطـــة

جماهير العمال بما يجري ؛ أمور هامـــة تحتاج الى عناية مستمرة في الوقت الحاضر .

كما ان من الضروري مكافحة الميول الانتهازيــة والاقتصادية في صفوف حركـــــة الطبقة العاملة . وتعريف الطبقة العاملة ببرنامج وسياسات حزبنـا ، والافكار العلمية للماركسية ـ اللينينية .

وينبغي ألا ننسى ان وحـــدة الطبقة العاملة ، وتحالف العمال والفلاحين ؛ هما مفتاح تحقيق البديل اليساري الديمقراطي .

ان السياسات الاقتصادية لحزب جاناتا وهجمات ملاك الارض على المنبوذين ، قد خلقت تململا واسعا في صفوف الفـــلاحين الكادحين وفقراء الريف ، وشغيلة الريف مـن طائفة المنبوذين . وعـلى الحزب التقاط هـذه المظاهر بجديـة وتنظيم تحركـــات ونضالات جماهيرية لمواجهتها .

وعلى الحزب أن يبادر وينظم النضالات الطبقية للشغيلة الزراعيين وفقـــراء الريف لتحقيق مختلف المطالب التي تؤثر على حياتهم ، ويخلق قاعدة موثوقة للحركة اليسارية والديمقراطية في الريف . وعـــلى الحزب أيضا أن يتـــولى مختلف القضايا والمطالب المتعلقة بعموم الفلاحين ، وبالاخص الكادحين منهم ، بغية كسبهم كحلفاء ثابتين .

ان التوجه الرئيسي للسياسات الاقتصادية لحزب جاناتا ينصب على تعزيز قاعدته بين ملاك الارض والفلاحين . وهناك قطاعات واسعة من طائفة المنبوذين وشغيلة الريف خاضعة لنفوذ حزب المؤتمر رقم (١) . ومهمتنا أن نكسب هذه القطاعات بعيدا عن النفوذ البرجوازي .

وفي ضوء الهجوم الجديد للقوى الرجعية والامبريالية على جبهة الشباب والطلاب يتعين علينا التشديد ، هنا ، على أهمية العمل في صفوف جيل الشباب . ينبغي زج الشباب في النضالات والتحركات ذات الطابع الجماهيري دفاعا عن حقوقهم ومطالبهم ، ولمواجهة حملات التعصب الديني والطائفي التي تشنها القوى الرجعية . ولا بد أيضا من ايلاء اهتمام منتظم لمشكلات ونضالات القبائل ، والنساء ، والاقلية المسلمة .

وعلى صعيد السياسة الخارجية فان التطورات التي شهدتها السنة الماضية تؤكد الحاجة الى أوسع تعبئة يسارية ديمقراطية ، بما فيها تلك القوى داخل حزبي المؤتمر وحزب جاناتا ، في قضايا السلام والعداء للامبريالية والصداقة والتعاون مع الاتحاد السوفياتي والبلدان الاشتراكية الاخرى .

اننا نمر بفترة اشتداد الصراع بين معسكري العالم ـ معسكر السلام والحرية والاشتراكية وعلى

رأسه الاتحاد السوفياتي من جهة ، ومعسكر الامبريالية والكولونيالية الجديدة وعلى رأسه الولايات المتحدة ؛ وفي وقت تركز خلاله الرجعية العالمية على الهند أكثر فأكثر .

ان هذه الظروف جميعا تستدعي توسيع وتعميق حركات السلم والصداقة بمشاركة كل ممثلي القوى اليسارية والديمقراطية التي تميل للمساهمة في مثل هذه النشاطات ، كما تستدعي بناء الدور السياسي والقاعدة الجماهيرية المستقلة للحزب ؛ وبناء منظمات جماهيرية راسخة وواسعة وصياغة شعارات صائبة واختيار أشكال مناسبة للعمل .

وفي البرلمان المركزي والبرلمانات المحلية يتعين على حزبنا ابداء أقصى أشكال اليقظة والمبادرة دفاعا عن حقوق ومصالح الشغيلة ، والتعاون مع نواب الاحزاب الاخرى في هذه وغيرها من المجالات .

وينبغي استخدام المنابر التشريعية لعكس صورة الحزب كمشيد للبديل اليساري الديمقراطي ، ولدعم جهوده في التغلب على فرقة الصف اليساري الديمقراطي ؛ ودعم النضالات الديمقراطية التي تشكل أبرز مهمة لنواب الحزب على الجبهة البرلمانية. ولا بد هنا من زيادة التنسيق بين جبهتي المنظمات الجماهيرية والبرلمانية لتمكين نواب الحزب من التعبير عن النضالات الديمقراطية بشكل مناسب .

□ انعطافات وتعرجات المستقبل ..

ان الفترة القادمة ستكون فترة غموض وعدم استقرار سياسي ، واصطفاف جديد للقوى حافل بانعطافات وتقلبات حادة . وتعمل الامبريالية على كسر الاستقرار في الهند لخلق ظروف مؤاتية تسهل التدخل والتغلغل . ولهذا الغرض تترك كل الابواب مفتوحة وتستعد لدعم أي تشكيل من البرجوازية ـ ملاك الارض شرط أن يناسب غاياتها على أفضل وجه.

وعليه لا بد للقوى اليسارية والديمقراطية من ابداء أقصى أشكال اليقظة والمرونة والقدرة على توقع أي حركة من الرجعية وأي انعطاف أو تقلب في الوضع ، القدرة على التدخل السياسي السريع وفي الوقت المناسب لاحباط هذا التحرك .

ان الشعارات التي تطرح خلال التحركات والنضالات الشعبية المستمرة والمتعددة ستسمح بانبثاق برنامج سياسي مشترك . وستتجذر الجماهير سريعا وتتسع المنظمات الجماهيرية في مثل هذه الظروف ، وسيتنامى البحث عن بديل يساري ديمقراطي ليجتذب جماهير أوسع لهذا البديل .

ويجدد الحزب الشيوعي الهندي قناعته من أن التبدلات الاجتماعية ـ الاقتصادية أمر أساسي لحل الازمة الراهنة . وينبغي تحشيد جماهير الشغيلة

وكل القوى اليسارية والديمقراطية الى جانب تأميم البيوتات الاحتكارية ، ومصادرة رأس المال الامبريالي، وانتشال البلاد من قبضة التقسيم الرأسمالي العالمي للعمل . وتطوير علاقات وثيقة مع الاتحاد السوفياتي والبلدان الاشتراكية الاخرى وبلدان عدم الانحياز ، وازالة الاقطاع ، وتوزيع الارض على من يفلحها ، وضمان أجر يكفل العيش ، وتأمين كل الحقوق النقابية للطبقة العاملة ، وتقوية القطاع العام واشاعة الديمقراطية فيه . وزيادة المشاركة الفعالة للعمال في ادارته ، واحداث تغييرات ديمقراطية جذرية في هيكل الدولة .

ومن واجب الحزب الشيوعي ليس فقط نشر المهمات الاساسية للثورة الوطنية الديمقراطية وأفق الانتقال للاشتراكية ، بل وأيضا تنظيم وقيادة الجماهير لتحقيق المطالب العاجلة والملحة .

□ نقاط برنامجية

يطرح الحزب الشيوعي الهندي على البلاد الصيغة البرنامجية التالية التي يمكن أن تشكل أساسا للبديل اليساري الديمقراطي :

(١) تأمين الحقوق الديمقراطية الكاملة للشعب ومنظماته الجماهيرية ، بما في ذلك حق

الاضراب ، والغاء قوانين الطوارىء الداخلية وكل القوانين والاجراءات القمعية الموجهة ضد الشغيلة .

(٢) تغيير هيكل لعلاقات بين الحكومة المركزية والولايات باتجاه توسيع سلطات الولاية وتوفير الموارد اللازمة لتنميتها .

(٣) الوقوف بصلابة ضد ضغوط البنك الدولي ، وضد التغلغل الكولونيالي الجديد على يد الشركات متعددة الجنسية . واعادة النظر باتفاقيات التعاون مع البلدان الغربية وتقليص تسرب أرباح الشركات الاجنبية من الهند ، والعمل على اقامة نظام اقتصادي دولي جديد يقوم على المساواة ، والتأجيل الفوري لدفع الديون الخارجية الى البلدان الامبريالية .

(٤) تأميم البيوتات الاحتكارية ، وكخطوة اولى تأميم شركات الادوية والسكر والنسيج والجوت الاجنبية ، وتأميم التجارة الخارجية .

(٥) استيلاء الدولة على تجارة الجملة بالنسبة للحبوب والمواد الاولية الاساسية . واقامة منظومة توزيع عامة للحبوب والسلع الاساسية تضمن سعرا مجزيا للفلاح وسعرا معقولا للمستهلك ، ومكافحة ارتفاع الاسعار والتضخم والعجز في التمويل ، ورفع الضرائب الباهظة عن كاهل الناس العاديين .

(٦) التنمية المخططـــــة والمستقلة للاقتصاد القومي على أساس الموقع المهيمن للقطاع العـــام ، وتوسيع التكـــــامل مع السوق الاشتراكي العالمـي وسوق بلدان عدم الانحياز ، وتعبئة الموارد للتخطيط بفرض الضرائب على الاغنياء .

(٧) الحماية الكامـــلة للصناعات الصغيرة ، بما فـي ذلك تجهيزها بالمـــواد الاولية والقروض والتسهيلات التسويقية ، وسد الطريق على الاحتكارات لمنعها من السيطرة على الصناعات الصغيرة والبيتية ، وحماية صناعة النسيج اليدوي من خلال اتبـــاع سياسة نسيجية وطنية .

(٨) وضع حد أدنى لاجر الطبقة العاملة وفقا للحاجة ، ومعارضة تجميد الاجـور وغلق المصانع ، والاستيلاء الفوري على كلّ الشركات والمعامل المغلقة ، ومعاملة عمال السكك وغيرهم مـن المستخدمين لدى الحكومة كعمال صناعيين مع كل ما يترتب على ذلك من حقوق ، وضمان الحقوق الكاملة للنقابات ، واعطاء الحقـوق الديمقراطية الكامـلة لمستخدمي الحكومـة المركزية والحكومات المحلية والغـــاء نظام التحقيق البوليسي ، والمساهمة الفعالة للعمال في ادارة القطاع العام على كل المستويات ، بما فيها اتخاذ القرار .

(٩) الغاء الاقطاع والتنفيـذ الفعال لاصـلاح جذري يضمن الارض للشغيـــلة الزراعيين وفقراء

الريف ، ووقف اجراءات اخـــلاء الارض ، وفرض أجور مناسبة لفقراء الريف والغـــاء الديون المترتبة عليهم ، وضمان سعر معقول وتسهيلات تسويقيـــة والمعونات لجماهير الفلاحين ، وتطـــوير التعاونيات الخدمية والانتاجية في القطاع الزراعي .

(١٠) ادخال حق العمـــــل في الدستور ، وتشغيل كل العاطلين أو مساعدة غير المشتغلين .

(١١) تنفيذ التعليم الابتدائي الالزامي والتعليم المجاني حتى المرحـــلة الثانوية في كل الولايات ، والمساعدة المالية لكل الطلاب المتحدرين من الفئـات ذات الدخل الوطني ، ومحو الامية ومساهمة وتمثيل الطلبة والمعلمين بنسبة كافية في الهيئات الاكاديمية والادارية للجامعات واصلاح النظام التعليمي واشاعة الديمقراطية فيـــه . واستخدام اللغة الأم كوسيـلة للتخاطب والادارة والقضاء في كل الولايات .

(١٢) اجراءات حازمة لانهـــاء التمييز ضد الطوائف والقبـــائل ، وانهاء القمـــع الاقتصادي والاجتماعي لهذه القطاعات مـــن جانب سادة الارض والتجار والمرابين ، واعادة الارض المسروقة منهم .

(١٣) انهـــاء التمييز ضد الاقليات المسلمة وحماية حقوقها ، والاعتراف الرسمي بلغة الاوردو ، ومكافحة سموم الطائفية .

(١٤) أجر ومركز وفرص متساوية للنساء .

(١٥) تخفيض سن التصويت من ٢١ الى ١٨ سنة ، والعمل بموجب نظام التمثيل النسبي ، واصلاح النظام الانتخابي جذريا .

(١٦) الوقوف ضد الفرض القسري للغة الهندو ، وتأييد صيغة اللغات الثلاث ، واحترام حقوق كل اللغات المحلية ، واعطاء مساعدة خاصة لتطوير اللغات القبلية . ادخال اللغتين النيبالية والمانيبورية.

(١٧) الحكم الذاتي الكامل للقبائل في ولاية واحدة أو في ولايات منفصلة اذا كانت هذه رغبة القبائل نفسها في المناطق التي تشكل فيها القبائل الاغلبية ، وزيادة مساعدة الولايات لتطويرهم اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا .

(١٨) اتخاذ خطوات فعالة لاستئصال الفساد .

(١٩) انتهاج سياسة خارجية راسخة وثابتة دفاعا عن السلم وضد الامبريالية ، ومن أجل الصداقة والتعاون مع الاتحاد السوفياتي والبلدان الاشتراكية الاخرى ، وتقوية المحتوى المعادي للامبريالية في سياسة عدم الانحياز ، وتعزيز وحدة وتضامن الهند مع عالم عدم الانحياز على أساس العداء للامبريالية .

الفصل الثاني

سري لانكا
انهيار الجبهة الوطنية وهزيمة البرجوازية الوطنية واليسار معا

نقاشات أولية في صفوف الحزب الشيوعي *

لقد كنت واحدا ممن ساعدوا على انشاء الحزب قبل ٣٥ عاما خلت . ولم يبق سوى القليل منهم . وأغلبهم هنا في قاعة المؤتمر . وكلي ثقة انهم سيتفقون معي بأن هذا المؤتمر العاشر هو المؤتمر الاكثر أهمية وحسما في تاريخ الحزب . فلم يسبق

* مقتطفات من خطاب بيتر كوينمان السكرتير العام للحزب الشيوعي في سري لانكا يوم افتتاح المؤتمر العاشر للحزب في ٢٢ آذار ١٩٧٨ .

أن جرى التحضير لاي مؤتمر آخر من قبل على هذا النطاق الواسع . لقـــد قررت اللجنة المركزية عقد المؤتمر قبل ٧ أشهر مـــن الآن . ومنذ ذلك الحين انخرط الحزب كله في نقاشات داخلية واسعة جدا . وعقدت اللجنة المركزية والمكاتب والاقسام التابعة لها عشرات الاجتماعات لمناقشة وتهيئة وثائق المؤتمر .

بالاضافة الى ذلك نظمنا ثلاث مناقشات داخلية في هذه الفترة الوجيزة . ففـي أيلول وتشرين الاول (سبتمبر واكتوبر) ١٩٧٧ بحثنا قرار اللجنةالمركزية في آب (اغسطس) ١٩٧٧ حـــول نتائج الانتخابات العامة . وفي كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧٧ وكانون الثاني (يناير) ١٩٧٨ ناقشنا النقـــد الذاتي الذي أقرته اللجنة المركزية لعملنا السابق وتجربة الحزب في الجبهة المتحدة وحكومتها . وفـي شباط وآذار (فبراير ومارس) ١٩٧٨ ناقشنا وثـــائق المؤتمر العاشر .

كانت هذه النقاشات الداخلية ذات نفع عظيم ، وقد أتاحت لنا فهم وتقييم ما كان ايجابيا في عملنـــا وتجربتنـــا ، وساعدتنا عـــلى تشخيص **الاسباب السياسية الرئيسية لاخطـــاء ونواقص الماضي** وزج الحزب بأكمله في عملية تصحيحها وتلافيها . وأتاحت النقاشات للحزب معـــاينة خبرته الجماعية وصياغة سياسات صحيحة للفترة المقبلة ، وعززت الصلة بين القيادة والقاعدة .

ولم يشهد أي حزب في الحركة اليسارية والديمقراطية لبلادنا مثل هذه المناقشة الداخلية الواسعة والجدية والصريحة .

لماذا كانت هذه المناقشات ضرورية ؟

أولا : لقد تعرضنا سوية مع القوى التقدمية الاخرى * الى **هزيمة انتخابية كبيرة** . وكان علينا وضع اليد على سبب حدوث ذلك رغم حقيقة ان حكومة الجبهة المتحدة التي شاركنا فيها أنجزت العديد من التبدلات الاجتماعية والاقتصادية التقدمية، أكثر من أي حكومة سابقة .

ثانيا : صرنا نواجه حكومة جديدة ، ووضعا سياسيا جديدا ، معقدا وخطيرا .

ان حكومة الحزب الوطني المتحد (حزب يميني — رجعي يمثل مصالح البرجوازية وملاك الارض) لم تضيع أي وقت وبادرت الى شن هجوم كبير على مستويات معيشة الشعب وحقوقه الديمقراطية .

وأعطي الرأسماليون ، المحليون والاجانب على حد سواء ، حق الاستغلال غير المقيد وجني أقصى الارباح من خلال الغاء القيود على الاسعار والتبادل

---

* الحزب الاشتراكي والجناح اليساري من حزب الحرية الذي تقوده باندرانايكا .

الخارجي والاستيراد ، وتقليص حقوق النقابات العمالية .

وبدأت حكومة الحزب الوطني المتحد ، بسرعة خارقة وبأوسع مدى ممكن ، بالقضاء على المكاسب السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي انتزعتها الطبقة العاملة والقوى الديمقراطية والراديكالية والمعادية للامبريالية ، خلال عقدين من الكفاح . وبدأت الحكومة بتفكيك قطاع الدولة والقطاع التعاوني وتسليم ادارته ، ثم ملكيته ، الى القطاع الخاص . وتعرض استقلال وسيادة البلاد الى خطر جدي . وبدأ التغلغل الكولونيالي الجديد يتسع من خلال اقامة القطاعات الاجنبية الدخيلة على شكل مناطق تجارية حرة . وبالمثل أصيبت الديمقراطية البرلمانية البرجوازية بضربة لصالح اقامة أشكال تسلطية ديكتاتورية من الحكم تحت غطاء : النظام الرئاسي * .

ثالثا : عقب الهزيمة في الانتخابات العامة لسنة ١٩٧٧ ، أضحت القوى اليسارية والديمقراطية في حالة من الارتباك والحيرة . ان صدمة الهزيمة الانتخابية ، وما أعقبها من ارهاب واسع وانتقام سياسي ، أدت الى كسر المعنويات وخلق حالة من الذعر لدى بعض القطاعات التي تصدت للحزب الوطني المتحد خلال الحملة الانتخابية .

---

* لاحظ التماثل مع اوضاع الهند .

ان **الجبهة المتحدة** التي تشكلت عــام ١٩٦٨ * قد تحطمت على يد القيـــــادة البرجوازية اليمينية لحزب الحرية السري لانكي . أما **الجبهة اليسارية المتحدة** ** التي تشكلت عشية الانتخابات العامة فلم تكن قد تعززت أو توسعت به لتطرح نفسهــا كبديل قيادي للقــوى التقدمية . وعملت مختلف المجموعات اليسارية المتطرفة ، بتشجيع من الاوساط الرجعية في الغالب ، عــــلى استثمار الوضع لزيادة الحيرة واحـــداث انشقاق في صفوف القـــوى اليسارية والراديكالية ، وبالاخص فــي أوساط القطاعات غير المجربة من الشباب .

كان هذا الوضع المعقد بحـــاجة الى دراسة حصيفة ، وتحليل ونقاش لتحـديد سبل الخروج . وكان ينبغي مساعدة الطبقة العاملة والقوى الديمقراطية على النهوض من الهزيمة ، واستعادة الشجاعة والروح الكفاحية وبدء الهجوم المضاد بوجـه هجمات حكومة الحزب الوطني المتحد .

---

* ضمت الجبهة حزب الحرية بقيادة باندرانايكا ، والحـــزب الاشتراكي (تروتسكي) ، والحزب الشيوعي .

** بعـــد خروج الحزبين الاشتراكي والشيـــوعي من وزارة باندرانايكا وانشقاق الجناح اليساري من حزب الحريـة ، تشكلت جبهة يسارية متحدة تضم هذه القوى الثلاث .

وكان ينبغي أيضا صياغة خط سياسي صحيح يكون بديلا عن **كارثة سياسة التطـــور على الطريق الرأسمالي التي سارت عليها القيـــادة البرجوازية لحزب الحرية وتسير عليها القيادة البرجوازية لحزب الوطني المتحد . وكـــان ينبغي اعادة توحيد القـوى اليساريـــة والراديكالية والديمقراطيـــة والمعـادية للامبريالية على أساس جـديد وتحت قيادة اليســار لمواصلة الكفاح الظافر من أجل خط سياسي بديـــل وحكومة تضعه موضع التنفيذ .**

كان ينبغي القيـــــام بذلك كله في أقصر وقت ممكن . وبموجب النظام الداخلي للحزب كان بوسعنا عقد المؤتمر في آب (اغسطس) . لكننا ارتأينا التعجيل به حتى لو أدى ذلك الى عدم التواصل الى استنتاجات نهائية حول كل القضايا التي تبرز ، عادة ، في مثل هذا البحث الواسع والعميق .

ان تصاعد هجوم حكومة الحزب الوطني المتحد لم يعطنا فسحة كبيرة مـــن الوقت للتأمل . لذلك شرعنا بالتركيز عـــلى كل القضايا الرئيسية التي تتعلق ، مباشرة ، بعملنا المقبـل . أما بعض القضايا الاخـــرى ، وبالاخص ذات الطـــابع التاريخي أو الاكاديمي ، فقد تركت لدراسة لاحقـة قبل التوصل الى استنتاجات ثابتة .

ومن بين القضايا التي برزت خــــلال النقاش

السابق لانعقاد المؤتمر ، على سبيل المثال ، هل كان قرارنا بالمشاركة في حكومة الجبهة المتحدة عام ۱۹۷۰ صائبا أم لا ؟ ان الاجابة على مثل هذا السؤال لا يمكن أن تتم على أساس تقديرات ذاتية بحتة ، بل تحتاج الى دراسة جدية واعية للظروف السياسية وميزان القوى الطبقي في ذلك الوقت ، اضافة الى الموازنة الموضوعية للنتائج الايجابية والسلبية التي أعقبت القرار . ولكن لما كان من غير المحتمل أن نضطر لاتخاذ قرار مماثل من الآن وحتى المؤتمر القادم (الحادي عشر) ، فان بوسعنا دراسة هذه المسألة بعمق وموضوعية . وسنجانب الصواب لو اننا سمحنا لمثل هذه القضية بأن تكون لها الاولوية على المهمة الرئيسية للمؤتمر ، الا وهي اعداد الحزب والجماهير للنضالات الشاقة التي تنتظرهما .

ومن القضايا الاخرى التي برزت خلال النقاش مسألة ما اذا كان التاميليون في سري لانكا قد تطورت لديهم كل مقومات الامة بالمفهوم العلمي الصارم ، بالمفهوم الماركسي ـ اللينيني . ان أهمية هذه المسألة تقتضي أن تحل على أساس دراسة موضوعية جادة ، وليس انطلاقا من العواطف أو التحيز . ومثل هذه الدراسة قد بدأت أصلا داخل الحزب . ان الاسباب التي دعت بعض الرفاق للمطالبة باجابة فورية على السؤال ترجع الى الاعتقاد الخاطىء بأن التاميليين

في سري لانكا لا يمكن لهم المطالبة أو لا يمكن اعطاءهم حق تقرير المصير الا بعد أن يكتسبوا كل مقومات الامة بالمعنى العلمي ، الماركسي ـ اللينيني .

ولكن لا الماركسية اللينينية تنظر ولا حزبنا ينظر الى المسألة بهذا الاسلوب الدوغماتي . فالتاريخ الحديث ، وبالاخص منذ هزيمة الفاشية في الحرب العالمية الثانية وانبثاق النظام الاشتراكي العالمي ، قدم العديد من الامثلة ، خصوصا في افريقيا ، على شعوب مارست بنجاح حق تقرير المصير رغم انها لم تكن قد اكتسبت واحدة أو اثنتين من مقومات الامة بالمعنى الماركسي ـ اللينيني .

ويرى حزبنا ان للتاميليين في سري لانكا حق تقرير المصير ـ وهو الشيء الرئيسي ـ أما مسألة اكتسابهم كل مقومات الامة ، فهي مسألة يمكن دراستها لاحقا دون أن تؤثر على عملنا الراهن الفوري .

لدى التحضير للمؤتمر العاشر كان على حزبنا أن يأخذ في حسابه أيضا توقعات الاصدقاء والاعداء . ان أصدقاءنا يعرفون الاسهامة التي قدمتها مؤتمرات الحزب السابقة في **توضيح الهدف وصياغة استراتيجية وتاكتيكات صحيحة** للحركة اليسارية والديمقراطية **ككل** في ظروف عصيبة . وينتظر الاصدقاء ، بل من حقهم أن ينتظروا ، مساهمة مماثلة من مؤتمرنا العاشر . أما الاعداء ، الذين يستفيدون

من حيرة وتخبط اليسار والقوى التقدمية ، فانهم يخشون بالضبط ما ينتظره الاصدقاء منا . فهم يعرفون ان الحزب الشيوعي هو الحزب الوحيد المناهض للحكومة الجديدة ؛ الحزب الوحيد الذي لا يعاني انشقاقا أو أزمة داخلية خطيرة . كما يعرفون ان الحزب هو الطرف الوحيد الذي قام **بمراجعة ونقد ذاتي** لعمله السابق بغية تشخيص ومعالجة الاخطاء . لذلك حاول هؤلاء شن حملة لارباك المؤتمر العاشر واحداث انشقاق في صفوف الحزب .

وقد قامت اللجنة المركزية ، أثناء النقاشات السابقة للمؤتمر ، بتحذير الاعضاء من هذه المخططات ، ولفتنا الانظار الى ان وسائل الاعلام الحكومية ، والتحالف السيىء الذي يضم الماويين وغيرهم من المجموعات اليسارية المتطرفة ، يساهمون جميعا في هذه الحملة الاستفزازية ، ويزعقون حول وجود تصادم بين الاعضاء القدامى والاعضاء الجدد ، لاحداث انشقاق لا وجود له . وبالطبع ليست هذه هي المرة الاولى التي يثبت فيها خطأ توقعاتهم . **ولن نسمح للقوى المعادية بالتدخل في شؤوننا وشق صفوفنا ، وسنعمل على تصحيح الاخطاء مع الحفاظ على وحدة الحزب .**

لقد كشفت المناقشات الداخلية أن هناك **وحدة واسعة في الرأي داخل الحزب** ترى ان الخط

السياسي الذي تعبر عنه أطروحات اللجنة المركزية صحيح تماما .

وبالطبع فقد كان هناك تباين في تقدير هذا الحدث أو ذاك أو هذا الاسلوب أو ذاك من أحداث وأساليب الماضي . وهذا أمر متوقع . كما كانت هناك حالات قليلة أخذت فيها الاعتبارات الذاتية اليد العليا ؛ وهو أمر ليس بالغريب في ظل حقيقة ان الضغوط البرجوازية الصغيرة ، داخل حزبنا ، ما تزال قوية .

وعلى أية حال فقد وصل الحزب الى المؤتمر العاشر وهو **موحد الصفوف** ؛ وهذا هو الامر الاساسي . فبدون هذه الوحدة يصعب تماما على الحزب تصحيح أخطائه وتنفيذ خطه السياسي ؛ وتوفير القيادة التي تحتاجها القوى اليسارية والراديكالية والديمقراطية بالحاح .

اطروحة اللجنة المركزية
للمؤتمر العاشر

ـ ١ ـ

المهمات القادمة

ينعقد المؤتمر العاشر في وضع سياسي ، صعب ومعقد وخطير . فحكومة الحزب الوطني المتحد الذي جاء الى السلطة عقب انتصاره الانتخابي الكبير في تموز (يوليو) ١٩٧٧ ، تشن هجوما شاملا على المنجزات السياسية والاقتصادية ـ الاجتماعية التي انتزعها شعب سري لانكا على مدى نضالات العقدين الماضيين ، وتمارس سياسات اقتصادية واجتماعية وسياسية سوف تقوض استقلالنا السياسي ، وتفرض مواصلة طريق الكارثة ، طريق التطور الرأسمالي ، وتتحرك سريعا نحو اقامة شكل كولونيالي جديد وتسلطي من الحكم .

كما ينعقد المؤتمر العاشر في ظروف حيرة وتخبط القوى اليسارية والديمقراطية عقب انهيار الجبهة المتحدة على يد القادة البرجوازيين اليمينيين لحزب الحرية السري لانكي ، والهزيمة في الانتخابات العامة في تموز ١٩٧٧ .

وبالرغم من النواقص والاخطاء في العمل ، استطاع الحزب في مؤتمراته السابقة أن يعين الطبقة العاملة والقوى الاجتماعية الديمقراطية والمعادية للامبريالية على الشكل التالي :

(١) ادراك مرحلة تطور العملية الثورية في سري لانكا والمهمات المنبثقة من تغير الاوضاع .

(٢) صياغة ستراتيجية تتطابق بشكل صحيح مع مرحلة العملية الثورية ، وتاكتيكات تتناسب مع مد وجزر الوضع السياسي المتغير .

(٣) تشخيص الطبقات والفئات الاجتماعية التي يمكن توحيدها لتنفيذ المهام التي تطرحها مرحلة الثورة والاوضاع السياسية .

(٤) تحديد أشكال التحالف والتنظيم المناسبة والضرورية لتنفيذ ذلك .

وأمام الحزب ، في مؤتمره العاشر ، مهمة عسيرة ولكنها مع ذلك هامة ومشرفة عليه ان يؤديها :

أولا : اعانة الطبقة العاملة والقوى الديمقراطية

على فهم غايات ونوايا حكومة الحزب الوطني المتحد بوضوح .

ثانيا : تحديد سبل ووسائل مقاومة ودحر هجمات حكومة الحزب الوطني المتحد على الحقوق الديمقراطية والمصالح الحيوية للشعب .

ثالثا : اقناع الشعب بأن السير على طريق التطور الرأسمالي - الذي سار ويسير عليه حزب الحرية ، والحزب الوطني المتحد ، لا يمكن أن يحل المشكلات الاقتصادية الاساسية ويفضي الى تهديم الاستقلال السياسي والحرياتالديمقراطية والمنجزات الاجتماعية التقدمية المحرزة من قبل .

رابعا : تبيان : (أ) الخط السياسي البديل الذي يحل مشكلات الشعب والبلاد . (ب) الطبقات والفئات الاجتماعية التي يمكن وينبغي تحشيدها وتوحيدها للنضال من أجل انتصار هذا الخط السياسي . (ج) أشكال التنظيم والتحالفالضرورية والفعالة لخوض هذا النضال . (د) سبل توطيد وتوسيع الجبهة اليسارية المتحدة التي تشكلت عام ١٩٧٧ من الحزب الاشتراكي والحزب الشيوعي وحزب الشعب الديمقراطي * وذلك كي تعمل بفعالية

*** جناح يساري انفصل عن حزب الحرية الحاكم سابقا ، بسبب السياسات اليمينية لقيادة باندرانايكا .**

باعتبارها القوة القائدة للتحشيد السياسي من أجل الكفاح لتحقيق الخط السياسي البديل .

خامسا : اعداد الحزب لاداء مسؤوليته الخاصة في قيادة هذه التطورات بشكل صحيح .

ولدى تنفيذ ذلك كله ، يتعين علينا استخدام التجربة المستمدة من نجاحات وأخطاء الماضي بغية تطوير أشكال النضال وتعديل طرائق وأساليب العمل كي تتماشى مع المهام الجديدة للفترة القادمة .

ـ ٢ ـ

نظرة على الاحداث منذ المؤتمر التاسع

حين انعقد المؤتمر التاسع في آب ١٩٧٥ ، كانت القوى الرجعية بقيادة الحزب الوطني المتحد قد شنت هجوما مضادا دؤوبا لاستعادة السلطة السياسية ، وكانت التناقضات في صفوف الجبهة المتحدة ، وحكومة الجبهة على أشدها (تتألف الجبهة من حزب الحرية ، الحزب الاشتراكي ، الحزب الشيوعي) .

لقد برزت هذه التناقضات بالاساس من الصراع بين المطالبة بالتقدم الاجتماعي على يد الحركة الجماهيرية والاحزاب اليسارية والقطاعات الراديكالية

داخل حزب الحرية من جهة ، ومن جهة أخرى رغبة البرجوازية الوطنية والقادة اليمينيين في حزب الحرية السري لانكي في ضمان : (١) استمرار السياسة العامة للتطور الرأسمالي . (٢) ألا تمس أية تغييرات اجتماعية ـ اقتصادية أو سياسية نظام العلاقات الرأسمالية .

لقد اضطر القادة البرجوازيون الوطنيون لحزب الحرية - في الايام الاولى لحكومة الجبهة المتحدة - الى القبول باجراء تغييرات تقدمية معينة تحت ضغط الحركة الجماهيرية والاحزاب اليسارية والعناصر الراديكالية داخل حزب الحرية نفسه ، وبالاخص بعد أن أظهرت أحداث ١٩٧١ الطبيعة المتفجرة للوضع الذي كان يتنامى في صفوف الشباب في العديد من مناطق الريف ، هذه المناطق التي كان قادة حزب الحرية يتطلعون اليها كقاعدة للسلطة . ولكن حتى مع قبولهم بالمرحلة الاولى من الاصلاح الزراعي . وتحديد الدخل وملكية العقارات وما شاكلها من اجراءات ، فقد سعوا لربط ذلك باجراءات « تقشف » و « تضحية » من جانب الجماهير . ولقد شهدت هذه الفترة أيضا بدايات ظهور « الحكومة غير المرئية » التي تجمعت حول شخص رئيسة الوزراء باندرانايكا ، التي كانت تمثل بالاساس تحالفا يضم القطاعات البرجوازية الوطنية اليمينية في حزب

الحريـــة والشرائح العليا من رجـــال قوى الامن والبيروقراطية الحكومية .

□ تحولات في صفوف البرجوازية الوطنية :

الى جانب النظرة الطبقية العامة التي تميل الى خط التطور الرأسمالي ، أخذت سياسات قادة حزب الحريـــة البرجوازيين الوطنيين تتأثر أكثر فأكثر بالتطورات الجـــديدة التي بدأت تبرز في الستينات وبشكل أكثر حدة في السبعينات بعد تشكيل حكومة الجبهة المتحدة .

لقد اعتمدت البرجوازية الوطنية - في المراحل الاولية من نموها - وبالاخص قطاعاتها الباحثة عن سبيل للتنمية الصناعية - اعتمدت بشكل كبير على هيمنتها على الدولة واستخدام المنـــافع الاقتصادية التي تتيحها سلطـــة الدولة ، بغية توطيد وتطوير نفسها كطبقة . كانت البرجوازية الوطنية بحاجة الى سياسات حماية مثل قيود الاستيراد واشراف الدولة على صناعة بـــدائل ــ الاستيراد من خلال تيسير القروض بفائدة منخفضة ، ومن خلال توفير المـواد الخام والهياكل الارتكازية والخدمات التي كانت أغلى من أن تستطيع توفيرها لنفسها .

وهذا ما دفع القطاعات البرجوازية النامية الى

الاصطدام بالسياسات المقيدة من جانب الامبريالية والقطاعات الموجودة أصلا من البرجوازية المحلية في قطاع تجارة الاستيراد ـ التصدير واقتصاد المزارع الرأسمالية الضخمة ؛ حيث كان الحزب الوطني المتحد يمثلها سياسيا . وهذا أيضا ما جعلها تنشد دعم الجماهير بتبني بعض مطالبها ، وبالاخص البرجوازية الصغيرة ، والموافقة على تأميم بعض مرافق خدمات الهياكل ـ الارتكازية ، والشروع في انتاج المواد الاساسية في مشاريع تملكها الدولة ، وتوسيع ملكية الدولة وسيطرتها على مؤسسات الاقراض . ان قطاعات البرجوازية هذه انجذبت سياسيا الى حزب الحرية السري لانكي .

ان الطاقات المعادية للامبريالية التي أبدتها البرجوازية الوطنية داخل حزب الحرية في الخمسينات بدأت تتضاءل في الستينات ، وتضاءلت أكثر في السبعينات ، بعد تشكيل حكومة الجبهة المتحدة .

ورغم ان هذه البرجوازية الوطنية استطاعت تعزيز نفسها **بفضل** الدولة ، فانها ظلت تعتمد ، بدرجة كبيرة ، على المواد الخام والآلات المستوردة ، وبالاخص في صناعات بدائل ـ الواردات الجديدة . وقد أدت أزمة العملة الصعبة التي بدأت في الستينات والعجز التجاري المزمن لدفع الحكومات التي تقودها البرجوازية الوطنية الى الاقتراض من

الوكالات المالية الامبريالية مثل صندوق النقد الدولي وغيره ؛ واغتنمت هذه الوكالة الفرصة لفرض شروطها على البرجوازية الوطنية . زد على ذلك أن انخفاض المستوى التكنولوجي وضيق السوق المحلي قاد قطاع البرجوازية الوطنية ، المهيمن على سياسات حزب الحرية ، للبحث عن مختلف أشكال التعاون والتكيف مع الشركات متعددة الجنسية والرأسمال الاجنبي الخاص بهدف زيادة كفاءتها الانتاجية ودخول أسواق جديدة في الخارج .

وأدى ذلك كله **الى تنامي ميول التذبذب والمساومة والتعاون مع الامبريالية والرأسمال الاجنبي** في صفوف قيادة حزب الحرية ، يقابله نمو مماثل في **العداء للطبقة العاملة وأحزاب اليسار والعناصر الراديكالية داخل حزب الحرية** ، التي صارت عقبة تعترض الاهداف الانانية الضيقة لهذه القيادة . ان الضرائب الباهظة على الاثرياء التي أعلنت في ميزانية ١٩٧٥ ، والتي كانت ستؤدي الى الحد من نمو الاثرياء وتقليص أرباحهم ، لاحت لهم على انها « القشة الاخيرة » ، الامر الذي دفعهم للبدء بمسيرة تحطيم الجبهة المتحدة (حزب الحرية + الحزب الاشتراكي + الحزب الشيوعي) وبسط سيطرتهم المباشرة على اتجاه الحكومة وسياسة حزب الحرية .

□ انهيار الجبهة المتحدة :

رغم ان القادة اليمينيين نجحوا في دفع القيادة العليا لحزب الحرية الى تبني قرار « لا مزيد من التأميمات » ، فقد فشلوا في المصادقة عليه في الاجتماع السنوي لحزب الحرية نهاية عام ١٩٧٤ . الا انهم تمكنوا من الحيلولة دون تبني قوانين تفرض الاجراءات الضريبية المعلنة في ميزانية ١٩٧٥ . واستثمروا بعض الاخطاء الذاتية والفئوية لقادة الحزب الاشتراكي ليعملوا على طرده من الحكومة والجبهة المتحدة عقب مؤتمرنا التاسع بقليل. وفشلت كل مساعي حزبنا ومساعي التقدميين داخل حزب الحرية للحيلولة دون ذلك ولاستعادة الوحدة .

وعمل قادة الجناح اليميني في حزب الحرية على اضعاف القوى اليسارية والراديكالية داخل الحكومة ، عقب طرد الحزب الاشتراكي ، وسعوا لفرض « قانون ضمان المستثمرين الاجانب » وقانون « مناطق التجارة الحرة » انسجاما مع سياستهم في التعاون مع الرأسمال الاجنبي الخاص . بيد انهم لم يستطيعوا امرار هذه التدابير جراء المعارضة القوية من جانب الحزب الشيوعي والنقابات العمالية والمنظمات الجماهيرية والعناصر التقدمية داخل حزب الحرية . الا انهم تمكنوا ، على أية حال ، من سحب

قانون الضرائب على الاغنياء وتقـــديم منافع جديدة للطبقة الرأسمالية في ميزانية عام ١٩٧٦ .

واضطر القادة البرجوازيون في حزب الحرية ، لفترة وجيزة ، الى الموافقـــــة على اتخاذ اجراءات تقدمية معينة مثل : توسيع الاصلاح الزراعي ليشمل الاراضي التي تملكهـــا الشركات ، وتأمـــيم بعض المؤسسات . ويرجع ذلك الى مزيج من العوامل مثل : (١) واقع ان الانتصار الذي أحرزوه على القوى اليسارية والتقدمية لم يكن قد تطور بعـد . (٢) الضغـوط الجماهيرية مـــن النقابات ، وبالاخص التي يقودها الحزب الشيوعي ، باتجاه المزيد من اجراءات التأميم .

واتبع حزب الحرية ، في هذه الفترة . سياسة التهدئة ازاء الحزب الشيوعي وحركته الجماهيرية ، مذعنا فقط حيثما يضطر للاذعان ، ومبديا موافقــة « مبدئية » للعديد من الاقتراحات وعاملا على اعاقــة تنفيذها في الممارسة . وعنيت الحكومة بالدخول في اتفاقيات مع الحكومة البريطانية وممثلـي الرأسمال البريطاني بخصوص دفـع التعويضات ، قبل تأميـم المزارع والوكالات وغيرها من الشركات البريطانية .

وبعد أن وطد الجناح اليميني في حزب الحرية مواقعه بوجه التوكيد المتزايد من جانب حزبنا عـلى دوره المستقل ، انتقل الى المرحلة الثانية من الحملة ، وهي التصفية الشامـــلة لكل القوى اليســاريـــة

والراديكالية من بقايا الجبهـــة المتحدة والحكومة . وبرز عداؤه الصريح للطبقة العاملة والقطاعات الجماهيرية الاخرى كالطلاب ، أكثر فأكثر ، وقام بقمـع اضراب عمـــال السكك في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧٦ وكانون الثاني (يناير) ١٩٧٧ ؛ واســاءة استخدام سلطـــة الدولة لتحطيم الاضراب التضامني (ليوم واحد) تأييدا لعمال السكك ، وخداع نقابات حزب الحرية بغية شل عمل الاتحاد العام لنقابات عمـــال سري لانكا . وأدى ذلك كله الــــى انسحاب حزبنا وبعض العنـــاصر اليسارية في حزب الحرية ، من الحكومة ومن الجبهة المتحدة .

ان حكومة حزب الحرية « لوحده » . بقيـادة الجنـــاح اليميني ؛ والتي حكمت سري لانكا قرابة ٥ أشهر قبل الانتخابات العامـــة في تموز ١٩٧٧ ؛ غاصت في سياسات مالية أدت الى تفكك اقتصادي واسع وتضخم متسارع ، ونقص حـــاد في الاغذية والسلع الاساسية ، وشلل في الادارة العامة للخدمات الاساسية مثل الصحـــة والنقل . وبفشل اليمين الحاكم ، في ارجاء الانتخابات العامة ، عمد الى حل البرلمان بصورة تعسفية لتجنب التصويت بـ « عـدم الثقة » ولاسكات النقد . واقترن ذلك بتزايد ايـذاء الخصوم السياسيين . ولكن أيا من هذا كله لم يستطع انقاذ حكومة حزب الحرية « لوحده » من الهزيمة في الانتخابات العامة .

- ٣ -

أسباب الهزيمة الانتخابية

يتحمل قادة الجناح اليميني في حزب الحرية المسؤولية الرئيسية عن الهزيمة النكراء التي منيت بها القوى المعادية للحزب الوطني المتحد في الانتخابات العامة لعام ١٩٧٧ .

وعلى حين لا توجد خلافات كبيرة ازاء السياسات الطبقية الاساسية التي اتبعها الجناح اليميني لحزب الحرية ، فان الحزب الوطني المتحد والصحف الاحتكارية ركزت (بعد الانتخابات) هجومها على بعض الجوانب الفوقية والذاتية المسؤولة عن فشل حزب الحرية . وتتضمن هذه الجوانب : تدعيم نفوذ عائلة باندرانايكا ، اساءة استخدام السلطة ، انتهاك الحريات الديمقراطية ، الانتقام من الخصوم السياسيين ، وغير ذلك مما جرى في ظل حالة الطوارىء الممتدة لفترة أطول مما ينبغي ، هذا اضافة الى تأسيس نظام سياسي يقوم على التقرب الشخصي أو العائلي غزا كل مجالات الحياةالعامة وفتح الباب على مصراعيه لمختلف أشكال الانتهازية والفساد وما شاكلهما .

ورغم ان كل هذه العوامل السلبية لعبت دورا في تقليص ونسف التأييد الذي كانت تتمتع به

حكومة الجبهة المتحدة سابقا ، وبالاخص في صفوف البرجوازية الصغيـــرة والانتلجنسيا ، فان السبب الرئيسي للهزيمة يكمن في الطـــابع الطبقي للخط السياسي الذي سارت عليه قيادة حزب الحريـة ، ونقصد بالتحديد **دعم الصلات الرأسمالية ومنـــع التغييرات من تقويض التطور الرأسمالي أو الحـــاق الضرر به** . ان التشديد على ذلك أمر ضروري فـي ضوء المساعي الراهنة التي تبذلها بعض الاوساط التي تعتقد ان كل ما نحن بحاجة اليه لاعادة توحيد اليسار والقوى الديمقراطية لا يزيد عن تغيير أشخاص فـي قيادة حزب الحرية .

□ السياسات الرأسمالية تحبط التطورات التقدمية

ان سياسة التطور باتجاه رأسمالي لم تدفـــع قادة الجناح اليميني في حزب الحريـــة الى نسف الجبهة المتحدة وحسب ، بل أدت الـــى خلق عقبـة تعترض وتتناقض ، وحتى تحبط ، بمديات مختلفة ، التقـــدم السياسي والاجتماعي والاقتصادي الذي حققته الاحزاب اليسارية والقوى المعاديـة للامبريالية خلال فترة ١٩٧٠ ـ ١٩٧٧ .

وهكذا رغم احراز الاستقلال السياسي خـلال

هذه الفترة واتخاذ خطوات معينة باتجاه الاستقلال الاقتصادي في قطاع المزارع وتجارة الاستيراد والتصدير، فقد ظل اقتصاد سريلانكا المتخلف مرتبطا بالسوق الرأسمالي العالمي الذي يعاني من أزمة ، وظل الجناح اليميني في حزب الحرية قادرا على احتواء التغيرات الاجتماعية ـ الاقتصادية في اطار العلاقات الرأسمالية مما أدى الى ازدياد التبعية للاقتصاد الرأسمالي العالمي والرأسمال المالي الامبريالي . وهذا بدوره أفضى الى قبول أوسع باشتراطات الامبرياليين واضعاف الاستقلال السياسي خطوة خطوة .

وبنفس الطريقة نجد ان الكفاءة والتأثير السياسي اللذين كان ينبغي أن يتمخضا عن توسيع قطاع الدولة في هذه الفترة ، قد أحبطا بسوء الادارة الاقتصادية ، والبيروقراطية ، والفساد والمحسوبية التي نجمت عن سياسة الجناح اليميني ، الذي كان يقوده أساسا لصالح التطور الرأسمالي الخاص ، ازاء المؤسسات المؤممة ومشاريع قطاع الدولة .

بل ان الاجراءات الراديكالية ، كالاصلاح الزراعي ، لم تأخذ دورها السياسي الذي كان ينبغي أن تأخذه ، جراء القيود الرأسمالية التي أحاطت بها . ذلك ان « السقف » الاصطناعي المرتفع الذي وضع

للحد الاعلى من ملكية الارض خلق وضعا لم ينتفع معه أكثر الفئات تعرضا للاستغلال من سكان الريف ، ونقصد بالتحديد فقراء ومتوسطي الفلاحين وشغيلة الريف . ان السياسة المتعلقة بالقروض والاسعار المضمونة والاعانات الزراعية وبيع أراضي الدولة في « المستعمرات » الزراعية ، كانت تميل أكثر لصالح أثرياء الريف وتشجع نمو شريحة من « الكولاك » . ورغم ان فئات من الشبان معدومي الملكية استوطنوا في تعاونيات الاصلاح الزراعي ، فانهم لم يحصلوا على حقوق الملكية أو حقوق الاستخدام كشغيلة . وقد جرت عملية توطينهم بعد تهجير قسري .

أما السياسة التي اتبعها قادة الجناح اليميني بالنسبة للطبقة العاملة التي كانت في مقدمة النضالات التي مهدت الطريق لصعود الجبهة المتحدة الى السلطة عام ١٩٧٠ ، فقد كانت سياسة تراجعية. فالهبوط في الاجور الحقيقية للعمال جراء التضخم لم تعوض قط . أما الزيادات الاجرية التي حصل عليها العمال فقد جاءت بعد تهديدات جدية من جانب النقابات بعمل شيء ما . ولم يجر تشريع « ميثاق العمال » الذي تبجحوا به كثيرا ، في حين تعرض الاتحاد العام لنقابات العمال الى مناورات نقابات حزب الحرية بهدف شله من خلال ما يسمى مبدأ « لا مفاوضات مع عمال مضربين » ، الذي تحول الى

نص مقدس أدى الى مجابهات مفتوحة مـــع الطبقة العاملة وقمع العديد من نضالاتها .

وبرزت مظاهر مماثلة عـلى التذبذب والتراجع في ميدان السياسة الخارجية . وتضاءل المحتـوى المعـــادي للامبريالية في سياسة عدم الانحيـــاز بالتدريج مع تنامي الاعتماد على رأس المال الامبريالي وازدياد السعي لمختلف أشكال التعاون مع رأس المال الاجنبي الخاص .

☐ أخطاء الاحزاب اليسارية :

على حين تعد قيادة الجنـاح اليميني في حزب الحرية والسياسات التي اتبعتهـا المسؤول الرئيسي عن ابعاد القوى الجماهيرية التـــي ساعدت الجبهة المتحدة على احراز النصر في الانتخابات العامة لسنة ١٩٧٠ ، فان عمل الاحزاب اليسارية داخل الجبهـة وحكومتها **لم يكن خاليا من الاخطاء والهفوات** . وقد أسهمت هذه الاحزاب بهزيمة القـوى المعادية للحزب الوطني المتحد ، بشكل عام ، وهزيمـــــة الحركـة اليسارية بشكل خاص ، في الانتخابات العامة لسنة ١٩٧٧ . وقد جرى تحليل هـــذه الاخطاء في القرار الذي أقرته اللجنة المركزية حول نتـــائج الانتخابات العامة ، وذلك في آب (اغسطس) ١٩٧٧ ، كما جرى تحليل هذه الاخطاء بتفصيل أوسع في قرار النقـد

الذاتي الذي تبنته اللجنة المركزية في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٧ .

ان قرار حزبنا بالاتحاد مع حزب الحرية والحزب الاشتراكي عام ١٩٦٨ لانزال الهزيمة بحكومة الحزب الوطني المتحدة . ونضالنا المشترك مع هذين الحزبين في الانتخابات العامة لسنة ١٩٧٠ التي أدت الى النجاح في هزيمة الحزب الوطني المتحد ، وتعبيد الطرق أمام العديد من الاجراءات التقدمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، كان قرارا صحيحا . أما مسألة هل ان التنفيذ الفعال للبرنامج المشترك للجبهة لعام ١٩٦٨ كان سيكون أفضل بوجود حزبنا داخل الحكومة أو بوجوده خارجها فانها ، على أية حال ، بحاجة الى دراسة أعمق في اطارها التاريخي المناسب قبل صياغة أي استنتاج نهائي .

لا ريب ان هناك أخطاء ذاتية مثل نمو الميول البيروقراطية وأخطاء في أسلوب العمل ، وما تلاه من انفصال عن الامزجة الجماهيرية السائدة ، الا ان الخطأ الرئيسي الذي ارتكبته أحزاب اليسار ، بدرجات متفاوتة ، ناجم عن أخطاء سياسية **تتسم بطابع انحراف يميني .**

وقد تجلى ذلك ، على وجه الخصوص ، في **عدم أخذ ميزان القوى الفعلي داخل الجبهة المتحدة وحكومتها بعين الاعتبار بشكل واقعي** . وأدى ذلك ،

بدوره ، الى **استصغار قوة البرجوازية الوطنية في حكومة الجبهة المتحدة ، ومغالاة في تقدير القوى اليسارية والراديكالية ، ومغالاة في تقدير امكانات الجبهة المتحدة وحكومتها ودرجة الوعي السياسي للجماهير .**

ان عمل الجبهة المتحدة في بيئة رأسمالية وكون حزبها الرئيسي ، حزب الحرية ، بقيادة البرجوازية الوطنية التي كانت معاداتها للامبريالية تزداد تذبذبا ، ومواقفها المناهضة للطبقة العاملة تزداد حدة ، ان ذلك كله كان يستدعي درجة عالية من يقظة الاحزاب اليسارية ازاء مراوغات الجناح اليميني وتأثر أعضائها ومؤيديها بالممارسات والاساليب المنبوذة التي تميز الاحزاب البرجوازية .

غير ان التقييم الذاتي تغلب على التحليل الطبقي العلمي . وأدى ذلك الى الاعتماد على المناورات على مستوى الوزارة والهيئات العليا للجبهة المتحدة **اكثر من الاعتماد على التعبئة الجماهيرية** استنادا للسياسات التقدمية التي تطالب بها القوى اليسارية والراديكالية . ونتيجة لذلك **فشلت** الاحزاب اليسارية مرارا في الاحتفاظ **بهويتها الخاصة المتميزة** ، وصارت ترتبط ، في أذهان الناس ، بالعديد من السياسات الخاطئة لقادة حزب الحرية .

وحدث ذلك ، بوجه خاص ، حين شارك

الحزب الاشتراكي ، خلال الصعوبات التي عانتها الجماهير في فترة ٧٢ ـ ١٩٧٣ ، قادة حزب الحرية فيدعوة الجماهير الى « التضحية » و « التقشف » .

وتجلى ذلك أيضا في فشل حزبي اليسار ، على عكس عهدهما السابق ، في مكافحة : (١) الهجوم على الحريات الديمقراطية . (٢) تمديد حالة الطوارىء بدون مبرر والتجاوزات التي جرت في ظلها . (٣) التمييز الذي مورس ضد الاقليات القومية . (٤) نمو مراكز قوى غير دستورية .

وبقدر ما يتعلق الامر بالحزب الشيوعي ، فان تجربة عملنا في حكومة الجبهة المتحدة تبين ان **الانحراف اليميني** وجد تعبيره السياسي في النقاط التالية :

(١) عدم التطبيق الصحيح لتاكتيك « الوحدة والصراع » ازاء قيادة حزب الحرية .

(٢) المساواة الخاطئة لحكومة ائتلاف حزب الحرية ـ الحزب الاشتراكي ـ الحزب الشيوعي بالجبهة المتحدة التي دعت مؤتمرات الحزب السابقة الى اقامتها لتنفيذ واستكمال مهام المرحلة الوطنية الديمقراطية . وأدى هذا ، **في الممارسة ، الى اعتبار الدفاع عن والحفاظ على حكومة الجبهة المتحدة المهمة الرئيسية في كل المراحل** ، حتى وقت بروز

التناقضات والتصادمات بين حكومة الجبهة المتحدة والحركة الجماهيرية .

(٣) تأخر حزبنا عن عملية البدء بالانفصال عن الحكومة . كان علينا البدء بذلك في وقت اقرار ميزانية ١٩٧٦ ، حين اتضح ان جهودنا لاعادة توحيد الجبهة المتحدة لن تتكلل بالنجاح ، وان الجناح اليميني عزز هيمنته على قيادتها . الاأننا ، عوضا عن ذلك ، انتظرنا حتى نهاية عام ١٩٧٦ بغية الخروج من الحكومة .

ورغم ان الجبهة اليسارية المتحدة التي تشكلت في مايس (مايو) ١٩٧٧ بين الحزب الاشتراكي وحزبنا وحزب الشعب الديمقراطي طرحت ، بشكل صائب ، الحاجة الى بديل سياسي وقيادة بديلة للشؤون الوطنية يتزعمها اليسار ، فانها قد جاءت متأخرة كثيرا بحيث لم يكن بوسعها تحقيق أي تأثير جدي . ونتيجة لذلك منيت حركة اليسار بخسارة فادحة في الانتخابات العامة .

— ٤ —

سياسات الحكومة الجديدة
للحزب الوطني المتحد

يرجع انتصار الحزب الوطني المتحد في الانتخابات العامة لسنة ١٩٧٧ الى عدة عوامل .

لقد استثمر هذا الحزب، بمهارة ، كل مساوىء قادة حزب الحرية وأخطاء الاحزاب اليسارية وانهيار الجبهة المتحدة ، محولا اياها لصالحه . وأفلح الحزب الوطني في اخفاء أهـــدافه الرجعية الحقيقية خلف سلسلة مـــن الوعود الديماغوجية لمختلف الفئات الاجتماعية . وليس بوسع هذا الحزب ، كما ليس في نيته ، الالتزام بهذه الوعـــود ـ وبالاخص تلك التي أغدقت على الجماهير مؤملة اياها بالمزيد من الوظائف، وبأسعار أدنى ، وحياة أفضل .

لقد تمكن الحزب الوطني المتحد من تقديم نفسه للساخطين أو المتعضين سياسيا مـــن سوء حكم حزب الحرية على انه القـــوة الوحيدة ـ المناهضـة للحزب الحاكم ، القادرة على تشكيل حكومة .

بالاضافة الى ذلك نظم هذا الحزب شبكـــة تنظيمية ممتازة تتولى شـؤون الانتخاب والدعاية ، وحصل على موارد مالية ضخمة .

☐ صورة جديدة

لقد أفلح الحزب الوطني المتحد ، جزئيا ، في خلق صورة جديدة لنفسه تظهره على انه حزب جرى اصلاحه ، ولـــديه توجيهات ديمقراطية وليبراليـة ويعتزم بناء « مجتمع عادل » .

لقد انبثقت « الصورة الجديدة » للحزب الوطني المتحد من ادراك بعض قادته ، خصوصا بعد الهزائم الانتخابية التي مني بها في ١٩٥٦ - ١٩٦٠ و ١٩٧٠ ، لضرورة توسيع قاعـــدته السياسية والاخذ بعين الاعتبار التغيرات الاجتماعية ـ الاقتصادية والتبدلات في هيكل السلطة ، والاصطفاف الجديد للقوى الطبقية الذي جرى منذ عام ١٩٥٦ .

ان القاعدة التقليدية للحزب الـوطني المتحد ، التي تستند على البرجوازية الكومبرادورية وسـادة الارض والنخبة الاجتماعية ذات الثقافة الانكليزية ، اخذت بالتآكل . ذلك ان سيـاسة السيطرة عـلى الاستيراد وصناعة بدائـل الواردات وازدياد نصيب الدولة والتعاونيات في تجارة التصـدير والاستيراد ادت الى تضييق القـــاعدة الاقتصادية للبرجوازية الكومبرادورية وأرغمت فئات عديدة منها على البحث عن مجالات استثمار جـــديدة في صناعات بدائل الواردات وغيرها مـــن الصناعات . كما ان نمـــو الانتلجنسيا ، وجعل السينهالية اللغـــة الرسمية ، قوض النفوذ السياسي للنخبة ذات الثقافة الانكليزية، وجعل البرجوازية الصغيرة المتعلمة (اللغة السنهالية) والمدينية المنشأ ، قوة اجتماعية انتخابيـة متنفذة . اما الاصلاح الـــزراعي ، وبالاخص تأميم الاقطاعيات الكبيرة ، فقد اضعف النفـوذ السياسي والاجتماعي لسادة الارض وكبار المزارعين .

ان هذا الوضع جعل من الضروري ، بالنسبة للحزب الوطني المتحد ، ان يجذب الفئات الاجتماعية التي كانت تسير في السابق وراء حزب الحرية . وازدادت ضرورة ذلك في ضوء نمو البرجوازية الصناعية (التي كانت تبدي خوفا متزايدا من تحالف حزب الحرية مع أحزاب اليسار) وصغار المنتجين ، وصغار ومتوسطي التجار ، والبرجوازية الصغيرة في الريف والمدينة . ولغرض احباط تأثير الاحزاب اليسارية ، دخل الحزب الوطني ميدان النقابات العمالية ، وسعى لبناء قاعدة له وسط العاطلين وشبه العاطلين من الشباب مع وعود بتشغيلهم ، وغير ذلك من المغريات .

واستنادا الى هذه الحاجة لتوسيع القاعدة السياسية للحزب الوطني ، يجنح السيد ج.ر. جاياوردانا في اقصاء شلة عائلة سيناتاياكي وانصاره الذين ظلوا يهيمنون على شؤون الحزب الوطني منذ تأسيسه ، وبرز بوصفه قائدا جديدا لهذا الحزب . ولم يعمل السيد جايا وردانا * على تحدي سياسة الجناح اليميني لحزب الحرية في دعم التطور الرأسمالي ، فصلة القرابة بينه وبين مثل هذه السياسات كانت وثيقة لدرجة دفعته لان يقترح ويعمل من أجل دمج الحزب الوطني والجناح اليميني

---

* رئيس سري لانكا حاليا .

من حزب الحرية في اطـــــار ما يسمى ب « حكومة وطنية » . وعوضا عن الهجوم علـى الخط السياسي الرئيسي لحزب الحرية ركز جايا وردانا ضرباته على العصبة العائليـــــة ، والمحسوبية والفساد ، وسوء استخدام السلطة من قبل قـــادة حزب الحرية . واستثمر على نحو ديماغوجي الصعوبات التي كـــان يعانيها الشعب دون أن يقدم سياسة بديلة أو حلولا محـــددة .

□ الالوان الحقيقية

منذ أن تسنم الحزب الـــوطني ادارة الحكومة الجديدة في تمـــوز ١٩٧٧ ، أخـــذ يظهر ، خطوة فخطوة ، طابعه الطبقي الحقيقي وأهدافه الرجعية . **فقد أظهر انه شأن سلفـه السابق ، حزب الحرية ، يزمع السير على سياسة التطـــور الرأسمالي ولكن بسعة أكبر وقسوة أكثر .**

وتعمل الحكومة الجديدة عـــلى تدعيم التطور الرأسمالي بالوسائل الاقتصادية والسياسية ، رغـم ان هذا التطور في مرحلة متقدمة من الازمة .

على **المستوى الاقتصادي** تعمل حكومة الحزب الوطني على :

(آ) اعطـــــاء الطبقة الرأسمالية ، الاجنبية

والمحلية ، حرية جمع الثروة بإيصال فرص الاستغلال أمامها الى الحد الاقصى .

ولتحقيق ذلك فـــان « الضوابط » المحدودة المعمول بها سابقا ـ بالاخص في مجـال الاستيراد ، والاسعار ، والتبادل ـ ألغيت تماما . كما أبطلت كل مساعي توجيـــه العمليات الاقتصادية مــن خلال التخطيط رغم محدودية وضعف فاعلية ما كان قائما منها . وتركت التنميـــة لـ « حسن نوايا » الطبقة الرأسمالية والتفـــاعل العفوي لقوى السوق غير المقيدة .

(ب) البدء باقامة بنية كولونيالية جديـدة . يتضح ذلك من « قانون لجنـــة كولومبو الاقتصادية الكبرى » الذي يقوض استقلال سري لانكا باقامتـه جيبا اقتصاديا دخيلا أو أكثر في البــلاد حيث يمكن للرأسماليين الاجانب العمـــــل دون التقيد بقوانين البلاد التي توجــه النشاط الاقتصادي وتحد مــن الاستغلال وتحمي حقوق العمال .

(ج) تعميق تبعية سري لانكا للوكالات الماليـة الامبريالية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي عبر القبول ، الكلي تقريبا ، بالسياسات التي حاولت هذه الوكالات فرضها على الحكومات السابقة وانتهت اما الى الفشل أو الى نجاح محدود جدا في السابق.

ويتجلى ذلك مــن خلال التخفيض الكبير لعملة

سري لانكا : الروبية ، وتقليص دعم أسعار الاغذية في أول ميزانية لحكومة الحزب الوطني . وقد سمحت الحكومة لصندوق النقد الدولي بتعيين ممثليه في وزارة الخزانة والبنك المركزي لضمان تنفيذ الحكومة لاوامره الاقتصادية .

وفي نفس الوقت وصل الاقتراض الخارجي الى مستويات لم يصلها من قبل : ٦٠٠٠ مليون روبية ، وذلك دون ابلاغ الشعب بالشروط المسبقة لهذه القروض ومعدلات الفائدة ، وفترة التسديد ، أو المدفوعات الاخرى لقاء مثل هذه القروض .

(د) خفض مستويات معيشة الشعب بغية توفير الموارد لانفاقها على المزيد من التنمية الرأسمالية .

ويتضح ذلك من خلال تقليص دعم السلع للمستهلك ، والخفض المتعمد للاجور والمداخيل الحقيقية ، وزيادة التضخم بشكل مقصود .

(هـ) ازالة التغيرات التقدمية ، الى أقصى حد ممكن ، التي تحققت في ميدان العلاقات الاقتصادية خلال العقدين الماضيين ، وبشكل خاص بين ١٩٧٠ و ١٩٧٦ .

فباسم اقامة « اقتصاد حر وعادل » تولت حكومة الحزب الوطني ، أو أعلنت ، اتخاذ سلسلة

من الاجراءات الهادفة الى وقف أي توسع آخر في القطاع العام .

وتحت ستار تصحيح « الاساءات السياسية » المزعومة أعيدت الشركات والاراضي المؤممة الى مالكيها السابقين .

وسمح للرأسماليين بالتغلغل في المؤسسات المؤممة ، اما بشكل حملة أسهم مشاركين . أو كمدراء ، أو السماح لهم بمنافستها بشروط مناسبة جدا .

ومن جديد أعيدت نشاطات البناء ، التي كانت حكرا على القطاع العام ووكلاء الدولة ، الى مقاولي القطاع الخاص .

وتعرضت الحركة التعاونية بوجه خاص الى هجوم شديد في قطاعي تجارة المفرق والجملة على حد سواء .

وفي المجال الزراعي أيضا بدأت عملية مماثلة ، جرى خلالها حل مؤسسات القطاع العام التي أقيمت بموجب الاصلاح الزراعي ، أو استعيض عنها بمركز زراعي أعلى يعملَ على دفع الزراعة للتطور على أساس رأسمالي . وتعتزم الحكومة حل كل التعاونيات الزراعية والشركات الزراعية التابعة للدولة ، مع دعوة المالكين السابقين لتولي ادارتها .

كما أوقف العمل بقانون الانتاجية الزراعية وقانون الاراضي الزراعية ، وحلت لجان الانتاج الزراعي والحصاد ، وبذلك بقي عشرات المئات من الفلاحين ، ممن تركوا الارض التي زرعوها ، بدون أي وسيلة للعيش أو البقاء .

□ تغييرات سياسية

في **الميدان السياسي** أيضا ، تسعى حكومة الحزب الوطني الى تغيير أشكال **الديمقراطية البرجوازية** القائمة من قبل ، لكي تضمن بصورة أفضل استمرار التطور الرأسمالي .

ان التعديل الدستوري الثاني الذي يقلص استقلالية وسلطات البرلمان ، ويمنح العديد من هذه الصلاحيات للرئيس السيد ج. ر. جايا وردانا ، ليس الا مثالا واحدا على ذلك .

وكذلك شأن التعديلات المقترحة على عملية الانتخاب والتي تهدف الى ادامة حكم الحزب الوطني لاطول أمد ممكن ، ومنع اقامة جبهات انتخابية موحدة ضده ، وأخيرا ، في حالة خسارة الحزب الوطني في الانتخابات العامة ، ضمان نظام «الحزبين» البرجوازي ـ الديمقراطي ، حيث يحل حزب الحرية محل الحزب الوطني ، دون ان يحيق الخطر بالنظام

الرأسمالي ، وضمان أن لا تحصل أحزاب اليسار على أكثر من تمثيل رمزي .

ان توسيع سيطرة واحتكار الحزب الوطني على وسائل الاعلام قد تحقق بالاستيلاء على مجموعة صحف تايمس ـ لانكاديبا . واستخدم هذا الاحتكار لتمجيد الحزب الوطني واحاطة جايا وردانا بهالة مجد شخصي ، وتلفيق وحجب أخبار الخصوم السياسيين وبخاصة الجبهة اليسارية المتحدة ، والحزب الشيوعي .

□ قمع :

يقوم الحزب الوطني ، في نفس الوقت ، بتحديث جهازه القمعي لمواجهة التحديات المتوقعة من الطبقة العاملة وحركة اليسار ، ويستعد ، اذا اقتضت الضرورة ، لفرض أشكال أكثر تسلطية من الحكم . ونجد انه الى جانب الصلاحيات الواسعة الممنوحة للرئيس الجديد هناك ما يلي :

(١) تجنيد قوة بوليس خاصة احتياطية منتقاة على يد الحزب الوطني ، تماثل في عددها قوة البوليس النظامي .

(٢) تشديد مختلف أشكال الاعتداء والمطاردة للخصوم السياسيين ، والعديد منها خرق صريح للقانون .

(٣) حظر التظاهرات ، ومنــــع استخدام مكبرات الصوت في الاجتماعات العامة .

(٤) تعديل قانـــون الحصانة لمنـــع الافراد والصحف من انتقاد أعضاء البرلمان .

(٥) اجراء تعديلات عــــلى قوانين النقابات للحد من الحقوق النقابية واعفاء الشركات والمؤسسات العاملة ضمن « مناطق التجارة الحرة » مــن الالتزام بالعديد من القوانين التي تحمي مصالح العمال .

— ٥ —

عدم استقرار حكومة الحزب الوطني

برغم حصول الحزب الوطني عــــلى الاغلبية الساحقة في البرلمان وسعيــه لترسيخ وجودها فــى السلطة ، فان حكومة هذا الحزب تستند الى أســس تفتقر الى الاستقرار .

فعلى الصعيد العالمي ، تتفاقم الازمة العميقــة للاقتصاد الراسمالي العالمي بشكل خطير مؤثرة حتى على أكثر البلدان الرأسمالية تطــورا . وعليه فان امكانية الحصول عــلى « المساعدة » منها الى المدى الذي تأمله وتحتاجه حكومة الحزب الوطني ، محدودة جدا . زد على ذلك ان الشروط المسبقــة السياسية

والاجتماعية ـ الاقتصادية التي تصر عليها الهيئات المالية الامبريالية ، بل وحتى أسواق الرأسمال الاجنبي الخاص في الخارج ، قبل الموافقة على تقديم « المساعدة » انما هي شروط يصعب تحملها اقتصاديا، ومفجرة سياسيا .

ان السياسات الاقتصادية التي تقبلتها حكومة الحزب الوطني مقابل الحصول على « مساعدة » من صندوق النقد الدولي **تثير انقسامات** ، من الآن ، في صفوف الطبقة الرأسمالية . وهذه الانقسامات ، بدورها ، تعكس نفسها على شكل تناقضات من داخل الحزب الوطني وفي صفوف أنصاره .

ان الغاء ضوابط الاستيراد والتبادل قد أثار احتجاجا حادا من جانب قطاعات واسعة من البرجوازية الصناعية الجديدة التي نمت في ظل كنف هذه الضوابط .

وتجد العديد من الصناعات الصغيرة والوسطى، التي تعتمد على المواد الاولية وقطع الغيار المستوردة، تجد صعوبة في مواصلة عملها بعد تخفيض العملة الوطنية . ان السياسة السعرية التي تتبعها الحكومة ، بالنسبة للطحين والسكر ، تؤدي الى تدهور انتاج الرز من جهة ، وتؤذي صغار منتجي السكر المحليين من جهة أخرى .

ان التحذيرات العلنية التي يطلقها بعض

المتحدثين البارزين في الحزب الوطني من ان السياسة الاقتصادية والمالية للحكومة سوف تقلص الدعم الذي يتلقاه الحزب الوطني من كبار الصناعيين وصغارهم ؛ ومناشداتهم بأن يكون للجانب السياسي الاولوية على « النظريات » الاقتصادية . ان هذه التحذيرات والمناشدات ليست سوى علامة على الصراع السياسي الذي بدأ ينمو داخل الحزب الوطني .

غير ان الشيء الاهم يكمن في احتدام التناقضات القائمة بين حكومة الحزب الوطني والشعب بما في ذلك قطاعات واسعة صوتت للحزب الوطني وهي مضللة بفعل الوعود الديماغوجية بتوفير ٨ ليبرات من الحبوب في الاسبوع لكل فرد ، وبتخفيض الاسعار وحل مشكلة البطالة .

ان أسعار السلع الاساسية قد ارتفعت ارتفاعا حادا منذ تسلم الحزب الوطني للادارة . ويزداد الوضع سوءا بعد الغاء الرقابة على الاسعار ، وتخفيض قيمة الروبية . وسيفضي ذلك ، لاحقا ، الى خفض الاجور والمداخيل الحقيقية ، وخفض مستويات المعيشة المتدنية أصلا ، الى مستويات أدنى .

ان خطط « التنمية » الرسمية المعلنة (تقتصر لحد الآن على فتح « مناطق التجارة الحرة » ، وبناء ١٠٠ الف وحدة سكنية ، واستكمال مشروع ماهافيلي في ست سنوات) غير واقعية ولا يتوقع أن تحقق

أهدافها ، وهي ضيقـــــة جدا بحيث لن تترك اثرا ملموسا على مشكلة البطالة .

وعلى حين ان الصعوبات التي تعانيها الجماهير تتضاعف ، يجري توفير المـــواد الاستهلاكية المترفة للشريحة العليا ، هذه المـــواد التي لم يكن بالوسع الحصول عليها سابقا بسبب قيود الاستيراد .

◻ زوال الوهم

ان ذلك كله يؤدي الى زوال **الاوهـــام** سريعا بصدد حكومة الحزب الوطني . وبالرغم من تهديدات ومناشدات الحكـــومة للتجار بالامتناع عـــن الربح الفاحش والاكتناز ، يصعب عـــلى حكومة الاتحـــاد الوطني الحفاظ عـــلى ادعاءاتها بأنها تضع مصـــالح الشعب فوق المصالح الضيقة .

ومن شأن ذلك أن يزيد عزلة الحزب الوطني عن الشعب ويــؤدي ، حتما ، الــى تنامـي المجابهـة والصدامات بينهما .

ورغم أن المعارضة الشعبيـــة تنمو بشكل غير متسق ، فان الحـــزب الوطني يـدرك **ان النضالات الجماهيرية خارج البرلمان ستكون الشكـل الرئيسي للمعارضة في الفترة القادمة** . ان آفاق حكـم البلاد في فترة تتبدد فيها أوهام الجماهير وتتصاعد فيهـا

النضالات الجماهيرية ضد سياسات الحكومة ، آفاق تثير قلق الحزب الوطني طالما انه لا يمتلك اية حلول حقيقية لمشكلات الشعب المحتدمة ، وطالما ان حلبة الصراع الجماهيري هي ميدان ضعف للحزب الحاكم. ان حقيقة تصويت ٢٫٥ مليون انسان ضد الحزب الوطني في الانتخابات العامة الاخيرة ، تذكر الحكومة دوما ان الاغلبية الكبيرة التي تتمتع بها في البرلمان ليست انعكاسا دائميا للوضع خارج البرلمان .

— ٦ —

النضالات الجماهيرية — مهمات وأهداف

ان تطوير النضالات الجماهيرية الموحدة لمقاومة سعي حكومة الحزب الوطني لتقويض الاستقلال السياسي وسيادة الشعب ، وانتزاع ما أحرزه من منجزات ، وانتهاك حقوقه الديمقراطية وخفض مستوى معيشته ، هي مهمة آنية وملحة تواجه الحزب في الفترة المقبلة .

الا ان هذه النضالات الجماهيرية ستكون ، بسبب طبيعتها ، محدودة الاهداف . وستتركز على مختلف القضايا ، وستاخذ شكل نشاطات موحدة تضم طبقة او شريحة اجتماعية واحدة او اكثر ، او

قطاعات منها ، ويتوقف ذلك على كيفية تأثرها باجراء أو اجراءات الحكومة .

ويتعين على حزبنا ، والحركة اليسارية ، أن يحسبا بشكل واقعي المستوى الفعلي للوعي السياسي ومدى الاستعداد الحقيقي لخوض النضال الذي يتميز به كل قطاع جماهيري في وقت معين وازاء قضية معينة . وينبغي ألا نندفع أكثر مما ينبغي ولا نتأخر عن الوعي الجماهيري ، وأن نسعى ، في كل الاوقات ، لزج أوسع القطاعات الجماهيرية حتى في قضايا لا تمس سوى قطاع واحد . وينبغي أن نحاول أيضا كسب دعم وتضامن القطاعات الاخرى . وبالمثل ، يتعين علينا ، في الحملات والنضالات الجماهيرية ، اعطاء **الاولوية** للقضايا التي **تمس أوسع القطاعات .**

ان تفاوت مستوى الوعي السياسي والاستعداد النضالي في صفوف الشعب بسبب العديد من الاوهام والارتباكات السائدة في صفوفه تقتضي منا توجيه النضالات بطرق متنوعة استنادا الى الوضع الملموس في كل حالة . ويمكن أن تتراوح هذه الطرق من حملات التوعية ، الى جمع التواقيع ، مرورا بالاضرابات السياسية والاقتصادية ، ومسيرات الاحتجاج، وغيرها من الاشكال المناسبة لكل وضع . ويمكن بالطبع الجمع بين شكلين او اكثر من النضال.

وعلى حزبنا أن يكـــون متهيئا للعمل مع كل القوى المستعدة للمشاركة في مثل هـــذه النضات بصرف النظر عن منظـورها السياسي وموقفها فـي الانتخابات السابقة .

وينبغي ألا تكون النشاطات الجماهيرية دفاعية محضة . اذ ان من الضروري تعبئـة وتوحيد مختلف الطبقات الاجتماعية التقدميـــة في النضال المطلبي اليومي ومن أجـل تحقيق المطـــالب الاقتصادية والسياسية ، واحراز التقدم الاجتماعي .

□ الطبقـة العاملة

يتوجب ، في هذا الاطار ، اعطاء الاولوية للطبقة العاملة ، أكثر الطبقات ثبـاتا وكفاحية في النضال ضد الامبرياليـة والكولونيالية الجديـدة والرجعيـة والتسلطية والرأسمالية ، ومختلف أشكال الاستغلال الاجتماعي ، ومـن أجـل الطريق الاشتراكي . وهذا يؤهل الطبقة العاملة ، أكثر من أي طبقـــة أخرى ، لتوحيـــد وقيـــادة القوى الديمقراطية والمعـادية للامبريالية في النضالات المشتركة .

ان الوحـــدة الواسعة للحركة النقـــابية التي تحققت بمبادرة من الرابطة المركزية للنقابات العمالية والمركز العام لمنظمة النقابات العمالية ورابطة النقابات

العمالية ، لمكافحة الهجوم على الطبقة العاملة في أول ميزانية لحكومة الحزب الوطني ، ومواجهة مساعي تدمير الحقوق النقابية ، ظاهرة تستحق الترحيب . وينبغي **بذل كل الجهود الممكنة لتوسيع وحدة العمل هذه** وجذب المنظمات النقابية الاخرى المستقلة ، وكذلك اللجنة المركزية للعمال برغم ميل قادتها للحزب الوطني .

ويتعين ، بهذا الخصوص ، وضع برامج مطلبية مشتركة للمراكز النقابية المتعاونة ، بحيث تمثل المطالب العامة الآنية للعمال والمستخدمين . وينبغي شن الحملات لبناء أوسع وحدة عمل لكل النقابات من أجل تحقيق هذه المطالب .

ويتوجب على هذه البرامج المطلبية أن تولي اهتماما خاصا بمشكلات عمال المزارع والعاملات والعاطلين ، الذين يؤلفون ذلك القطاع من الشغيلة الذي يعاني صعوبات جمة .

ان المطالبة بتعويض العمال عن هبوط الاجور الحقيقية جراء تخفيض قيمة الروبية ، واحباط مساعي الغاء الحقوق النقابية للعمال ، والمطالبة بأجر متساو لقاء عمل متساو ، ودفع المعونات الكافية للعمال العاطلين بدون تمييز .. الخ ، ان هذه وغيرها من المطالب يجب أن تجد مكانها في مثل هذا البرنامج سوية الى جانب المطالب الاخرى التي توحد

الطبقة العاملة مع قطاعات جماهير المدن والريف مثل تخفيض تكاليف المعيشة .

وعلى كل أعضاء الحزب العاملين في النقابات أن يقرنوا كفاحهم من أجل المصالح الاقتصادية للطبقة العاملة بعمل سياسي مضاعف في صفوف العمال بهدف مكافحة الميول الانتهازية والاقتصادية داخل حركة الطبقة العاملة ، وتعريف العمال ببرنامج وسياسات حزبنا وبأفكار الماركسية ـ اللينينية ؛ والعمل ، انطلاقا من ذلك ، على بناء منظمات حزبية وبناء منظمات لعصبة الشبيبة الشيوعية في صفوف العمال .

□ الفلاحون ، والجماهير الريفية

ان العمل في صفوف الفلاحين وجماهير الريف . الذي أهمل اهمالا كبيرا من قبل الحزب والحركة اليسارية بوجه عام ، ينبغي أن يستعيد نشاطه ويندفع الى أمام .

وترجع أهمية مثل هذا العمل الى أكثر من سبب :

أولا : ان الفلاحين أقرب حليف للطبقة العاملة ، ولا يمكن لتوطيد تحالف العمال والفلاحين ، الذي

يشكل جوهر ستراتيجية الجبهة المتحدة ، الا بالعمل في صفوفهم .

ثانيا : ان ثلاثة أرباع السكان ما زالوا يعيشون ويعملون في مناطق الريف .

ثالثا : من خلال هذا العمل بالذات يمكن للحزب، والحركة اليسارية عموما ، اقامة المنظمات والتعريف بالخط السياسي البديل في العديد من مناطق الريف حيث ينظر الناس الى حزب الحرية على انه البديل الوحيد للحزب الوطني ، بل وعلى انه نوع من حزب « يساري » بسبب اهمال اليسار .

وعلى حين يدافع حزبنا ، في المناطق الريفية ، عن مصالح الفلاحين ككل ، فان عليه ايلاء اهتمام خاص لفقراء الفلاحين والشغيلة الزراعيين باعتبارهم أكثر قطاعات الريف تعرضا للاضطهاد والاستغلال .

ان الدفاع عن المنجزات التي انتزعها الفلاحون بموجب قانون الاصلاح الزراعي وتوسيعها ، يشكل جانبا هاما من عملنا في الريف . وينبغي مواصلة النضال من أجل تنفيذ قانون الانتاج الزراعي وقانون الاراضي الزراعية ، والمطالبة باعادة لجان الانتاج الزراعي الملغاة ، وذلك على أساس ديمقراطي ، واستعادة حقوق الزراعة للفلاحين المهجرين .

ولا بد لسياسة حزبنا ازاء الاسعار والاستيراد

من أن تستند الى مراعاة مصالح أوسع الجماهير الفلاحية الكادحة ، والحاجة الى زيادة انتاج المواد الغذائية الاساسية محليا . وفي مجرى النضال لتخفيض الاسعار ، فان علينا توضيح نواقص سياسة الاعتماد المفرط على استيراد المواد الغذائية والسياسة السعرية التي تثبط الانتاج المحلي لهذه المواد .

وعلى حزبنا شن الحملات لتنفيذ المطالب التالية المتعلقة بمصالح فقراء الريف والشغيلة الزراعيين :

(١) بالنسبة لاراضي زراعة الرز ، تخفيض « سقف » الحد الاعلى الى ٥ ايكرات في المناطق الرطبة والاراضي المروية ، مع هامش مناسب لارتفاع « السقف » على أن لا يزيد عن ١٠ ايكرات ، أما بالنسبة للانواع الاخرى من الاراضي فيعتمد « السقف » على طبيعة الارض .

(٢) منح الفلاحين ملكية الارض التي يزرعونها .

(٣) اعطاء الاراضي التي استولت عليها الدولة صفة نظامية وبالاخص تلك الاراضي التي ليست هناك حاجة عامة ماسة لها .

(٤) تثبيت حد أدنى شرعي للاجور ، ومساعدة الشغيلة الزراعيين في مسألة السكن .

ويتعين ، في مجرى الحملات داخل الريف ، تعرية ادعاءات قـــادة الحزب الوطني وحزب الحرية وتبيان أوجه التماثل في جوهر سياستيهما ، وتأكيد الحاجة الى الطريق البـــديل الذي يطرحه حزبنـا والجبهة اليسارية المتحدة . ومـــن الضروري أيضا العمل عـــلى ازالة التحفظات ضـد الطبقة العـاملة والشيوعية ، هذه التحفظات التي نشرتها البرجوازية وسادة الارض وأجهزة الاعلام الموالية لهم في الريف. ويكتسي توزيع ونشر صحف الحزب ونشرياته فـــي الريف أهمية بالغة في هذا المجال .

□ الشبـــاب :

لا بد لنا ، في الفترة القادمة ، مـــن الاهتمام بتثبيت مواقع الحزب والجبهة اليسارية المتحدة في أوساط الشباب ، الـــذين لا يشكلون فقط نصف السكان وحسب ، بل ويمثلون أكثر من يعاني مـــن تفاقم الازمة الاجتماعية ـ الاقتصادية والمأزق الـذي تتخبط فيه البلاد جراء سيرها عـلى طريق التطـور الرأسمالي .

ان واحدا من كل ٣ أشخاص ، بين أعمار ١٥ الى ٤٠ سنة ، هو اما عاطل عـــن العمل ، أو يعمل لجزء من الوقت .

ان تدهور الاوضاع المعيشية ، وارتفاع نسبة ترك الدراسة ، وتضاؤل فرص التعليم العالي ، والعلمي والتكنيكي ، وازدياد مظاهر الاغتراب الاجتماعي ، تفضي يوميا الى تنامي أمزجة اليأس والاحباط في صفوف الشباب ، وتحرم البلاد من كفاءة أعداد كبيرة من الشباب الموهوبين ، المندفعين ، المتعلمين .

ان السخط ازاء ظروف الحياة التعيسة تدفع قطاعات متزايدة من الشباب الى ادراك الحاجة لتغيير العلاقات الاجتماعية الاقتصادية الراهنة ، وخصوصا الحاجة لاستبدال الرأسمالية بالاشتراكية . بيد ان هؤلاء ، وبدرجات متفاوتة ، ما زالوا يفتقرون الى المعرفة العلمية والتجربة الكافية للقيام بذلك . وعليه فان قلة الصبر والبحث عن أسهل وأسرع الحلول للمعضلات الاجتماعية المعقدة ، وهذا تعبير عن المنشأ والنظرة البرجوازية الصغيرة للعديد منهم ، غالبا ما تجعلهم ضحية سهلة لمختلف ماركات التطرف اليساري والميول الفوضوية البرجوازية الصغيرة .

ان الافكار المعادية للامبريالية ، والافكار الاشتراكية ، تجتذب قطاعات واسعة من الشباب ، وهذا أمر ينبغي ترسيخه ، ولكن علينا ألا نغمض العين عن واقع ان الظروف الموضوعية التي يعيشها الشباب اليوم تميل لتشجيع الانتهازية التي تعبر عن

نفسهـا في السير وراء الاحزاب البرجوازية بأمل الحصول على منافع شخصية وليس الانخراط في النضال لتحقيق التغيير الاجتماعي . كما ان نمو البروليتاريا الرثة وسط شريحة كبيرة نسبيا من الشباب ، وبالاخص في المدن ، يشكل عاملا سلبيا آخر لا بد من أخذه في الحسبان .

ويحاول قادة الاحزاب البرجوازية ، الحزب الوطني وحزب الحرية ، سوية مع مختلف المجموعات اليسارية المتطرفة ، استثمار ضعف تجربة قطاعات واسعة من الشباب بهدف عزلها عن ، ووضعها بمواجهة ، الطبقة العاملة والاحزاب اليسارية .

ويرفع هؤلاء شعارات تزعم ان الماركسية ـ اللينينية قد « شاخت » ، وان الطبقة العاملة فقدت روحها الثورية نتيجة تحسن أوضاع معيشتها ، وان أحزاب اليسار تحولت الى « مؤسسات » برجوازية ، وان قادة اليسار قد « شاخوا » ؛ الخ .

ان الرد على هذه التلفيقات يقتضي أن نتذكر ان العديد من شباب اليوم يفتقرون الى التجربة والمعرفة الشخصية بالنضال الجماهيري الذي قادته أحزاب اليسار في السابق . فخلال السنوات السابقة ، حين بلغ العديد من الشباب سن الرشد ، كانت أحزاب اليسار مشاركة في الحومة ، وكان الشباب ينظرون الى قادتها كأشخاص يمكن الحصول

على بعض الحظوة لديهم أكثر مما ينظرون الى هؤلاء كقادة للنضال . ان « النضال » الوحيد في تجربتهم المباشرة هو تمرد عام ١٩٧١ الــــذي قاده اليسار المتطرف . ولنتذكر ان التمرد وقع حيـن كان هؤلاء ما يزالون على مقاعد الدراسة ، وبالتالي فان لديهـم تصورات رومانتيكية عن هذا الحدث ، ولا يعرفـون الاضرار التي أنزلتها هذه المغامرة بمصالح القـوى التقدمية والعون الذي قدمته للرجعية . ولا بد مـن الاشارة الى ان بعض قادة اليسار ليست لهم صلات كافية بهذا الجيل الجـديد ولا يبدون تفهما كافيا لمشكلاته . وقد خلق ذلك كـله هوة بين الشباب الراديكالي والاحزاب اليسارية ، هوة ينبغي ردمهـا بعمل صبور ومنهجي .

ولتحقيق هذه الغاية يتعين على الحزب وعصبة الشبيبة الشيوعية أن يصـوغا برنامجا مطلبيا يلبي حاجات الشباب ويقودا نضالا شجاعا لتنفيذه . ولا بد لمثل هذا البرنامج من أن يبـدي اهتماما مركزا بالمشكلات الخاصة للشبـاب العاطلين ، والشباب العمال ، والشابات ، والطـلاب ، وشباب الاقليات القوميـة .

ان واسطة العقد في حملة الشباب تتركز فـي النضال من أجل تـوفير العمل بدون تمييز لكـل العاطلين . **ومن الضروري العمل عـلى تحويل بحث**

الشباب عن عمل مناسب مـــن مسعى فردي الــى حملة جماعية ، تتضمن القيام بمسيرات واعتصامات وغيرها من أشكال التعبير الجماهيري العلني . عــن هذا الطريق وحده يمكن ابعاد الشباب عـــن الجري الانتهازي وراء الاحـــزاب البرجوازية ، وتبصيرهم بقوتهم الموحدة .

ومن المهم جدا لعملنـــا في صفوف الشبـــاب التركيز على :

(آ) تعريف القطاعات الراديكالية منهم عـــلى أفكار الماركسية ــ اللينينية والاشتراكية العلميـة .

(ب) تعريـــة سياسات الاحزاب البرجوازية كحزب الحريـــة والحزب الوطني ، وتبيان حاجة البرجوازية الى جيش احتياطي كبير من العاطلين عن العمل لتدعيم سياسة التطور الرأسمالي .

(ج) مكافحة اليسارية المتطرفـــة المغامرة ، والميـــول الفوضوية التي تبـــدد طاقات الشباب الراديكالي في اتجاهات عقيمة محكوم عليها بالفشل.

(د) تنميـــة علاقات الشباب بحركة الطبقـة العاملة واليسار .

ان النضال من أجل اصلاح النظـــام التعليمي اصلاحا ديمقراطيا ، وسيلة هامـــة لتعبئة الطـلاب والمعلمين والآباء . وبهذا الخصوص لا بد من تنظيـم

المقاومة بوجه مساعي حكومة الحزب الـوطني لالغاء الاصلاحات التقدمية في النظام التعليمي ، والحط من التربية العلميـــة ، واستعادة الامتيازات والحظوات التي كانت تتمتع بها مجموعة ضيقة من طلاب الاسر المتنفذة (اعادة العمل بالامتحـان الخارجي ، الخ) وايذاء الطلاب واضطهادهم تحت شعار وزارة التعليم القائل بأن الانضباط أهم من التعليم .

ولا بد أيضا مـــن خوض نضال دؤوب لزيادة المعونات للطلاب من الاسر الفقيرة ، وضمان الحقوق والمنافع الاخرى للطلاب والمعلمين . وتقـع مسؤولية خاصة ، في تنفيذ ذلك ، على كاهل منظمات وأعضاء الحزب العاملين في صفوف الطلاب والمعلمين ورابطة المعلميـــن .

☐ النضالات البرلمانية وغير البرلمانية

ان عملية تطوير النضالات الجماهيرية دفاعا عن المصالح الحيوية تقتضي مـــن حزبنا مكافحة الميول الاصلاحية في الحركـــة اليسارية والتقدمية التي تتجه الى **الاعتماد الكلي تقريبا على النضالات البرلمانية والانتخابية وما يتمخض عنها مـــن فشل في اعداد الجماهير لخوض اشكـال أخرى مـن النضـــال** . وينبغي التشديد ، هنا ، عـلى ان النضال الانتخابي

ليس الا **شكلا واحدا مــن أشكال النضال السياسي** ضد القوى الرجعية والطبقــة الحاكمة ، وان هنــاك حاجة لابداء يقظة دائمــــة ازاء خطر حقيقي ؛ خطر انتقال البرجوازية ، بوجه تنامي النضـالات الجماهيرية وعجزها عن حل مشكلات الجماهير ؛ من الديمقراطية البرجوازية الــــى شكل آخر مــن أشكال الحكــم **أكثر تسلطية** . ونود أن نوضح ان هذا الخطر الداهم يتطلب ، من جــــانب الجماهير ، مرونة كبيرة في التكتيك ؛ وقدرة على الانتقال من شكل نضالي الــى شكل آخر عند الحاجة .

ولا بد أن نفضح ، في نفس الوقت ، الطــابع الطفولي لموقف بعض المجموعات اليسـارية المتطرفــة التي تغفل مستوى وعــي الجماهير وترفض الاشكال البرلمانية من النضال دفعة واحدة . وبهذا الخصوص ينبغي أن نكـــــون مستعدين ليس فقط لخـــوض النضـالات الانتخابية (انتخابات جزئيــــة ، انتخابات محلية ، الخ) بل وأيضا طــرح مقترحاتنا لاصـــــلاح القـــــوانين الانتخابية بما يخدم القوى اليساريــة والتقدمية .

- ٧ -

تعزيز وتوسيع الجبهة اليسارية المتحدة

ينبغي أن يعمل الحزب ، في مجرى توطيد وحدة عمل الحركة الجماهيرية في مختلف المستويات، على توسيع وحدة اليسار والقوى الراديكالية والديمقراطية على المستوى السياسي .

ان برنامج الحزب ، الذي أقره المؤتمر التاسع ، يحدد بصواب ان الجبهة المتحدة ينبغي أن تكون معسكرا يقوم على أساس :

(١) وحدة الطبقة العاملة .

(٢) تحالف الطبقة العاملة والفلاحين .

(٣) توسيع وحدة العمل لتضم القوى الراديكالية والديمقراطية البرجوازية الصغيرة .

وعلى حين يشدد البرنامج ان قطاعات معينة من البرجوازية الوطنية ، التي ما تزال تحتفظ بمواقع معادية للامبريالية ، يمكن أن تشترك أيضا في مثل هذه الجبهة المتحدة فان **قيادة الجبهة ينبغي ان تكون بيد الطبقة العاملة والعناصر الراديكالية** الاخرى **وليس بيد اي قطاع من البرجوازية الوطنية** ، حتى لو كان يختار التعاون مع الجبهة المتحدة .

ان مهمة اخراج مثل هذه الجبهة المتحدة الى

حيز الوجود ، هي اليوم ملحة أكثر من أي وقت مضى . الا ان سبيل بناء هذه الجبهة ، وفقا لتحليلات المؤتمر التاسع ، أي تحقيقها عبر سلسلة من التحولات داخل الجبهة السابقة ـ المؤلفة من حزب الحرية ، الحزب الاشتراكي ، الحزب الشيوعي ـ بما يؤدي الى احداث انعطاف تقدمي في ميزان القوى يفضي الى وصول تحالف اليسار والقوى الراديكالية الى مواقع القيادة التي تشغلها البرجوازية الوطنية ، ان هذا الطريق **لم يعد صحيحا** بسبب **تغير الوضع السياسي** وانهيار الجبهة المتحدة السابقة .

□ الخط السياسي البديل

ينبغي لجهود اعادة بناء الجبهة المتحدة في الظروف الجديدة أن تبدأ بالكفاح لتثبيت خط سياسي بديل ، عن التطور الرأسمالي الذي سارت وتسير عليه قيادتا حزب الحرية والحزب الوطني المتحدة .

ويهدف البديل، بخطوطه العريضة ، الى :

(آ) انزال الهزيمة بحكومة الحزب الوطني .

(ب) فضح وعزل قادة حزب الحرية البرجوازيين وجوهر سياستهم .

(ج) توحيد حركة اليسار بحيث يستطيع

اليسار الموحد كسب وحشد القوى الراديكالية والديمقراطية واقامة وحدة العمل معها في مجرى النضال دفاعا عن المصالح الحيوية الشعب ومن أجل التقدم الاجتماعي ، وحماية وتعزيز الاستقلال السياسي ، واحراز الاستقلال الاقتصادي ، ومناهضة الكولونيالية الجديدة. وتوسيع الديمقراطية، وتطوير سري لانكا باتجاه الاشتراكية .

(د) التضامن مع المنظومة الاشتراكية العالمية، وحركة الطبقة العاملة والحركة الديمقراطية العالمية في النضالات المشتركة من أجل السلام وضد الامبريالية .

□ الجبهة اليسارية المتحدة ـ القاعدة :

ان تجاوز حالة التبعثر السائدة ، راهنا ، في حركة اليسار ، وتوحيد القوى اليسارية على أسس متينة وفعالة ، ينبغي أن يبدأ بالجبهة المتحدة التي تضم الحزب الاشتراكي والحزب الشيوعي وحزب الشعب الديمقراطي .

ان الجبهة اليسارية المتحدة هي ، في نفس الوقت ، التعبير الوحيد والارقى للوحدة اليسارية التي تحققت على المستويين السياسي والتنظيمي حتى الآن . كما انها تضم الحزبين الاشتراكي والشيوعي ،

اللذين يؤلفان معا التيار الرئيسي للحركة اليسارية ، ولا وجود لجبهة يسارية فعالة بدونهما .

وعليه فان تعزيز الجبهة اليسارية المتحدة الحالية هي ، اذن ، المهمة الآنية أمام الحزب .

وعلى حزبنا أن يبدي اهتماما خاصا بتقوية التعاون الشامل مع الحزب الاشتراكي الذي يتمتع بقاعدة عمالية كبيرة . ورغم ان المواقع الايديولوجية للحزب الاشتراكي ليست منسجمة **كليا** مع الماركسية ـ اللينينية ، ورغم استمرار وجود بعض الخلافات بين حزبينا بالنسبة لبعض جوانب الستراتيجية والتاكتيك وفي النظر الى بعض التطورات العالمية ، فاننا نثمن ونرحب ، على نحو ايجابي ، بالتبدلات الجارية في نظرة وسياسة الحزب الاشتراكي والتي تقربه الى نظرة وسياسات حزبنا . كما نرحب وندعم ونثمن وجهات النظر المعلنة على كل مستويات الحزب الاشتراكي حول ضرورة توثيق أواصر الوحدة مع حزبنا .

أما حزب الشعب الديمقراطي الذي تأسس على يد بعض العناصر الراديكالية والعناصر ذات التوجه الاشتراكي التي انفصلت عن حزب الحرية في شباط ١٩٧٧ ، فلم يكتسب بعد منظورا سياسيا منسجما ، كما لم يوطد نفسه بعد كحزب سياسي . وتوجد في صفوفه تيارات متباينة ، بعضها يفضل سياسة

التعاون الوثيق مع حزبي اليسار ، وبعضها يفضل سياسة « الوحدة والصراع » معهما . ونتيجة لذلك فان سياسة حزب الشعب الديمقراطي سريعة التقلب في بعض الاحيان ، وتميل الى ابطاء وتيرة تقدم الجبهة اليسارية المتحدة . وعلى حين يحتفظ حزبنا بمواقعه المبدئية ، فان عليه العمل بطريقة تتضح معها القضايا ، وتصون الوحدة ، وتعزز ميول التعاون مع حزبنا والحزب الاشتراكي داخل حزب الشعب الديمقراطي .

ويتعين ، كخطوة أولى نحو توطيد وحدة الجبهة اليسارية المتحدة ، أن تعمد أحزابها الثلاثة الى صياغة برنامج مشترك يحدد الاهداف الرئيسة التي توجه عمل الحركة اليسارية في الفترة الجديدة، اضافة الى تحديد المهام الواجب تنفيذها .

ويشل البيان الانتخابي المشترك الصادر عام ١٩٧٧ أساسا ثمينا لصياغة مثل هذا البرنامج المشترك .

وما أن يتحقق ذلك حتى يتوجب على الاحزاب الثلاثة أن تعمل ، بصورة مشتركة ، لكسب القطاعات الاخرى ذات التوجه اليساري على أساس قبولها بالبرنامج المشترك أو التعديلات المقبولة عليه ، وبذلك يتم توسيع وتقوية الجبهة اليسارية المتحدة .

◻ اليسار المتطرف

ان ضرورة التغلب عـــلى الميول الانقسامية في حركة اليسار ، الموجودة في الوقت الحاضر ، تقتضي ممارسة سياسة صائبـــة ازاء « التطرف اليســاري » في بعض قطاعات الحركة .

ان الثماني عشرة مجمــــــوعة يسارية متطرفة الموجودة الآن في ميدان اليسار تنقسم ، بشكل عام ، الى صنفين . فهي تتألف اما من تجمعات منشقة أو تفرعات منشقة عن هـــــذه الاخيرة من : (آ) زمرة ماوية معادية للحزب فصلت من حزبنا عام ١٩٦٣ . (ب) أولئك الذين انفصلوا عــن الحزب الاشتراكي عام ١٩٦٤ بعد أن بدأت قيادة حزبهم باتباع سياســـة الجبهة المتحدة .

ان منشأ هـــــذه المجموعات يبين سبب عدائها المشترك لحزبنا والحزب الاشتراكي ، بالرغم من العداء الحاد ازاء بعضهــــا البعض ، كما يبين السبب الذي يجعل بعضها ، وبالاخص أولئك الـــــذين يحتفظون بصلات تنظيمية مع الماويين أو مع هذه أو تلك مـــن « المراكز العالمية » الخمس لـ « الاممية الرابعة » ، تتشارك في العداء للاتحـــــاد السوفياتي والحركة الشيوعية العالمية .

ان « التطرف اليساري » الذي كان في الستينات

يمثل ، بوجه عــام ، انعكاسا للخلافات الايديولوجية في حركة الطبقة العاملة العالمية ، أخذ في السبعينات يتخذ شكل ميل محــــدد في سياسات اليسار في بلادنا بفعل عوامل موضوعية معينة .

العامل الاول تدفق عدة آلاف من الشباب خلال العقد الماضي ، بصورة لم يسبق لهــا مثيل . وأغلب هؤلاء من منشأ برجوازي صغير عموما ، الى ســوق العمل والطبقة العاملة والحلبة السياسية في البلاد . ان دخول هؤلاء الى الطبقــة العاملة بهذه الاعــداد ، وبالاخص في قطاع الدولة والقطاع التعاوني ، اسهم في تخفيف مستوى التبتلر (التحول الى بروليتاريا) في حركة الطبقة العاملة . والذي كان على أية حال في مراحــــله الاولية . وهكذا أخــذت التأثيرات والمنظورات البرجوازية الصغيرة تشغل حيزا هــاما في الطبقة العاملة شأن الموقع الذي كانت تشغله في مجتمع سري لانكا المعاصر .

ان حدة الازمة الاقتصادية التي شهدتها هــذه الفترة ، وعدم نجـــاح أحزاب اليسار في تعبئـــة الجماهير دفاعا عن مصالحها ووقوفا بوجه السياسات اليمينية لحكومة حزب الحريـــة ، كانا من العوامل الاخرى التي شجعت نمو « اليسار المتطرف » .

وجاء **فشل أحزاب اليسار** في اقامــة علاقات وثيقة مع هذا القطاع الجديد من الشباب الراديكالي

واعطائه مرشدا نظريا وقيادة عملية ، كما هو الحال بالنسبة للاجيال السابقة من حركة الطبقة العاملة المنظمة ، وزجّه بالنضالات المشتركة لقوى الطبقة العاملة المنظمة والقوى المعادية للامبريالية ، جاء هذا الفشل ليخلق فراغا سياسيا تمكنت قوى اليسار من استثماره مؤقتا .

في ضوء هذا الفهم الواضح لهذه العوامل الموضوعية يتعين معالجة ظاهرة « التطرف اليساري » . ينبغي أن نفضح أخطار المواقف اليسارية المتطرفة ، ونبين مدى خطورة العقبات التي يضعها اليسار المتطرف في طريق الوحدة اليسارية مما يخدم مصالح الرجعية . وفي نفس الوقت يتوجب على أحزاب اليسار أن تكافح ميول الانحراف اليميني والانتهازية اليمينية داخل صفوفها هي نفسها. ويجب **ان تحلل ، تحليلا ذاتيا ـ نقديا ، أخطاء الماضي وتعترف بها ، وتغير اسلوبها في العمل ، وأن تقود النضالات الجماهيرية بشجاعة .**

وقد بينت تجربة التطورات الاخيرة ان :

(١) كل هذه التغيرات ضرورية لمكافحة الميول اليسارية ـ المتطرفة الطفولية بنجاح .

(٢) ان نفوذ اليسار المتطرف يهبط بالتناسب مع ارتفاع النشاطات الجماهيرية للجبهة اليسارية المتحدة .

وينبغي أن نتـــذكر ، لدى مكافحتنا للتطرف اليساري ، أن الشباب الـــذي تجتذبه المجموعات اليسارية المتطرفة على اختلاف أنواعها ، يتألف مــن عنـــاصر رومانتيكية مضللة ، انخـدعت بسهولـــة بالشعـــارات الطنانة بفعـل خلفيتهـــا الاجتماعية البرجوازية الصغـــيرة وضعف ادراكها للاشتراكية العلميـــة .

ان موقفنا مــن حزب جاناتا فيموكتي بيرامونا (ج. ف. ب.) ، الذي يحتفظ ، رغما عن تشققه ، بجاذبية رومانتيكية عند قطاع من الشباب والطـلاب الراديكاليين ، يجب أن يكون فضح المواقف الانتهازية الضيقة الحالية التي تتخذها قيادته والتي تخـــدم الرجعية في معارضة وحدة اليسار والهجوم عـــلى الاحزاب اليساريـــة التي تعتبرها **العدو الرئيسي** ، ورفض المساهمـــة في النضالات المشتركـة ضـد سياسات حكومة الحزب الوطني ، المعـادية للشعب . ويتعين علينا ، بذات الوقت ، السعي لما يلي :

(١) اجتذاب انصار ج. ف. ب. (وغيره من المجموعات اليسارية) للنضالات المشتركـــة لصالح الشعب والتقدم الاجتماعي .

(٢) اقناع هؤلاء الانصـــار بصواب مواقفنا المبدئية في تصعيد النضال من أجل السير على طريق التطور باتجاه اشتراكي .

وينبغي أن نساعد أنصار (ج. ف. ب.) على أن يدركوا ان قيـــام حكومة الحزب الوطني باطلاق سراح قادتهم لا يرجـــع الى أي تعاطف ازاءهم بـــل بسبب :

(١) ان الحزب الوطني استخدم ذلك كغطـاء لاطـلاق سراح العـــديد من أنصاره البارزين الذين أدينوا وسجنوا بموجب قانون العقوبات الذي ينظـم التبـــادل .

(٢) ان هذا الحزب يريد من (ج. ف. ب.) مهاجمة أحزاب اليسار وقادتها .

وينبغي أن نلفت نظر أنصار (ج. ف. ب.) الى حقيقة ان آمال قادة الحزب الوطني قد تحققت في الممارسة من خلال الاجتماعات الجماهيرية التي عقدها قادة (ج. ف. ب.) بعد اخلاء سبيلهم .

وعلينا أن نطلب من أنصار (ج. ف. ب.) أن يمعنوا التفكير فيما يلي :

(١) لماذا يغدق وزراء وصحف الحزب الوطني المديح لقادة (ج. ف. ب.) ويدعونهم بـ «الثوريين» الوحيدين الحقيقيين .

(٢) لماذا يتخـــذ نقد قادة (ج. ف. ب.) للحزب الوطني ، هذا اذا وجهوا مثل هذا النقـــد ، طابعا شكليا تماما .

ينبغي أن نوضح لهم ، بصبر ، ان شعارات (ج. ف. ب.) الطنانة القائلة « ان من الضروري تغيير النظام وليس الحكومة » ، يرقى في الممارسة الى رفض المشاركة في أي نضال ضد حكومة الحزب الوطني ، المدافع الرئيسي عن نظام الاستغلال الرأسمالي .

ان مكافحة التأثيرات السلبية الضارة للتطرف اليساري تستدعي أن يقوم حزبنا بما يلي :

(١) نشر كتابات لينين عن التطرف اليساري، الطفولي لـ « الثورية » البرجوازية الصغيرة ، على نطاق واسع .

(٢) تنظيم التثقيف بالماركسية ـ اللينينية والاشتراكية العلمية على نطاق واسع .

(٣) تشديد فضح الماوية ، بنسختيها القديمة والجديدة ، باعتبارها شريكا لاشد الدوائر الرجعية في الرأسمالية والامبريالية .

(٤) الرد على « النظريات » والمقولات المزيفة التي يروجها أنصار مختلف « المراكز العالمية » لما يسمى بـ « الاممية الرابعة » .

(٥) اقناع أوسع قطاعات حركة الطبقة العاملة والحركة الديمقراطية بأن التطرف اليساري لا يفضي الى شق كل الجهود الحقيقية لاقامة وحدة

مبدئية ، بل ويعطي للحزب الوطني والقوى الرجعية الفرصة و « المبرر » للانتقال الى شكل فاشي صريح من أشكال الحكم .

— ٨ —

بناء الوحـدة اليسارية والديمقراطية

ان تعزيز وتوسيع الجبهة اليسارية المتحدة على أساس برنامج مشترك لن يتيح لحركة اليسار الموحد أن يطرح امام الجماهير بديلا سياسيا عن الحزب الوطني وحزب الحرية وحسب ، بل سوف يساعد اليسار على اجتذاب وتحشيد وتوحيد وقيادة القوى الديمقراطية الاخرى في النضال من أجل حكومة جديدة تستكمل ما تبقى من مهمات مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية وتبدأ بتطوير سري لانكا باتجاه الاشتراكية .

ان مثل هـذه القوى الديمقراطية ليست فقط داخل وحول حزب الحرية والاقليات القومية ، بل وفي صفوف أولئك الذين سوف يبتعدون عن تأييد الحزب الوطني اثر زوال الاوهام عنهم حول حكومة الحزب الوطني وسياساتها .

وفي هذا الوضع المتغير تكـون المهمة الاساسية

لحركة اليسار الموحد أن تعمل بطريقة معينة تتقبل معها كل هذه القوى الديمقراطية الجبهة اليسارية المتحدة كبديل سياسي حقيقي عوضا عن حزب الحرية .

ان قادة حزب الحرية ، المسؤولين الرئيسيين عن الهزيمة الانتخابية للقوى التقدمية في عام ١٩٧٧ ، يواصلون رفض المطالب المتصاعدة من داخل الحزب ومن صفوف أنصاره بأن يقوموا بمراجعة ذاتية ـ نقدية لسياسات وعمل الماضي . وبالرغم من ان الضغوط القاعدية ، وبخاصة من النقابات والشباب ، أدت الى اقصاء بعض القادة اليمينيين من حزب الحرية . مؤقتا ، الى الخطوط الخلفية ، فان القيادة تبدي مقاومة ضارية لاي مسعى يبتغي تقييم الطابع الطبقي لسياسات حزب الحرية التي أفضت الى النكوص الانتخابي .

ان المحاولات الراهنة للادعاء بأن حزب الحرية قد غير سياساته السابقة وانه يقف الآن الى جانب بلوغ « اشتراكية كاملة » لن تترك اثرا على انسان عاقل . ذلك انه لم يطرأ أي تغير على هيمنة البرجوازية الوطنية على حزب الحرية . وكل الحديث الحالي عن « الاشتراكية الكاملة » يشير الى ان قادة حزب الحرية يدركون ان شعاراتهم السابقة عن « الاقتصاد المختلط » و « مبادىء باندرانايكا » قد

فقدت بريقهـــا . ان الشيء الوحيد « الجديد » في حزب الحرية ، ما بعد الانتخابات ، هو ان القطاعات البرجوازية الوطنية قد دخلت في تحالف غير مقدس مع بعض المجموعات الماوية لمـواصلة سياسة الماضي المدمرة : سياسة العداء لليسار .

وعلى حين تصرف قيادة حزب الحرية النظر عن أحزاب اليسار باعتبارها « قوة ميتة » ، وتؤكد ان حزب الحرية بقيـادة باندرانايكا هو القوة الوحيـدة القادرة على مكافحة الحزب الوطني وانزال الهزيمـة به : فانها لا تبدي الرغبة ولا تمتلك القدرة على القيام بأي كفـــاح حقيقي ضد حكـــومة الحزب الوطني وسياساتها ؛ داخل البرلمان أو خارجه . كما ان هجوم قيادة حزب الحرية ، عبر الصحف والوسائل الاخرى ، على الحزب الوطني انطلاقا مـــن التحيزات العرقية والدينية يبين ان ليس لدى هـذه القيادة اعتراض ، أو لديها اعتراض ضعيف ، على هذه السياسات من منظور طبقي .

وعليه طالما استمرت هيمنة البرجوازية الوطنية على حزب الحرية ، فان مسألة قيـام جبهة متحـدة جديدة بين الجبهة اليسارية المتحدة وحزب الحريـة عـــلى اساس برنامجي ، كما تقترح بعض الاوساط الموالية لحزب الحرية ، امر مستبعد في هذه المرحلة. ذلك لان البرجوازية الوطنيـــة في سري لانكـــا ،

كطبقة ، قد **استنفدت طاقتها على قيادة النضال الوطني لاستكمال الاستقلال الاقتصادي** . والواقع ان مصالح هذه الطبقة التي تسعى للسير على طريق التطور الرأسمالي والارتباط بالرأسمال العالمي والوكالات الكولونيالية الجديدة ، تقف على الضد من صيانة الاستقلال السياسي للبلاد .

ويبدو ان قادة حزب الحرية يظنون ان الـ ١٧٠ ألف صوت التي حازوا عليها في الانتخابات السابقة تشير الى وجود تأييد جماهيري معين لسياستهم وقيادتهم . بيد ان الواقع عكس ذلك تماما . فالادراك بأن الجبهة اليسارية المتحدة قد جاءت متأخرة أكثر مما ينبغي لتكون بديلا عن الحزب الوطني ، والخوف من عواقب افتقار الحزب الوطني ، واعتبار حزب الحرية ، برغم كل أخطائه ، القوة الوحيدة القادرة على تشكيل حكومة وابعاد الحزب الوطني عن السلطة ، ان ذلك كله قد دفع مئات الآلاف من المصوتين ، بمن فيهم أعداد هائلة من أنصار الاحزاب اليسارية ، لاعطاء أصواتهم ، في اللحظة الاخيرة ، الى حزب الحرية . وهذه الظاهرة **ليست مستقرة ولا دائمة** بأي حال من الاحوال .

ان معارضتنا للسياسات البرجوازية التي يسير عليها قادة حزب الحرية ينبغي الا تعمينا عن حقيقة وجود قوى اجتماعية عديدة ، داخل وحول

حزب الحرية ، يمكن وينبغي أن تشارك في النضال المعادي للامبريالية والكولونيالية الجديدة وحكومة الحزب الوطني ؛ واستكمال استقلال سري لانكا ، وصيانة الديمقراطية وتحقيق التقدم الاجتماعي ، والسير على طريق التوجه نحو الاشتراكية . وتضم هذه القوى الاجتماعية فئات من الفلاحين ، والبرجوازية الصغيره في الريف والمدينة ، وقطاعات من المثقفين الناطقين بلغة سواباشا ، وصغار ومتوسطي التجار . بل وحتى قطاعات صغيرة من الطبقة العاملة .

وينبغي للجبهة اليسارية المتحدة أن تعمل على اجتذاب هذه الفئات بعيداً عن سيرها الراهن وراء قيادة حزب الحرية ، وكسبها الى جانبنا .

ويتوجب على جبهة اليسار المشاركة في النضالات المشتركة لكل الفئات ، من خارج وداخل المنظمات الجماهيرية ؛ مثل نقابات العمال التي ما تزال تحت تأثير حزب الحرية ؛ شرط أن تكون هذه الفئات مستعدة للمساهمة **بنشاط** وبشكل **عملي** في مثل هذه النضالات الجماهيرية .

وينبغي بذل اهتمام خاص للعمل في المناطق التي يسيطر عليها حزب الحرية بوصفه البديل الوحيد للحزب الوطني وباعتباره نوعا من حزب « يساري » . يجب فضح زيف هذه الدعاوى ،

وتبيان التماثل الاساسي بين سياسات قادة حزب الحرية وسياسات الحزب الوطني . وهذا سيدفع عملية الاستقطاب الجارية داخل حزب الحرية .

□ الاقليات القومية :

ان الاستقطاب السياسي المتنامي الذي أخذ يعبر عن نفسه وسط قطاعات من الاقليات القومية ، بخاصة التاميليين ، يتمتع بأهمية كبيرة بالنسبة للنضالات القادمة . وقد أخذ هذا ينعكس بوضوح لدى الحزب الفدرالي ؛ الذي يعد الحزب الرئيسي في جبهة تاميل الموحدة .

بل ان القادة البرجوازيين في صفوف التاميل بدأوا ؛ حتى قبل انتخابات ١٩٧٧ ، بالفزع من تنامي راديكالية شباب تاميل الذي يشكل جزءا مهما من الكادر الفعال والقاعدة الجماهيرية لهذا الحزب . ورغم ان الاحباط واليأس يدفعان هذا الشباب لتأييد المطلب الانفصالي غير الواقعي باقامة دولة تاميلية منفصلة على ولاية ايلام ، فان هذا القطاع من الشباب الراديكالي أخذ ، نتيجة لنمو نفوذ وهيبة الاشتراكية في العالم ، بالانجذاب الى أفكار الاشتراكية العلمية ونجاحات الاتحاد السوفياتي والبلدان الاشتراكية . وأخذ يقتنع أكثر فأكثر بأن

الحلول الجذرية للمشكلات القومية والاقتصادية تكمن على هذا الطريق . والى جانب ذلك فان ادراك الحاجة الى التعاون مع القوى التقدمية من القومية الاخرى ، والتضامن مـــع البلدان الاشتراكية وحركات التحرر الوطني في الخارج ، أخـــذ يتنامى بشكل واضح . وبعد موت بعض القـــادة القدامى برز نجم الشباب الراديكالي وتأثيره داخـل الحزب الفدرالي وجبهـة تاميل الموحدة .

ان جبهة تاميل الموحـــدة ، قد كانت بالاساس ترتيبا انتخابيا بدون أمل كبير في الديمومة . ويتجلى ذلك من واقع ان الاحزاب الثلاثة التي تتألف منها قد عارضت كليا أو أبدت علنـــا المطلب المركزي باقامة دولة منفصلة . وبعد الانتخابات العامة وتأليف حكومة الحزب الوطني وبروز جبهة تاميل الموحدة في موقع قائد المعارضة البرلمانية ، ازداد الاستقطاب الجـاري في صفوف هذه الجبهة . وأدى ذلك الى اتخاذ بعض قادتها موقف المعارضة من حكومة الحزب الوطني في العديد من القضايا ، والتعبير عـن آراء مقاربة لآراء الاحزاب اليسارية ، في حين ان قادة الجبهة الآخرين صوتوا علانية لصالح حكومة الحزب الوطني في نفس القضايا ، بل ان قسما منهـــم انفصل عن الجبهـة وانضم الى الحزب الوطني في حالات معينة .

ومـــع ان القطاعات البرجوازية مـــن قومية

التاميل قد نجحت في حمل قادة جبهة تاميل المتحدة على اتخاذ سيـــاسة « الانتظار والتريث » بالنسبة لوعود حكومة الحزب الوطني في حل مشاكلها ، فان هذا الموقف مؤقت تماما ولا يمكن أن يدوم طويلا .

ان على حزبنا ، وحركة اليسار عموما ، اتخاذ مـوقف ايجابي ازاء التجــذر الجاري في صفوف شباب تاميل وبعض قادتهم . وينبغي لنا استخـدام اهتمامهم المتنامي بالاشتراكية العلمية لتطوير علاقات ودية بينهم وبين جبهة اليسار المتحدة ، واعانتهم على التخلي عن شعاراتهم الانفصالية ، ودفعهم للتضامن مع القوى التقدمية في بقية سري لانكا ضمن النضالات الموحدة لتحقيق المطالب المشتركة .

ولتسهيل حصول هذه التطورات ينبغي لحزبنا أن يطلـــع الشعب السنهالي والاقليـــات القومية ، بمقترحات ملموسة ، على كيفية بناء الوحدة القومية الحقيقية وحل مشكلة الاقليات القومية .

وبقـــدر ما يتعلق الامر بقـومية تاميل فـــي سري لانكا ، فان حزبنا يعلن حقها القومي في تقرير المصير . ونرى ان ممارسة هذا الحق يجب أن تتـم بطريقة لا تتضرر معها وحـدة أراضي سري لانكا أو وحدة الطبقة العاملة والقـوى التقدمية ، السنهالية والتاميلية . لذلك فاننا نعـارض تقسيم سري لانكا الى دول منفصلة قزمة . ونحن مقتنعون بأن الاغلبية

الساحقة من السنهاليين والتاميليين تشاطر هذا الرأي .

وبغية استعادة الوحدة بين المجموعتين السنهالية والتاميلية وتحقيق التعاون الاخوي بينهما لانجاز المهام التقدمية الراهنة ، يقترح حزبنا تعديل دستور سري لانكا لكي يتضمن ما يلي :

(١) القبول بمبدأ الحكم الذاتي المحلي في اطار دولة موحدة ، واقامة منطقة حكم ذاتي أو أكثر في شمال وشرق سري لانكا ، وفقا لرغبات شعوب هذه المناطق .

(٢) الاعتراف باللغتين السنهالية والتاميلية كلغات رسمية في سري لانكا اضافة الى الحقوق التي تتمتع بها كلتا اللغتين وفقا للقانون .

(٣) ضمان حق كل مواطن في أن يعامل ويتعامل بلغته الخاصة في دوائر الدولة والمحاكم ، اضافة الى حق العيش والعمل في أي جزء من البلاد .

(٤) تشريع ما يلي :

أ ـ تكون التاميلية مستخدمة حيثما تكون هذه القومية الاكثرية الى جانب اللغة الرسمية .

ب ـ في مناطق الحكم الذاتي تكون لغة التاميل هي اللغة الرسمية مع حق المواطنين السنهاليين

باستخدام لغتهم مع السلطات المحلية ، وأن تكون السنهالية مستخدمة في الادارات الحكومية حيثما يكون هناك عدد معقول من القومية السنهالية .

وبالاضافة الى ذلك يتعين على حزبنا مكافحة كل أشكال التمييز التي يتعرض لها أبناء الاقليات القومية في مجالات التعليم والعمل ، وتطبيقات قانوني اللغة والمواطنة .

وينبغي أن نطالب أيضا بالتجريم القانوني لاي تحريض للكراهية العرقية أو الدينية أو الطائفية .

ولا بد من بذل اهتمام خاص لبناء وحدة الجماهير السنهالية والتاميلية وجماهير الاقليات الاخرى داخل المنظمات الطبقية المشتركة ، لتعميق التضامن الطبقي .

ولغرض استعادة ثقة الاقليات القومية ، فان على حزبنا نشر نقده الذاتي لبعض الاخطاء والنواقص التي اعتورت عمله في هذا الميدان ، وبالاخص فشلنا في مكافحة التمييز الذي تتعرض له الاقليات القومية في حياتها اليومية بالحزم والشدة اللازمين ، وفشلنا في رفع صوت الاحتجاج ضد تجاوزات الجيش والبوليس في الشمال خلال فترة الطوارىء ، وموقفنا خلال أحداث ٨ كانون الثاني ١٩٦٦ ، حيث ان توقنا لاسقاط حكومة الحزب الوطني في ذلك

الوقت قادنا الى خوض نضال معين تجاوز الحـدود المسموحة وأدى ، موضوعيـا ، الـى تعميق التنـافر الطائفـي .

□ الاقليـات الاخرى :

هناك جوانب أخرى هامـــة بالنسبة للعمل بين الاقليات ، مثـــل زيادة وتيرة العمـــل السياسي والنقابي في صفوف التاميليين من أصل هنـدي . ان هذه الاقلية تعاني تمييزا مزدوجا كمجموعة قومية وكعمال . كمجموعة قومية يعاني هؤلاء ، الذين يصل عددهم الى مليون نسمة تقريبا ، من تمييز اجتماعي خاص في قضايـــا من قبيل السكـــن ، التعليم ، الخدمات الصحية . وكعمال ، ما زالوا أكثر قطاعات الطبقة العاملة عرضـــة للاستغلال على الرغم مـــن مساهمتهم الكبيرة في الدخل القومي بما يقدمونه من عمل . وما يزال هؤلاء يفتقرون الى حقـوق وشروط العمل التي تتمتع بهـا القطاعات الاخرى من الطبقـة العامـــلة .

وعلى حزبنـا شن الحمـلات لضمان أن يصبح هؤلاء مواطنين يتمتعون بحقـــوق مساوية للبقية ، ويعاملون بدون تمييز . وتنبغي مساعدتهم للاندماج مع بقية السكان مع حفاظهم عـلى ثقافتهم ومميزاتهم

القومية الخاصة . أما الذين يختارون مواصلة العمل كمواطنين هنود حتى سن التقاعد ، فينبغي أن يتمتعوا بحماية قوانين العمل السارية وأن يكونوا قادرين على العمل بطمأنينة وسلام .

ان هؤلاء التاميل ؛ الذين تتألف غالبيتهم من عمال زراعيين ، يشكلون منبع قوة عظيم لحركة الطبقة العاملة . ومن الضروري انهاء انفصالهم عن الحركة النقابية المنظمة وزجهم في النضالات الطبقية. لذلك يتوجب على حزبنا ، وحركة اليسار والطبقة العاملة ، أن تساند بفعالية مطالب هؤلاء العمال بأجور شهرية وعمل منتظم وغير ذلك من المطالب .

وينبغي على حزبنا التضامن مع الشباب التقدمي والقوى الاخرى التي تبرز في صفوف أقلية مور ، ومساندة كل الجهود لمعالجة أوضاعهم العسيرة .

□ تقوية الحزب

تقع على عاتق الحزب مسؤولية خاصة ؛ في الفترة القادمة ، في توجيه الطبقة العاملة والقوى التقدمية الاخرى لتنفيذ مهمات الوضع الجديد في المجالات السياسية والايديولوجية والتنظيمية . وفي هذا الاطار يكتسب بناء وتقوية الحزب أهمية أساسية لزيادة القدرة على اداء هذه المسؤولية الخاصة .

وانطلاقا من التجربة المكتسبة خلال المناقشات الداخلية والنقد الذاتي ؛ وعلى أساس التقرير التنظيمي للمؤتمر العاشر تحددت مهمة توثيق وحدة الحزب الايديولوجية وتعزيزه سياسيا وتنظيميا المهمة الرئيسية .

وهذا يتضمن خوض نضال دؤوب لتصحيح وازالة الانحرافية اليمينية والميول الانتهازية اليمينية من صفوفنا .

وفي ضوء قوة التأثيرات ووجهات النظر البرجوازية الصغيرة في الحياة السياسية والضغوط الكبيرة التي تمارسها على حزبنا ، لا يمكن تحقيق ذلك الا باليقظة والاحتراس الدائمين لاعضاء الحزب لتصحيح هذه الميول ، وتعميق الفهم الماركسي ـ اللينيني وتعزيز المركزية الديمقراطية والافكار اللينينية .

كما يتعين مجابهة مساعي الاوساط اليسارية المتطرفة التي تحظى بدعم الاوساط البرجوازية في حزبي الحرية والوطني ، لتشجيع ميول مماثلة في حزبنا وحرفها وشق صفوفنا .

ومن الضروري أيضا تصحيح كل الاخطاء البيروقراطية في أسلوب عملنا والتي تعمل على فصلنا عن الجماهير ، وتقوية الصلات بين القيادة

والقاعدة ، ومكافحة ميول « التقليل من قيمة » سلطة الحزب ومنظماته القيادية واعطاء مكانة أكبر للشخصيات القيادية .

ومن الضروري أيضا تصحيح الاخطاء في سياستنا المتعلقة بالجبهة المتحدة ، الصحيحة بوجه عام ، حيث أدت هذه الاخطاء الى وضع القضايا الطبقية واستقلالية الحزب في مواقع ثانوية ، وأفضت الى تصور ان الهدف الرئيسي للجبهةالمتحدة هو الهدف السلبي ، أي ابعاد الحزب الوطني عن الوصول للسلطة ، عوضا عن الافق المرتبط بهزيمة الحزب الوطني ، أفق ضمان الانتصار للخط الستراتيجي الرئيسي لحزبنا .

وعلى الحزب أيضا اعادة توجيه نظرة أعضائه وأساليبه التنظيمية على كل المستويات بحيث تعطى الاولوية للنضالات الجماهيرية ، واعادة تعديل طاقاته، في نفس الوقت ، لخوض النضالات الانتخابية بحيث لا يعود نفوذ الحزب ومنظماته يعتمدا ، كما في الماضي ، على جيوب مؤيدة في بعض المناطق التي كنا أقوياء فيها تقليديا ، بل ينتشر على أوسع نطاق ممكن .

ولا بد لسياسة الكادر أن تتوخى اعداد وتطوير الكادر الشاب الموهوب والكفؤ لاشغال مواقع المسؤولية في الحزب ، ومساعدة الحزب بطريقة منظمة على ردم « فجوة القيادة » بين القادة الذين

أسسوا الحزب وجمهرة الاعضاء الذين انتموا اليه في السنوات الاخيرة .

وختاما فان الواجب الاول والاخير للمؤتمر العاشر أن يصوغ **خطا سياسيا بديلا عن الحزب الوطني وحزب الحرية البرجوازيين ، وتعزيز وتطوير الجبهة اليسارية المتحدة بحيث تتغلب على ميول التبعثر والتمزق السائدة في حركة اليسار ، وتسمح للجبهة بالبروز كقائد للنضالات الجماهيرية وحامل للوحدة السياسية للقوى اليسارية والديمقراطية في تحقيق البديل السياسي باتجاه الاشتراكية ، والحاق الهزيمة بحزب الحرية وعزل القيادة البرجوازية لحزب الحرية ، واقامة حكومة للقوى الديمقراطية والمعادية للامبريالية بقيادة اليسار تقوم باستكمال النضال من أجل الاستقلال الوطني ، سياسيا واقتصاديا ، وتعيد تنظيم البنية الحالية السياسية والاجتماعية ـ الاقتصادية باتجاه اشتراكي .**

فهرست

طبعت على مطابع دار الغد
شارع سوريا ـ ملك بردويل ـ تلفون ٢٣٠٥١٢